في إدارة المعرفة التربوية

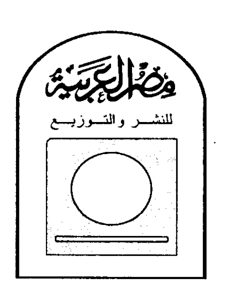
اجتهادات فى البحث التربوى

محاولة للخروج عن المألوف

فكرة وتحرير

د . نادية جمال الدين

أستاذ أصول التربية - معهد الدراسات التربوية - جامعة القاهرة .



ص.ب: ٥٧٤٠ هليوبوليس غرب

١٩ش إسلام - حمامات القبة - القاهرة

الناشر

مصر العربية للنشر والتوزيع

١٩ ش إسلام - حمامات القبة - القاهرة

تليفاكس: ٢٥٦٢٢٦٨ - ت: ٤٥٠٥٨٦٣

البريد الإلكترونى : masrelarabia@hotmail.com

الطبعة الأولى ٢٠٠٦

تصميم غلاف : وائل الملا .

تنفيذ داخلى : عمرو جاد .

رقم الإيداع

١٨٥٥ / ٢٠٠٦

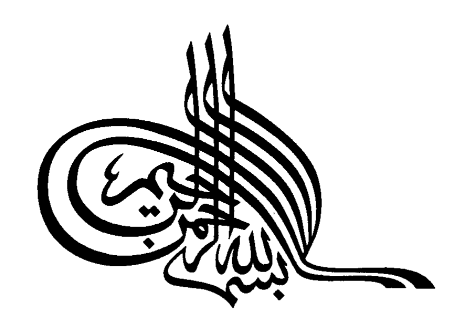
ISBN

977 - 5471 - 47 - 8

في إدارة المعرفة التربوية

اجتهادات فى البحث التربوى

محاولة للخروج عن المألوف



معاً

قام فريق من الأساتذة والباحثين بإعداد الفصول التالية وهُم :

- دصلاح الدين جوهر.
  - أستاذ الإدارة التعليمية والتخطيط التربوى -كلية التربية-جامعة الأزهر.
- دنادية جمال الدين .
  - أستاذ أصول التربية - معهد الدراسات التربوية-جامعة القاهرة.
- دنجوى يوسف جمال الدين .
  - قائم بعمل رئيس قسم أصول التربية - معهد الدراسات التربوية- جامعة القاهرة.
- د سلمى الصعيدى .

  خبير بمركز تطوير المناهج والمواد التعليمية- وزارة التربية والتعليم .
- أ. شحاتة نادى .
  - باحث منفذ - مدرس بوزارة التربية والتعليم - باحث ماجستير بمعهد الدراسات التربوية . جامعة القاهرة .

والصفحات التالية حصاد لهذه الرؤية الجماعية مع أن كل ورقة منها تحمل اسم صاحبها .

الأحلام الكبيرة لا تستسلم

ولكنها فى كل وقت

تعبر عن نفسها بطريقة مختلفة

محمد حسنين هيكل
فى حديث تلفزيونى — ٨ ديسمبر ٢٠٠٥م



المحتويات

أما قبل

من هنا نبدأ معاً

د . نادية جمال الدين

أما قبل
من هنا نبدأ معاً

مُتعددةٌ هى مؤسسات البحث التربوى ، ومُتنوعةٌ أيضاً فى وطننا العربى ، ومع أننا لسنا هنا بصدد التأريخ للبحث التربوى فى هذه البقعة الملتهبة من الكرة الأرضية فى زمننا المعاصر ؛ إلا أنه من المشهور أن القرن العشرين قد شهد بداية حركة واضحة تجاه هذا المجال انطلقت من معهد التربية للمعلمين بمصر حينئذ - كلية التربية بجامعة عين شمس الآن - وما تزال هذه الحركة دائرة وانتقلت إلى كافة أرجاء الوطن العربى مُدعمةً اليقين بأنه لا مستقبل بلا تعليم ؛ فالتعليم - حقا - بطبيعته أداة صناعة المستقبل ، والتربية بشمولها عملية مستقبلية بطبيعتها أيضاً .

ومن أجل تحسين التعليم وتطويره فإنه لابد من البحث العلمى المنظم والمستقل ، والذى يوجه جهده واهتمامه إلى التعليم كعملية اجتماعية متكاملة للبحث فيها وحولها ومن أجلها أملاً فى التطوير والتجديد فى كافة مجالات الحياة .

وربما كانت لنا هنا بعض الملاحظات التى نود الإشارة إليها ، وأولى هذه الملاحظات أنه ومع زيادة أعداد كليات التربية ، والنمو المتزايد لأعداد الباحثين والمتخصصين فى العلوم التربوية ، والتراكم المدهش للأبحاث فى التربية وعلم النفس ؛

إلا أن نتائج هذه البحوث العلمية كانت وما تزال توجه غالباً إلى الزملاء من الباحثين ، أو تأخذ الاتجاه نحو مخاطبة صناع السياسة ومتخذى القرار على اختلاف وتعدد وتنوع مستوياتهم ، ولم توجه بنفس القدر الاهتمام للمُعَلِّم نفسه كهدف للبحث التربوى ونتائجه . كما لم يتضح فى جهود الباحثين فى التربية عموما الاتجاه نحو تقديم نتائج أبحاثهم لتصحيح مسيرة عمل المُدَرِّس داخل الفصل ومع مادته ، أوتوجيهه نحو الجديد من أجل التجديد فى بيئة المدرسة وواقع مجال العمل ، وحيث لا يكون هذا إلا عن طريق مُعلم باحث يستطيع أن يتعامل مع مشكلات الواقع المدرسى والتربوى المتجددة بطريقة علمية .. مُدرس يسعى للتجديد فى عمله ، والتحسين المستمر له .

ومن زاوية أخرى فإن الواقع التربوى على الرغم مما يزخر به من مشكلات إلا أن البحث فى التربية لم يزل يغلب عليه الطابع الأكاديمى النظرى فى معالجته لكثير من القضايا والمشكلات البحثية . ورغم عدم محاولة تقييم البحوث التى ظهرت ، والجهود العلمية التى تمت فى مجال التربية خلال العقود الأخيرة فى الوطن العربى ؛ إلا أنه يمكن هنا الاستفادة مما عرضه أساتذة لنا قادوا العمل التربوى فى القرن الماضى وأثروا الجهود المخلصة فى هذا المجال حيث يقرر **محمد أحمد الغنام وعبد الجليل الزوبعى** فى كتابهما (**مناهج البحث فى التربية**) والصادر عام (١٩٧٤) ما يلى :

- أن البحوث التربوية غلبت عليها المبادرات الفردية أكثر من العمل الجماعى ، وخضعت للعفوية أكثر من التخطيط والتنظيم .
- أنه غلب عليها الطابع الأكاديمى الذى جعل نتائجها تحظى بالحفظ فوق أرفف عالية أكثر من أن تتجه إلى التطبيق .
- أن أكثر البحوث يقع فى مجال البحوث التاريخية والبحوث الوصفية أكثر منها بحوث تجريبية .
- أن البحوث غلب عليها النظرة المتخصصة فى هذا العلم أو ذاك ، من العلوم التربوية بدلاً من أن تنزع نزعة متعددة التخصصات والاتجاهات .
- أن البحوث غلب عليها - وهذا وثيق الصلة بالنقطة السابقة - المدخل النفسى أو السيكولوجى ، ولم تهتم بالدرجة الكافية وبالمستوى اللائق بالسياق الاجتماعى والبنية الاقتصادية المتحكمة فى التعليم .

- أن البحوث ركزت على الأطفال ولم توجه عناية كافية لعناصر هامة في العملية التعليمية مثل المعلم والإدارة والأبنية المدرسية والتجهيزات والتمويل .
- أن كثيراً من البحوث - فى كل الأحوال - لم تلتزم التزاماً سليماً أو دقيقاً بمنهج علمى فى البحث ، وإن كانت قد حاولت اتباع هذا المنهج .
- أن كثيراً من البحوث غلب عليها التكرار فى أكثر من بلد عربى ؛ بل داخل البلد العربى الواحد ، وبجانب هذا النقص فى طبيعة الأبحاث التربوية فى البلدان العربية وجدت نقائص أخرى فى إدارة هذه الأبحاث وإمكاناتها .

والحق أن ما ذكر سابقاً وما تمت الإشارة إليه فى هذا المرجع الهام مازال ينطق ويُعبِّر فى صراحة ووضوح عن كثير مما هو موجود حتى الآن وبعد ثلاثين عاماً تقريباً من خروج الكتاب للنور .... وكأن العالم من حولنا لا يتغير ، والبحث التربوى فى بلادنا لا يتطور ولا يتجدد ؛ وكأن الواقع التربوى سواءً كان يتعلق بالأبحاث والدراسات أو المجتمع التعليمى ذاته لا يحدث فيه أى تغيُّر ولا يتطلبه رغم أن الدنيا كلها وليس التعليم فقط من حولنا تتغير .

ومع تغيُّر الصورة قليلاً بالنسبة للبند (٦) أعلاه نظراً للتوسع فى كليات التربية وزيادة عدد أقسامها وتخصصاتها ، ونمو أعداد الطلاب والباحثين فيها وغير هذا ؛ إلا أنه من الملاحظ أن البحث التربوى فى مصر يوجِّه اهتماماً أكبر إلى التعليم قبل الجامعى ، وكأن التعليم الجامعى والجامعة على اختلاف وتنوع وتعدد مواقعها وتخصصات كلياتها وأقسامها لا تحتاج إلى البحث فى الجوانب التعليمية والتربوية لطلابها ومشكلاتها وجوانب كثيرة أخرى متعددة .

كما يلاحظ أيضاً تلك المفارقة التى تكمن فى أن كليات التربية ذاتها - والتى تعتبر الموقع الرئيس لإجراء البحث التربوى وإعداد الباحثين التربويين - لم تهتم الاهتمام الكافى بإعداد **المعلم الباحث** بقدر ما انصرفت جهودها إلى إعداد المعلم المتقن لتخصصه العملى ، والمؤهل بمادته العلمية فى مجال التدريس ، أما المدرس الباحث فتوارى إعداده خلف طوفان من الكتب والمذكرات والمحاضرات التى فرضت أو أتيحت للطالب فى كليات التربية كى يكون ذلك المعلم الذى انساق الآن وراء تكرار تجربته مع أساتذته فى الجامعة فقام بإلقاء المعلومات وتلخيصها وتبسيطها وعرضها وتقديمها

للمتعلمين فى أى مرحلة كانوا دون إشراكهم فى إنتاجها أو معالجتها أو نقدها للتجديد أو حتى المزيد من الفهم وفتح الآفاق للمزيد من المعرفة والاستمرار فى التعلم ؛ فنظام الامتحانات نفسه - رغم تكرار شكوى الجميع منه - هو العامل الحاسم فى تقويم الطالب ومنحه الفرص المستقبلية المعتمدة على الدرجات وحساباتها ، وهكذا .

إن الاستسهال فى إعداد المعلم وتدريبه - ربما كنتيجة للأعداد الكبيرة فى كليات التربية - أدى إلى شيوع نمط المحاضرة دون سواها من استراتيجيات التدريس ، وربما كان انصراف الطلاب عن حضورها ، وتشتت جهد الأستاذ ومعاونيه فى مطاردة أهداف أخرى ذات عائد سريع غير التدريس - فى مصر أو خارج حدودها - كانت من عوامل الهدم الأساسية فى كيان التعليم ومستواه سواء أكان التعليم قبل الجامعى أم الجامعى .

وهكذا يظل المعلم مُلقناً ، والطالب متلقياً ، والامتحانات بطريقتها التقليدية حكماً على نجاح أو فشل الطالب فى التحصيل لا أكثر .

ومن هنا كان الاتجاه فى هذه الصفحات المُجْتَمِعَات إلى الدعوة لتجويد البحث التربوى ، وأن نجعل المعلم فى صدارة أولوياته ، وليس فقط واضع السياسة أو صانع القرار ، والذى غالباً لا يلتفت إلى نتائجه سواء أكانت هذه النتائج إيجابية أم سلبية ، موجهة أم مدعمة .. مجددة أم مؤازرة .. ؛ فاتخاذ القرار التربوى وعلى كل المستويات غالباً ما يخضع لضغوط ومتطلبات وضرورات مفاجئة أحياناً ، أو أن تكون هذه القرارات مطلوبة على وجه السرعة لأهداف ذات مرام سياسية أكثر منها تربوية تعليمية وغير هذا الكثير مما يصعب رصده هنا .

إن ما تود هذه الصفحات الدعوة إليه والتأكيد عليه ، إن أردنا التجديد للتعليم أو التجديد فى البحث التربوى لمواجهة زمان العولمة ولوجود أكثر أمناً فى مجتمع المعرفة ، هو العمل للقضاء معاً على ما يسود الآن من قصور وصعوبات تمنع أو تحول أو تعرقل وصول نتائج البحث التربوى للمعلم ، أو أن يكون البحث التربوى من أجله ومن أجل أن ينتفع به هو نفسه فى الفصل ، ناهيك عن اشتراكه فى إعداد الأبحاث أو المساهمة فى عملياتها المختلفة كشريك فى إنتاج المعرفة التربوية الجديدة القابلة للتطبيق والاستفادة من نتائجها وليس فقط تركها لمصيرها المحتوم على رفوف المكتبات التى غالباً لا تشجع على ارتيادها إلا للقلة المضطرة من الباحثين والدارسين والمتخصصين فى مجال التربية .

ولا نستطيع هنا أيضاً تجاهل أهمية أن يوجه البحث التربوى إلى المواطن العادى المهموم بالتعليم ومستقبل الوطن ليكون له ذلك الدور التنويرى الذى نطمح إليه .

إن أحد المنطلقات الأساسية هنا هو الدعوة للقضاء على أضعف حلقات البحث التربوى فى مصر وفى أكثر البلاد العربية التى تتكرر فيها الأبحاث التى تجرى فى مصر وتتأثر بموضوعاتها ومجالاتها - وأكاد أقول نتائجها - حيث من المطلوب أن نعمل بالفعل من أجل الاهتمام بنشر الثقافة التربوية القائمة على البحث العلمى فى مجال التربية ، ورغم ما يمكن أن يطرحه مصطلح البحث العلمى هنا من جدل ؛ وينبغى أيضاً أن يكون نشر الثقافة التربوية خطوة آن الأوان للإقدام عليها ؛ حيث - ومازلنا - نحن التربويين نخاطب أنفسنا ، أو نتصور أننا نخاطب واضعى السياسة ومتخذى القرار التربوى فقط .

وإذا كان المدرس المهتم بعمله ، والذى يسعى لأن يكون باحثاً فى فصله من أجل التحسين والتجديد فى عمله هو وجهتنا هنا ؛ فإن الباحث فى التربية عموماً أو طالب الدراسات العليا فى مجال التربية هو الوجهة الأساسية ، فما تزال الدعوة مفتوحة للخروج من أسر الموضوعات التقليدية المكررة والمألوفة ، الموضوعات الحذرة التى تؤثر السلامة وتكون نتائجها تقريباً معروفة سلفاً فلا تضيف جديداً أو مفيداً .

ونكرر الدعوة للباحثين على اختلاف توجهاتهم ومستوياتهم أن يختاروا أهدافاً ومشكلات ومناهج بحث وطرق كتابة تهتم بالوضوح والجديد ، أو تؤدى إلى الجديد المفيد من نتائج نتطلع إليها ، أبحاث تدفعها روح المغامرة والمثابرة والاشتياق لارتياد المجهول للوصول للجديد المتميز أو حتى المثير للمزيد من الجدل والحوار حول القضايا والمشكلات الحقيقية من أجل التجويد والتجديد معاً ، وما أحوجنا إلى هذا حقاً .

ومن المؤكد أن هذا العمل الذى نقدمه للقارىء ليس عملاً **فردياً** حتى ولو كتبت عليه أسماء عدد ممن شاركوا فى إعداده أو قاموا بإخراجه للنور والعلن ؛ فأغلب محتواه حصاد مناقشات دارت فى السيمينارات العلمية فى **كلية التربية - جامعة عين شمس** أو **معهد الدراسات التربوية - جامعة القاهرة** ، والتى جمعتنا بأساتذتنا الأجلاء وزملائنا الأفاضل فى **جامعة الأزهر** وغيرها من جامعات مصر والوطن العربى أيضا .

وبالنسبة لكاتبة هذه السطور تُضاف خبرة العمل مديراً للمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ما يقرب من سنوات سبع ، مشاركة مع باحثيه وخاصة الشباب منهم فى الحديث عن آمالهم وطموحاتهم وهمومهم ومشكلاتهم وجهودهم فى بحوثهم الفردية والجماعية كان لهذا كله تأثيرات ألهمت وأسهمت فى وضع الأقدام على بدايات طريق أرجوه نافعاً لكل من يرغب فى الانتفاع به وتطويره والإضافة إليه .

وعليه فقد أسهم هذا كله فى تكوين الرؤية والهدف من هذه الأوراق وتوضيحها وتصحيحها ، والأفكار والآراء والملاحظات والأحكام الواردة هنا ، وبالتأكيد حصاد سنوات طويلة من العمل الأكاديمى فى مجال التربية .

والذى ليس من السهل تجاهله الآن هو ما كان للشبكة الدولية (الإنترنت) آثارها التى لا تنكر ، فالإبحار عبر صفحاتها كان حافزاً ودافعاً للتعلم ، واستمراره عن طريق العمل ... والمحاولة والخطأ دون ملل ... فقد كان اكتساب مهارة التعامل معها وخاصة بالنسبة لكاتبة هذه السطور منحة ربانية ذات تأثير مُلطف لواقع الحياة ودافعاً للانطلاق فى آفاق معرفية لا حدود لها تُقدم الجديد والتقليدى ، الغث والثمين ، المفيد فى مجال التخصص وغيره مشجعة على معاودة التفكير والنقد لما ألفناه لسنوات ، ووجدتنى أردد - ومازلت - قول شاعر لا أعرف له اسماً :

هذى بحار ما كنت أعرفها   لا شط بعد اليوم يا سفنى

وبالإضافة إلى هذا كله كانت الخبرة فى التعامل مع الخبراء الأجانب من جنسيات مختلفة وهيئات متعددة دافعاً إلى تأمل النموذج اليابانى فى العمل ، كما عايشته من خلال ممارسة العمل مع أكثر من فريق بحثى يابانى استضافه المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية منذ عام ١٩٩٨ وحتى الآن ، كانت نتيجة المعايشة الواضحة أن لسان حال الجميع يقول وعملهم الجماعى يؤكد : أنى أعمل لأنجح ويساعدنى غيرى فى أن نعمل وننجح معا لنحقق الهدف سوياً وللصالح العام .

وقد انعكس هذا على إخراج هذا الكتاب حيث اجتمعت من أجل كتابته مجموعة اتفقت - دون اتفاق - على أن تقدم شيئا مختلفاً ؛ آملين أن يفيد الزملاء ممن يسيرون على نفس الدرب ، عسى أن يهدى من يجد فيه مفيداً لما فيه خير الوطن ولتحقيق الصالح العام .

وتعد هذه باكورة عمل غير كامل أو مكتمل أو نهائى ، ولكنها كانت قفزة هائلة نحو هدف رائع دون حساب لأية حسابات من أى نوع سوى الرغبة الصادقة فى حث الباحثين والمعلمين والطلاب على الاهتمام بالبحث التربوى ؛ فما يزال اليقين عندى أنه لا أمل فى تجديد البحث التربوى كوسيلة لإعداد أجيال جديدة إلا عن طريق طرح الأفكار والحوار حولها وتعديلها ونشرها وجعلها فى متناول الجميع ، على أمل أن نضىء شمعة بدلا من أن نلعن الظلام وبما يسمح لآلاف الزهور بأن تتفتح وتخرج رحيقا يجتذب المزيد من الطلاب إلى عالم البحث التربوى الخصب البديع والصعب المرهق فى آن واحد .

وإذا كانت التربية - التى هى مناط الاهتمام هنا - هى صناعة المستقبل ؛ فإن المستقبل يتشكل بل لن يتشكل بالصورة المأمولة دون بحث علمى متميز يجدد ويضيف لمجتمعنا ليرقى به كى يشارك غيره من المجتمعات فى سمات مجتمع المعرفة ، وحيث يجمعنا زمن العولمة ، وليضع أقدامنا على الطريق الصحيح الذى يسير فيه غيرنا ممن سبقونا فى هذا المجال .

إن التجديد فى البحث التربوى لا ينبغى أن يقتصر على مناهج البحث ومجالات البحوث أو طريقة كتابة التقرير النهائى وما أشبه ، فمع أهمية هذا ، إلا أن التجديد لابد وأن يتجه إلى المعلم نفسه من حيث إعداده بصورة تجعل منه قادراً على البحث العلمى فى التربية ليعلم تلاميذه أيضا التعلم من خلال البحث حتى يتم تكوين أجيال قادرة على البحث بنفسها ولنفسها عن المعلومات والمعارف والأفكار ، لتواجه الجديد والمتجدد من المتغيرات ، وتسهم فى تكوين وتشكيل غد أفضل نتمناه للجميع ، وفى وطن من المؤكد أنه يختلف عن غيره فى متطلباته واحتياجاته البحثية .

وهنا لابد وأن نحاول الإضافة فى ضوء واقعنا بدلا من الاعتماد فقط على الترجمة أو النقل عن غيرنا فى هذا المجال . ولحسن الحظ أن هناك مبادرات نرجو أن تستكمل وتتزايد .

وقد لمعت فكرة هذا الكتاب أثناء ندوة عقدها قسم أصول التربية بمعهد الدراسات التربوية - جامعة القاهرة مع بداية العام الدراسى (٢٠٠٤ / ٢٠٠٥) ، ومن ثَمَّ جاء اقتراح تضمين الأوراق التى ألقيت فى الندوة لتكون فصولاً فى هذا الكتاب ثم نمت الفكرة بالصورة التى هى عليها الآن .

وبعد فهذه يدنا .. نمدها إليكم على أمل أن نتصل بكم ونتواصل معكم عبر أعز صديق وهو الكتاب ، علكم تضيفوا إلى هذه الفصول فصولاً لم نكتبها بعد ، إذ أنها فى غير تخصصنا ، أو أن كتابة غيرنا لها - وحقاً - تُثرى العمل ، وتصحح المسار ، وتشجع على الاستمرار ..

أكرر هذا المشروع لم يكتمل بعد ، وما كان له أن يكتمل دون طرح هذا كبداية للحوار مع كل من يرغب فأهلاً وسهلاً كى نعمل معاً من أجل مستقبل أفضل لنا ولأبنائنا وللبشر جميعا . فالأمل يتزايد فى تخفيف حدة الفردية أو العفوية فى ممارسة البحث التربوى وكسر حدة عزلته عن الواقع التعليمى والمجتمع العالمى ، ونطمح من وراء هذا إلى إدارة للمعرفة التربوية أكثر تميزاً .

ويحتوى هذا الكتاب على ستة أبواب أساسية مع باب تمهيدى وخاتمة حاولنا فيهم بيان أن العمل فى مجال التربية والتعليم يتطلب التواصل والتعاون وتبادل الخبرات من أجل صالح الإنسان فى هذا الوطن ، ومن أجل صالح هذا الوطن فى إطار العالم كله .

كما لحق بالأبواب الستة وتبعها باب سابع يعرض ترجمة لميثاق أخلاقى للبحث العلمى فى محاولة للتعرف على القواعد المتبعة فى جامعات أخرى من قبيل الاستئناس بتجربة الآخرين .

وتفصيلات الأبواب المعروضة فى صفحة المحتويات توضح كيف أن هناك مجالات تربوية اخترنا البحث حولها والكتابة بشأنها كى نساعد الباحث الذى يتلمس بدايات الطريق فى مجال البحث التربوى سواءً كان معلماً أو معلماً للمعلم أو باحثاً راغباً فى التعرف على الرأى الآخر الذى قد يكون محاولة تصيب أو تخطىء ، فإن كنا قد أصبنا فلنا أجران كما هو ثابت فى السنة النبوية ، أما فى حالة الخطأ فنطمع فى أجر الاجتهاد ، والأمل هنا أن يتلقى القارئ هذا الكتاب بصدر رحب ويجد فيه الفائدة التى نرجوها .

أجدنى انفردت بكتابة هذا الاستهلال ومن ثم يطيب لى أن أشكر بإخلاص الأستاذ الدكتور **صلاح الدين جوهر** على القدوة الطيبة التى أرساها ، والنموذج الفريد للأستاذ الذى يعمل مع الجميع كى ينجح الجميع ممن نعرفهم ونوجه لهم هذه الأوراق ، ومن القراء غير المنظورين الذين نتمنى أن يتزايد عددهم ويجدوا فى البحث التربوى ما يجتذبهم .

أما الدكتورة **نجوى جمال الدين** فكانت واسعة الصدر تعمل بدأب ، تجمع وتُجمِّع الجميع ، وتُخرج فى سعادة ورضا حصاد رحلة عملها ورئاستها لسيمينار قسم أصول التربية رحيق جهد مخلص فلا تتوانى عن أن تقدم ما فيه فائدة للغير والجميع .

وأثناء مناقشة هذا العمل انضمت لفريق العمل باحثة مجتهدة انتهت لتوها من الحصول على درجة الدكتوراه فى التربية ، وأرادت أن تقدم شيئاً لم تكتبه فى الرسالة العلمية الخاصة بها علّه يفيد من يشاركها نفس الطريق الطويل الذى سارت وما زالت فيه ، وهى الدكتورة **سلمى الصعيدى** الخبيرة بمركز تطوير المناهج والمواد التعليمية .

وخلال إنجاز العمل انضم للفريق الأستاذ / شحاته نادى ، أحد الباحثين الشباب الذين يتلمسون الخطى بجدية فى مجال البحث التربوى ، فكان أن شارك فى التنفيذ حيث ترجم إلى العربية الدستور الأخلاقى للبحث التربوى ، والصادر عن جامعة ملبورن بأستراليا .

أمَّا الشكر الذى لا ينتهى بانتهاء كتابة هذه الأوراق المجتمعات فهو حق واجب لزميلات عزيزات شاركونى الأمل فى الإنجاز والاجتهاد فى البحث والتجوال عبر الصفحات الإلكترونية وتحمُّل معاناة الإخراج للنشر ؛ فإلى العزيزة **حنان ربيع** والتى لولا لمسات أصابعها على لوحة المفاتيح وعطائها المخلص ورؤيتها المتخصصة فى استخدامات التكنولوجيا لما تم العمل بالصورة السريعة التى أتيحت بفضل تعاونها . أما الدكتورة **سلمى الصعيدى** فبدونها ما كان يمكن أن يتم العمل بهذه الصورة . أما الأخطاء التى هى من سمات البشر فأتحملها وحدى والله المستعان .

المراجع

(١) محمد أحمد الغنام وعبد الجليل الزوبعى :

مناهج البحث فى التربية ، ج ١ ، مطبعة العانى ، بغداد ، ١٩٧٤ ، ص ص ٢٤ - ٢٥ .

الفصل الأول

نحن والعالم والمستقبل وحتمية تجديد البحث التربوى

د . نادية جمال الدين

الفصل الأول

نحن والعالم والمستقبل وحتمية تجديد البحث التربوى

يتناول هذا الفصل رؤية أصولية تمهد للحديث عن البحث التربوى والتجديد فيه من منطلق يربط مصر والوطن العربى الكبير بالعصر والعالم والمجتمع الإنسانى كله ؛ فعلاقة التأثير والتأثر بين كل بلاد الدنيا لا خلاف عليها ، والتجديد لمواجهة متغيرات زمن العولمة الكاسحة يبدأ بالإنسان . والإنسان الذى نتحدث عنه يعيش الآن فى مجتمع المعرفة الذى يفرض شروطه العالمية والعلمية مما يتطلب أن يتعلم الإنسان تعليماً متميزاً متجدداً إنسانياً بكل ما يحمله هذا من قضايا مختلف فيها أو متفق عليها .

التعليم وقضايا المجتمع الإنسانى :

وما يزال الهدف الذى يجمعنا هنا هو الحديث عن البحث التربوى ... الاجتهادات فى مجاله ، ومن أجل تجديده على أمل وبهدف الإسهام فى صياغة المستقبل .... مستقبل الوطن ومستقبل المواطن بالضرورة دون معزل عن الاتجاهات العالمية ، كما سبقت الإشارة ، وفى إطار ثقافة مجتمعه بكل متطلبات الحفاظ عليها والتجديد لها ليتحمل أمانتها الأجيال الجديدة ، ولا سبيل إلى هذا إلا بالتعليم .

وإذا كان الأمر كذلك فالسؤال الذى يطرح نفسه : هل نستطيع حقا أن نبتعد فى كتاباتنا عن حقائق الزمان والمكان ؟ .. حقيقة التغيرات فى المجتمع العالمى والوجود الإنسانى كله ؟ وحقيقة ما يدور فى العالم ويواجه البشرية من تحديات ؟

ودون معاناة التفكير فإن الرد هنا إننا فى مجتمعنا ووطننا لا نستطيع إلا أن نكون جزءاً من العالم نتأثر بما يجرى فيه والأمل أيضاً أن نتفاعل معه ونضيف إليه ، ولذا كان الاتجاه الأساسى هنا هو محاولة استطلاع العالم من حولنا وقراءته قراءة رشيدة من منظور تربوى تعليمى .

العالم على مشارف ألفية ثالثة :

ونحن ما نزال نفكر وعقولنا ترصد أحداث سنوات مضت ، وألفية ثانية انتهت ، وبداية ألفية ثالثة تبدو فيها قضايا المجتمع الإنسانى كثيرة ومتشابكة الخيوط فى تعقيد شديد ؛ فالحروب ما تزال مشتعلة فى مناطق كثيرة . ومع ما أدت إليه العولمة من تحويل العالم إلى قرية صغيرة ، فقد زاد من تشابك المواقف وتعقدها ارتباط العولمة بثورة المعرفة والتجديد المتلاحق فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ونتج عن كل هذه التغيرات العالمية والمحلية الكاسحة أن ما كان يطمح إليه العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتمثل فى التصديق على ميثاق حقوق الإنسان عام ١٩٤٨م ، ودفع منظمات الأمم المتحدة كل حسب تخصصها للتصدى ومحاولة الإسهام فى تحقيق مجتمع يستمتع فيه الإنسان بالعدل ، والمساواة ، واحترام كرامته ، وغير ذلك مما يؤدى إلى مجتمع عالمى يختلف عما كان فى النصف الأول من القرن العشرين على الأقل ما يزال أمراً لم يتحقق بعد . إلا أن المعترف به حاليا ، وإن أمكن القول أيضا ، أن هذا المجتمع الإنسانى الذى يسوده الأمن والعدالة والمساواة واحترام الكرامة الإنسانية ما يزال بعيد المنال .

وربما كان حال العالم هذا هو الذى دفع منظمة الأمم المتحدة أن تصدر مجدداً مع بداية الألفية الثالثة ما أطلق عليه عام ٢٠٠٠ بأهداف القرن ، والتى تحددت فى ثمانية أهداف أساسية جديرة بالتأمل حيث إن السعى لتحقيقها فيه أمل للبشرية .

وتتلخص هذه الأهداف فيما يلى[1] :

اهتم الإعلان بالدعوة للقضاء على الفقر المدقع ، بل جعله المادة الأولى من مواد الإعلان المكون من ثمانية مواد أساسية ، وجاء التعليم بعده ليحتل الموقع الثانى حيث أكد على ضرورة نشر التعليم الابتدائى ، والانتقال بعد هذا إلى المساواة أو الإنصاف بين الجنسين ، وخفض وفيات الأطفال ، وتحسين أحوال الأمهات فى فترة الحمل ، ومحاولة القضاء على الإيدز وغيره من الأمراض المزمنة المشهورة ، مع التأكيد على الحفاظ على البيئة فى إطار من المشاركة العالمية .

ولم يتوقف الأمر عند هذا حيث تابعت المنظمات المختلفة حال المجتمع الإنسانى على مدار الخمس سنوات الماضية وكانت المحصلة مجموعة من الدراسات والتقارير الدولية التى

تـؤكد علـى الحاجـة الماسـة إلى تحقيق الأمن للإنسان الفرد ولكافة المجتمعات على الصعيـد الدولى ، وهذا يتطلب أيضاً من بين ما يتطلب الأمن ، والعدالة ، والمساواة ، ولابد لهذا كله مـن تعلـيم بنوعـية جـيدة للجميع ، ومن ثم جاء التقرير النهائى لمؤتمر التعليم للجميع الـذى عُقـد فى داكار أبريل ٢٠٠٠م ، وتوصياته مؤكداً على توصيات المؤتمر الأول للتعليم للجمـيع والـذى عقد بجومتيان / تايلاند ١٩٩٠م ، وجاء فيه ما يُذكِّر دول العالم فى قوة بأن الأمـية مـا زالـت تعـتقل ملايين البشر ، وتقيدهم بقيدها الثقيلة فى مجتمع إنسانى يطلق عليه مجتمع المعرفة .

كمـا تـؤكد توصـيات داكار أيضاً على استمرار اللامساواة بين الإناث والذكور رغم أن الفجـوة بيـنهما تقـل ، إلا أنهـا مـا تزال قائمة وواسعة ، أما الأطفال خارج المدرسة فى سـن الإلزام سواء ممن لم يلتحقوا بالمدرسة أو تسربوا منها فما تزال أعدادهم بالملايين ، بل إن دولاً تكـاد تصـل إلى ٧٠ دولـة مـن دول العـالم لـن تستطيع أن تحقق الإلزام فى التعليم الابتدائي ، أو القضاء على أمية الكبار عام ٢٠١٥م كما كان الهدف المعلن سن قبل[٢].

ومما يزيد الحال تعقيداً أن نوعية التعليم ما تزال بعيدة عن المرغوب فيه خاصة مع الـنمو المـتلاحق والسـرعة الشـديدة الملحوظة فى نمو المعرفة وتطور التكنولوجيا المتعلقة بالمعلـومات والاتصـالات ممـا أدى للحديث عن الفجوة الرقمية المتزايدة وخطورتها أيضاً المتـزايدة ، ويـؤكد هذا الإعلان الصادر عن قمة المعلومات فى تونس والمنعقد فى نوفمبر ٢٠٠٥م[٣].

وبالعـودة إلى مؤتمـر **داكـار** فقـد أكـد أيضـاً علـى أهمـية تعلـيم الطفولة المبكرة ورعايـتها ، حـيث مـا تـزال هذه المرحلة فى حاجة إلى التأكيد على ضرورة الاهتمام بها لما تعـود بـه علـى الطفـل وتعلمـه مـن نتائج إيجابية يجب العمل على ألا تهدر حرصاً على استثمار نوافذ الأمل فى الوقت المناسب .

وإذا كانـت الـبداية هـنا بالتعلـيم وقضـاياه مـن مـنظور عالمى - كما اهتمت به مـنظمة اليونسـكو - فـإن مـنظمات الأمـم المـتحدة الأخرى تضافرت معها فى استكمال الطـريق والتأكـيد علـى أهمـية الـدور الـذى يلعـبه التعلـيم فـى جميع القضايا العالمية ، والمشكلات المؤرقة للمجتمع الإنسانى على الصعيد العالمى من زوايا أخرى تختص بها .

ولعل التقارير الصادرة عن جهات أخرى من الجهات التابعة للأمم المتحدة تعطى صورة للعالم من زاوية الأوضاع المرتبطة بالعمل وتكافؤ الفرص والتعليم ، حيث لم يعد من الغريب الإشارة إلى أن العالم لم يصل بعد إلى ما كان يتوقع له من أمن ورخاء سبق الحديث عنه فى مؤتمرات عالمية سابقة مثل مؤتمر قمة كوبنهاجن ١٩٩٥م ، ورغم الحديث عن النمو الاقتصادى لعقود خلت إلا أن عدم المساواة بكل مظاهره ما تزال تسود العالم ، والحريات بكل أنواعها ما تزال مفتقدة أو غائبة أو بعيدة المنال ؛ فحلقة الفقر الجهنمية تتزايد وتتسع عبر الأجيال وبين الدول فى الشمال والجنوب(٤).

وقد أدى التركيز على الأبعاد الاقتصادية إلى تراكم الثروة لدى عدد محدود من الأشخاص سواء بسواء المجتمعات ، وتزايد الفقر بنفس الطريقة بالنسبة لأعداد أكبر من البشر والمجتمعات أيضاً فى أقاليم متعددة من العالم بصورة أكثر حدة .

وبناء على ذلك فالعالم ومن زاوية أخلاقية يواجه مآزق إنسانية بالغة الخطورة بالإضافة إلى الأزمات الناشئة عالمياً عن هذه الأوضاع ؛ ومن ثم فليس من الممكن الحديث عن التنمية أو طرح قضايا جديدة ووضعها على قائمة أولويات المجتمع العالمى لمناقشتها أو البحث عن حلول لها دون مواجهة الحالة السائدة حالياً من الفقر واللامساواة بين دول العالم المختلفة ومن المهم إذا - والحالة هكذا - أن تسعى المنظمات الدولية ودول العالم مجتمعة لأن تعمل معاً من أجل تحقيق وضمان التنمية والأمن وحقوق الإنسان لدول العالم كافة ، ولكل إنسان فى أى مكان على خريطة العالم . وبديهى أن يتجه التقرير فى توصياته إلى ضرورة الاهتمام بالعمل من أجل إتاحة فرصه للشباب حيث تعجز كثير من اقتصاديات دول العالم حالياً عن امتصاص هؤلاء الشباب فى سوق العمل أو إتاحة فرص عمل لهم مما يدفعهم إلى دوامة الإحباط واليأس بكل ما يترتب عليها وبما قد يؤدى لأن ينزلق المجتمع والعالم بدوره إلى دوامة عدم الاستقرار بكل ما يحمله من مخاطر للجميع .

إن مراجعة هذا التقرير تؤكد فيما بين سطوره وبوضوح أن مجتمع المعرفة وزيادة حدة سرعة العولمة قد أدت إلى زيادة حدة التنافس على فرص العمل المحدودة ، بل والمتناقصة على مستوى العالم حيث التطور التكنولوجى يقلل من الحاجة للأيدى العاملة ، ومن ثم لا أمل إلا بإتاحة تعليم جيد متميز مدى الحياة للجميع وبما يتيح الفرصة للتنافس الفعلى على العمل من أجل إقامة مجتمع يسوده الأمن ، وهنا أيضاً نود أن نلفت الأنظار إلى

ظهور كلمة " **الأمن** " فى عنوان التقرير الصادر عن منظمة تابعة للأمم المتحدة ألا وهو برنامج الأمم المتحدة الإنمائى حيث جاء تقرير التنمية البشرية الصادر فى سبتمبر ٢٠٠٥م ، تحت عنوان " **التعاون الدولى على مفترق طرق** " ولذا كان العنوان الفرعى " **المعونة والتجارة والأمن فى عالم غير متساو**[٥] ".

ومن هنا فالتقرير يبين حال التنمية البشرية فى العالم ، ومن ثم اللامساواة فى مجالات شتى فى المجتمع العالمى ، وكيف أن هذه اللامساواة تتطلب تحقيق التنمية المستديمة لمواجهة التخلف والفقر والقضاء عليهما ، وبما يتيح للفقراء الخروج من دائرته المفرغة ، ثم يأتى الحديث عن المساعدات وما لها وما عليها ؛ فالتجارة العالمية وضرورة إعادة التفكير فيما يترتب على سياسات منظمة التجارة العالمية وبالتالى خطورة أزمة العنف المتفشية فى العالم حالياً ، وحيث لن يتوقف الخطر عند حدود معينة أو مجتمعات دون سواها ...

إن الفقر بكل أشكاله ، وبكل ما يترتب عليه من زيادة أعداد الأميين ، وتخلف وتدنى مستوى التعليم ، وعدم قدرته على تمكين الفتيات والفتيان من التنافس والحصول على فرص عمل تسمح لهم بحياة كريمة آمنة خالية من الأمراض والعلل ، وتوسع الخيارات أمامهم ، وبما يتطلبه هذا من حكم رشيد يجعل من الديمقراطية ، والحفاظ على الكرامة الإنسانية والمساواة بين أبناء الوطن الواحد ومما يجعل بالفعل وضع أى مجتمع لا يسعى لتحقيق هذا لن يتمكن من تحقيق التنمية ، وقابل للانزلاق فى مهاوى نمو التخلف ، وأيضاً لا يتحقق له ولا لمواطنيه الأمن فى عالم تتزايد فيه المخاطر .

وإذا حاولنا النظر فيما ذكر سابقاً من منظور أحوال الوطن فمن البديهى أن التنمية الحقيقية تتطلب ودون إلحاح فى الوصف أو الشرح تحسين الأوضاع التعليمية فى المجتمع المصرى ، فالتعليم بكل مؤسساته مسئولية جماعية ، كما أنه مسئولية مجتمعية ، وهو المفتاح الحقيقى لأى نقلة نوعية للأفراد والمجتمع معاً إلى الأفضل .

وإذا كان الأمر كذلك فمؤسسات التعليم بكل أنواعها المتنوعة التقليدية وغير التقليدية ، والتجديد المستمر فى التعليم لتطويره وتجويده ، هى الوسيلة المثلى لتحقيق هذه التنمية المأمولة .

ويصبح التعليم الجامعى والعالى ، والتوسع فيه من الأهمية بمكان ، ولا يمكن إغفال قضاياه الملحة والضاغطة من أجل الإصلاح .

ويرتبط بهذا كله ويتكامل معه فى وقت واحد الاهتمام بالطفولة المبكرة ، وأيضا التعلم مدى الحياة من خلال مؤسسات تتيح التعليم بكل مستوياته فى أى مرحلة من مراحل العمر ، ولا يكفى أن نتحدث عن التعليم الأساسى ، أو التعليم الثانوى وتنويعه .. وهكذا .

العالم لن ينتظر ، والمجتمع المصرى لا يمكنه أن يظل فى موقع الباحث عن التنمية دون العمل بجدية لتحقيقها ، وتمكين كل مواطن من حياة كريمة آمنة - فالتعليم سلاح دون جدال - وكما ساد التعبير فى المجتمع المصرى لسنوات طويلة بين العامة وغيرهم وعلى المستوى الفردى ؛ فالتعليم سلاح حقيقى يمكن لمن يحصل عليه أن يواجه تحديات الزمان الذى نعيشه ، وكذلك سلاح حقيقىٌ لتحقيق أمن الوطن القومى .

إن الحديث عن بعض ملامح السياق العالمى الذى يواجه الإنسان والمجتمع المصرى والأمة العربية كلها ، إنما ليؤكد على أهمية التعليم ، والتعليم الجامعى الذى يتحول بالفعل ومنذ عقود خلت إلى تعليم الأعداد الكبيرة ، وأيضاً لم يعد مهمته الأساسية نقل المعرفة إلى هذه الأعداد ، بل البحث العلمى و تطويره لتحقيق التجديد والإضافة فى كافة مجالات الحياة ؛ فالعالم فى زمان العولمة الآن يدرك - وبدون مواربة - أنه إما التجديد أو الفناء ، ذلك أن العولمة ترتكز على أساسين مهمين هما : المعلومات ، والتجديد والابتكار ؛ ولا تجديد بدون بحث علمى حقيقى ، والبحث العلمى يرتكز على خريجى الجامعات . كما أن أبرز قلاعه النشطة والمؤثرة هى الجامعات بكل تقاليدها العريقة ، وقدرات العاملين فيها على تحمل مسئولية ، وأمانة البحث العلمى ، ومن ثم إنتاج المعرفة والتى تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى زمن العولمة فى نقلها إلى أرجاء الدنيا كلها .. وهكذا .

وهنا - وحقا - تكمن خطورة البحث فى التربية ، لذا كان المنطلق فى هذا الفصل هو إثارة وتجديد بعض القضايا الأساسية التى لا يستطيع البحث العلمى فى مجال التربية أن يغفلها ، حيث ما عاد يمكن الاستمرار فى الاعتماد على مؤسسات التعاون الدولى - مع أهميتها - فى إمداد مجتمعنا بالأولويات التعليمية ، أو تحديد هذه الأولويات لنا ، أو حتى الانسياق وراء التيارات العالمية دون أن يكون البحث التربوى فى وطننا هو المحرك الفاعل للتجديد أو التطوير أو التحسين أو التغيير .

وبالنسبة للتعليم فمن زاوية إنسانية وأخلاقية وعملية لا يمكن خرق المراحل ، أو تجاهل المشكلات التعليمية القائمة أو القفز عليها دون حلها أو القضاء عليها ، ولتفسير ذلك يمكن القول بأنه بعد إصدار الميثاق العالمى لحقوق الإنسان - وعلى سبيل المثال - كان الحديث عن محو الأمية والتعليم الوظيفى والأمل فى تحقيق الإلزام أمراً مقبولا ، ولكن الآن وبعد ما يزيد عن نصف قرن من الزمان فالصورة تزداد تشابكاً واشتباكاً ؛ فلم يتحقق محو الأمية فى مصر بعد ، ولم تنجح فى تحقيق الإلزام الكامل ، والقضاء على التسرب ، وهو ما يُعرف بسد منابع الأمية ، وانتقلنا للحديث عن تعليم الكبار كبديل للحديث عن محو أمية الكبار وغيرهم . وبالإضافة إلى ما سبق فما يزال التعليم الجامعى غير قادر على قبول أعداد متزايدة وراغبة فيه ، وقادرة عليه ، ورغم محاولات الاستفادة من تكنولوجيا العصر فى التعليم عن بُعد وغير هذا ؛ فالملاحظ أن اتجاه التوسع فى التعليم الجامعى ينحو نحو زيادة الجامعات الهادفة للربح بالإضافة إلى الجامعات الممولة من ميزانية الدولة ، ولم تظهر فى مصر بعد .

والتعليم الجامعى الآن على مستوى العالم المتقدم والراغب في التقدم آخذ فى الاتساع والبحث عن الجديد ، والتجديد ، بل إن الصيغة المقبولة أو المطلوبة للجامعات الآن هى الجامعات القائمة على البحث العلمى ، وليس على نشر العلم ، أو التعليم فقط كما سبقت الإشارة .

وملامح الصورة فى مصر ، وكثير من الدول العربية ، وكما أوضحت تقارير التنمية الإنسانية ، وخاصة التقرير الصادر عام ٢٠٠٤م ما تزال لا تشجع على التفاؤل ؛ ففى مصر على سبيل المثال يتركز الاهتمام ومنذ سنوات طويلة يجرى استبعاد الشباب من التعليم بمرحلة الثانوى العام إلى التعليم الثانوى الفنى كمجرى تحويلى عن التعليم الجامعى ، ويتزايد الإحساس بين الكثيرين إلى أن هذا التعليم الفنى سيئ السمعة اجتماعياً ، وبالإضافة إلى هذا فإنه لا يؤهل الملتحقين به إلا للبطالة لتدنى مستواه ، وبُعده عن متطلبات واحتياجات الملتحقين به ، وسوق العمل ذاته ، وطبيعة مجتمع المعرفة . وقد زاد من قسوة الموقف بالنسبة للشباب فى التعليم نزوح أبناء القادرين إلى التعليم الخاص باللغات الأجنبية مما جعل تكافؤ الفرص فى التعليم شعاراً لا مضمون له .

إن قضايا التعليم فى مصر كثيرة غير أن خطورتها تكمن فى أنها متراكمة ، ولم تنجح سياسات التعليم المتعاقبة على مدى نصف قرن مضى ، أو يزيد من أن تحقق أهدافها ، أو أهداف البشر أنفسهم ، أو تساعد على أن نلحق بالسياق العالمى .

وتزداد الفجوة بيننا وبين العالم ، وإذا كانت هذه الفجوة رقمية كما يطلق عليها الآن - والتى يزيد من حدتها التخلف والفقر - فليس هناك من سبيل إلا فى الاهتمام بالتعليم الجامعى ، والبحث العلمى ، والتجديد فى كافة المجالات من أجل الوصول بالوطن إلى شاطىء الأمان ، والذى لا حدود له ولا نهاية .. وحيث لا يتحقق الأمن للوطن والمواطن إلا بالتعليم المسهم بفاعلية فى تحقيق التنمية المستدامة ، وهنا مرة أخرى ليس هناك من أمل ، أو وسيلة عمل إلا التعليم لحماية أمن مصر وليس الأمن الإنسانى فقط ، وإنما أمنها القومى أيضا . ولذا فالبحث فى مجال التربية مع أهميته فإن له أيضا خطورته ، وخصوصيته رغم عدم إمكان انتزاعه من السياق العالمى وفى ضوء هذا كله ، ونتيجة له يتزايد الإحساس بأنه دون بحث تربوى جاد وأصيل ومتميز ، فلا أمل فى مستقبل . وهنا يمكن أن نقول كما قال غيرنا فى مجتمعات أكثر تقدما : " التجديد أو الفناء "[٦] .

ومن ثم تأتى الصفحات التالية لتحدد بعض النقاط الأساسية التى لابد للباحث فى التربية من أن يكون على ألفة بها ، وربما تدفعه للبحث فى إطارها ، أو الخروج عليها ، وابتكار الجديد المختلف ، وأكررها عن قصد أن الاتجاه نحو قراءة أحوال العالم من حولنا هى القراءة المطلوبة حاليا وبإلحاح من أجل تحديد أهم ملامح التجديد المطلوب لأنفسنا ، أو التأكيد على مجالات العمل الرئيسة للتعليم فى بلادنا ؛ فلا يكفى قراءة النظريات العلمية ، والفلسفية لاستخدامها كأدوات للتحليل ، والتفسير ، والحكم أحيانا ، بل إن تحديد الاتجاه المطلوب للعمل التربوى لا يكون إلا فى إطار عالمى مقارن ؛ وكذلك فى إطار يسمح بعدم الانفصال عن الاتجاهات العالمية ، والمطالب التى يفرضها الواقع العالمى نفسه ، ومتغيرات الزمن المتلاحقة فى سرعة والتى جعلت من العالم قرية تزداد المسافات فيها قرباً نتيجة للتغير الهائل فى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كما هو معروف على كافة المستويات ، وبما لا يسمح بالتراخى أو التراجع أو التحصن بالخصوصية الثقافية مع أهميتها وأهمية العمل للمحافظة عليها .

فى التعليم والأمن والتجديد :

التعليم - والحالة هذه مهما كان الاهتمام به - والتأكيد على ضرورة توفيره وتحسينه وتمكين الجميع منه فإنه يتطلب أولاً حالة مجتمعية أساسية وهى ما يطلق عليه " **الأمن** " فالشعور بالأمن - والذى هو ضد الخوف - أساسى وضرورى لأى جماعة بشرية ، وأيضا لأية دولة ، بل وللمجتمع الإنسانى كله .

ومن هنا فالعالم يعود الآن وفى ظل المتغيرات الكاسحة للحديث عن الأمن البشرى أو الإنسانى ذلك أن الأمن البشرى ضرورة واجبة لابد من تحقيقها حيث لن تستمر الحياة بدون هذا الأمن والذى يتطلب الكثير من الجهود والإجراءات لتحقيقه حيث يتضمن الكثير أيضاً من الجوانب المجتمعية .

ولقد دار الحديث فى مصر كثيراً عن الأمن القومى ، واعتُبر التعليم أحد العناصر الأساسية ، والضرورية للحفاظ على أمن مصر القومى ... وكان الاهتمام باستراتيجية التعليم فى مصر منذ التسعينيات مؤكداً على هذه الضرورة ساعياً للعمل من أجل تحقيقه .

ولعل وثيقة مبارك والتعليم الصادرة عن وزارة التربية والتعليم منذ أوائل التسعينيات تعكس هذا الاتجاه وتوضحه ، كما أشار له أيضاً السيد رئيس الجمهورية (٧) فى أكثر من حديث له أمام مجلسى الشعب والشورى ، وقد سبق هذا إرهاصات عربية حيث عقد اتحاد المعلمين العرب فى بغداد عام ١٩٨٧م مؤتمرا تحت عنوان " **التعليم والأمن القومى العربى** " ، وخرجت من تحت عباءة هذا المؤتمر عدة أوراق منها التعليم الجامعى المصرى والأمن القومى ، وغير هذا من الأوراق والكتابات التى تؤكد على هذا وتعمقه وتوضحه (٨) .

وقد سبق الإشارة إلى تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥م ، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى حيث يتضح من عنوانه أن المنظمات الدولية لا تجد مفراً من أن تؤكد على أن كافة مجالات التعاون الدولى لا تكتمل إلا بتوفير الأمن لكل إنسان يعيش فى عالمنا المعاصر ، ويدعم هذا أيضاً ما نراه من أن التعليم هو أحد عناصر تحقيق هذا الأمن ، خاصة وأن الأمن المطلوب للمواطن فى أى دولة على الكرة الأرضية يتداخل مع أمن كل مواطن آخر فى أى مكان حيث لم تعد العولمة تقتصر على انتقال البضائع والخدمات والأموال عبر الحدود لكن أيضاً البشر ، ويرتبط هذا كله ويتطلب توفير وضمان الحرية السياسية والديمقراطية لتكون سمة عالمية تؤكد على التداخل فى كل شئون البشر حيث العلاقات المتبادلة والتى سهلت منها كثيراً تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ؛ ومن ثم يمكن التأكيد هنا على أن توفير الأمن للبشر عبر محيط العالم كله ومن كل أطرافه إنما هى عملية متداخلة مترابطة .

ولعل الحديث عن الأمن يأتى كنوع من رد الفعل للتحديات التى تواجه العالم كله ، ذلك أن الأمن أصبح من التحديات المعقدة والمتشابكة والتى يتدخل فيها كثير من العناصر ، وهنا يأتى التأكيد على أن الاهتمام لم يعد بأمن الدول فقط ، بل أمن كل إنسان .

ويمكن الإشارة إلى أن الأمن البشرى يمكن تحديد ملامحه بأنه أمن الحريات الأساسية للإنسان وحمايته مما يهدده من الأخطار فى أى موقف من المواقف ، أو تأمينه مما قد يحول بينه وبين ما يجعله قوياً ، قادراً على تحقيق طموحاته ، وما يتطلع إليه من أن تكون حياته أكثر هدوءاً واستقراراً ، وهذا يعنى التحرر من الحاجة بالإضافة إلى التحرر من الخوف .

ولعل من المفيد هنا أيضاً القول بأن تأمين الإنسان فى وطنه يعنى من بين ما يعنيه إيجاد النظم والسياسات التى تمنح كل إنسان الفرصة للحفاظ على حياته ، وكرامته وحريته ، وتحريره من الحاجة والخوف والاعتماد على غيره .

ولا يكفى والحالة هذه وضع استراتيجيات لحمايته فقط ، بل وضع استراتيجيات لتمكينه وزيادة قدراته المختلفة وتفعيلها . أما استراتيجيات الحماية فتتضمن حمايته من الأخطار وتتطلب جهوداً فاعلة وأساسية لوضع القواعد ، وإنشاء ودعم المؤسسات التى يمكنها بصورة منظمة ومستمرة مواجهة الأخطار وبث الأمان ؛ أما الاستراتيجيات المتعلقة بتمكين البشر فتتعلق بتنمية قدراتهم التى تسمح لهم بالمساهمة والمشاركة فى عمليات اتخاذ القرار ، وخاصة تلك القرارات المرتبطة بهم ، وبحياتهم ومستقبلهم .

وتأمين البشر وحماية أمنهم وضمانه من هذا المنظور يتكامل مع أمن المجتمع أو الدولة التى يعيشون فيها ، ويحتمون بظلها ، من ثم يُشكل أمن المواطن والوطن الركيزة الأساسية **للتنمية البشرية** ، والتحسين الفعلى لحقوق الإنسان ، كل إنسان فى أى مكان يعيش فيه ، إنسان فى زماننا هذا المعروف بأنه زمن العولمة بكل وعودها ووعيدها .

وفى إطار هذا كله ، ولتحقيق هذا كله فالديمقراطية تعتبر الخطوة الأساسية نحو الأمن الإنسانى ، وتحقيق التنمية بالتالى ، فالديمقراطية ، وكما هو مشهور تسمح لكل إنسان - أو من المفروض ذلك - بأن يشارك فى حكم أو إدارة وطنه ومجتمعه المحلى بالضرورة ، وتجعل لكل إنسان صوتاً مسموعاً أو يمكن سماعه ، وهذا لن يكون إلا بإرساء دعائم مؤسسات قوية ، تؤسس وترعى القانون ، وتمكن الإنسان من ممارسة كافة حقوقه .

ولعل كل ما سبق لا يستقيم ، ولا يتحقق بالصورة المرجوة إلا بواسطة الإنسان الذى حصل على حقه فى التعليم ؛ فالتعليم واجب على الدولة وواجب أيضاً على الإنسان ، وبالتالى فالأمن كضرورة واجبة لا يتم إلا بالتعليم الذى هو واجب ضرورى لتحقيق مجتمع المعرفة ، وتقوية شبكة الأمان للإنسان فى زمان العولمة .

وقد سبق الإشارة إلى أهداف العقد الذى أعلنته الأمم المتحدة مع بداية عام ٢٠٠٠م ، ثم أعقب هذا تشكيل لجنة تابعة للأمم المتحدة بمبادرة يابانية ، وجاء تقريرها تحت عنوان " **الأمن الإنسانى الآن** [٩] " حيث رأت هذه اللجنة أن التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة مع أهميتهما ، إلا أن الإرهاب قد أخذ اتجاهاً واضحاً بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠٢م . ومع كل هذا فالعولمة بكل ما تحمله رياحها نحو المجهول تحمل أيضاً وعوداً للعالم بأسره ، إلا أن هذا لابد وأن يرتبط بالمساواة والأمن ، وقد أضيف إلى هذا ما قد يحمله غضب الطبيعة من كوارث تؤكد على ضرورة الاهتمام بالبيئة العالمية ، وأنه ليس هناك من هو بمعزل عن غضبها .

ولعل ما أصاب آسيا من إعصار تسونامى فى نهاية عام ٢٠٠٤م قد أيقظ العالم كله على حقيقة مؤداها أن غضب الطبيعة ، وأخطار البيئة لا تقل خطورة عن تلك الأخطار الذرية والنووية والتلوث التى هى من صنع الإنسان .

أما إعصار كاترينا وأخواتها والذى أصاب القارتين الأمريكيتين ، والولايات المتحدة تحديداً فيؤكد أنه لا دولة فى العالم بمعزل من أن تدهمها أخطار طبيعية لا مقدمات لها ، ولا دافع لها أيضا ، ولا يبقى إلا التعاون بين دول العالم كله لتحمل آثار الدمار ، وتأمين حياة كل إنسان .

والمتابع لمسيرة التقارير الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية يستطيع أن يلمح بوضوح الاهتمام بالتعليم الجامعى باعتباره أحد عناصر تأمين المستقبل فى القرن الجديد ، والأداة الرئيسة للحفاظ على الأمن القومى خاصة للولايات المتحدة الأمريكية . حيث يتم التأكيد على أهمية دراسة الرياضيات والطبيعة واللغات الأجنبية ، وتشجيع من يتعلم هذا عن طريق رصد المنح الدراسية لأبناء الولايات المتحدة لدراسة اللغات الأجنبية ، وهذا يؤكد ما نذهب إليه هنا من أن التعليم بكل مستوياته من الأمور التى لا مهرب منها لأى دولة فى العالم تتوخى البقاء والنماء [١٠] .

ولكى يتحقق هذا التعليم المرجو فلابد من وجود شبكة متداخلة من الإجراءات الهادفة لتأمين الوصول إلى المدرسة ، فالجامعة ، فالبحث العلمى الذى هو السبيل إلى تحقيق التجديد فى كافة مجالات الحياة سواءً كانت اقتصادية ، أم عسكرية ، أم ثقافية ، أم بيئية .. وهكذا . والتعليم بكل مؤسساته له أهميته ودوره الذى يضيفه إلى أمن المجتمع ، والبشر فى مجتمع المعرفة وحيث المعلومات والمهارات المطلوبة للصغار والكبار ، وباستمرار مدى الحياة .

فالتعلم مدى الحياة كصيغة تعليمية لم يعد مجرد رؤية فلسفية ، أو هدف عام تسعى الدول لتحقيقه كيفما شاءت ، ومتى أرادت ، ولكن الاتجاه يتأكد نحو وضع نظم ، وإيجاد مؤسسات ترعى هذا وتحققه سواءً كان الأمر يرتبط بالمؤسسات التقليدية ، أو النظم الإلكترونية الطابع التى تستهل وتحقق للجميع متى أرادوا التعلم مدى الحياة .

والجديد المختلف الآن حقاً هو موقف الجامعات والتى تعود لتحتل على الساحة الدعوة للتجديد ؛ والتجديد لا يكون إلا عن طريق البحث العلمى الجاد ، وعلى الجامعة والحالة هذه أن تدرب طلابها على البحث ومهاراته والتى من بينها العمل فى فريق حيث إن البحوث المنفردة ، والتى تعكس اجتهاد الباحث وقدرته على الإضافة والابتكار ، وتحقيق السبق العلمى ، ونشره بين زملاء التخصص ، لم تعد من ملامح البحث العلمى الأساسية فى عصر العولمة ومع سيادة اقتصاد المعرفة حيث أن تكوين الباحث فى الجامعة الآن إنما لإعداده كى يتجاوز ببحوثه ونتائجها الساحة الأكاديمية إلى مؤسسات أخرى يعمل فيها زملاء له فى تخصصات مختلفة تتكامل بعضها مع البعض ، وتتداخل ليكون للبحث نتائجه الجديدة ، والتى تطبق على الفور للاستخدام إما تجارياً ، أو فى مجالات الصناعة أو ما شابه ذلك ؛ فالهدف هو معرفة جديدة لاقتصاد جديد .

ومن هنا يطل حق الملكية الفكرية ليكون حارساً للنتائج العلمية محافظاً عليها ليستغلها أصحابها بعد أن كان البحث العلمى نتاج العمل فى الساحة الأكاديمية يعطى الفخار لصاحبه كأكاديمى متميز فى مجال تخصصه ، ويكفيه أن ينسب إليه فضل الابتكار ويتحقق لأفكاره الانتشار فى الساحة العلمية الأكاديمية حول العالم بالرجوع إلى مؤلفاته وظهورها ، وترددها فى قوائم المراجع ، والجديد الآن أنه فى زمن العولمة واقتصاد المعرفة لم يعد الأمر كذلك حيث أصبح للعولمة تفسيراتها وتعريفاتها فى إطار علاقاتها بالتعليم الجامعى ، وكما أشار البعض

حيث إنه – وحقا – لا يمكن تجنب الحديث عن العولمة ، وآثارها المتشعبة والمتداخلة ، وسريعة التأثير فى التعليم الجامعى ، وحيث تتحول الجامعة لأن تصبح جامعة بحث ، فالتجديد الناتج عن البحث العلمى فى الجامعة نظراً لارتفاع تكلفته واتساع مجاله وتنوع تخصصاته يتطلب تعاوناً دولياً وتمويلاً تعجز عنه كثير من دول العالم النامى .

وهكذا تكتسح العولمة فى طريقها الكثير من الثوابت لتضعنا – وحقا – أمام تحديات لابد من مواجهتها ليتحقق الأمن ... أمن المواطن ، وأمن الوطن[١١] .

ما ذكر سابقاً كان تلميحات سريعة لقضايا ساخنة فى حاجة إلى التحليل والتفسير والمعالجة العميقة غير أن الرغبة فى إثارة الفكر حول هذه القضايا الكثيرة من القضايا التى نراها غائبة عن ساحة البحث التربوى دفعت إلى محاولة تحريك السطح على أمل أن يتصدى مجتمع الباحثين للنفاذ للعمق والتوسع فى مجالات البحث التربوى وقضاياه .

وبعد ... ، ومهما تعددت وتنوعت الاجتهادات والتقارير والمقترحات بشأن التعليم ، فمن المشهور أنه وبطبيعته عملية مستقبلية تعنى بصياغة الأجيال الحالية ، ومحاولة إعدادها الإعداد الأمثل من أجل مستقبل أفضل لها ، ولوطنها ، وللإنسانية جمعاء . وهذه الرؤية المستقبلية بطبيعتها أيضاً رؤية أخلاقية ، حيث إن العملية التعليمية لا تكون تربوية ، ولا يصح أن يطلق عليها كذلك إلا حين تراعى القواعد الأخلاقية المتعارف عليها ، والمرتبطة بالفرد والمجتمع ، وأمنهما معاً فى مستقبل مشترك يتسابق الجميع من أجل أن يضمن لنا هذا موقعاً على خريطة العالم .

وهذا بدوره لا يعنى العمل من أجل الحاضر بكل مشكلاته ومسئولياته ، ومتطلباته لتحقيق حياة أفضل للإنسان فى الوطن العربى على اتساعه ، وما أحوجنا إلى ذلك الآن ، ذلك لأن من أهداف التعليم التى لا ينبغى تجاهلها تقوية التماسك القومى ، وتدعيم الثقة فى الذات القومية ، بالإضافة إلى التأكيد على تعليم يهيئ للعمل فى مجتمع المعرفة لإشاعة قيم المساواة ، والعدل ، والتسامح ، والتشكيل لشخصيات متكاملة متفائلة تهتم بالتجديد والإجادة .

والصفحات التالية محاولة لتقديم رؤية فاحصة ناقدة بكل ما تحمله من جوانب إيجابية لابد من العمل على دعمها ، وجوانب سلبية تتطلب أن نعمل معاً من أجل تحقيق هذه الفريضة الواجبة على كل إنسان على طول سنوات العمر ؛ فطلب العلم فريضة

واجبة لا مجال فيها للتحايل ، أو التبرير لعدم الحرص عليها من منظور الإنسان الفرد . كما أنه لا سبيل للتقاعس عن تسهيل فرصه ، ودعم سبل العلم والتعلم لأبناء الوطن . وتيسير سبل الحصول عليه والاستمرار فيه بالنسبة للمسئولين عنه إذ أن هذا أيضاً فريضة وواجب على كل مسئول ، وتتطلب هذه الفريضة الواجبة العمل الجاد ممن يتولون مسئولية القرار كى نربح المستقبل .

ولتحقيق هذا كله فإن الأمر يتطلب مراجعة أهداف التعليم ، ومحاولة البحث حول نوعيته ونوعية مؤسساته ، ومدته ولتكن البداية من أهم مؤسساته وضرورة النظر إليها من زاوية أن :

المدرسة ليست المؤسسة الوحيدة للتعليم :

حقيقة بديهية فى زماننا هذا حيث يواجه التعليم المقدم فى المدرسة أزمات ، ومشكلات ومتطلبات وصراعات ، وتنافس مع مؤسسات المجتمع الأخرى ، والتى تكاد أن تضع المدرسة ليست أمام مسئولياتها التى ينبغى أن تحققها فقط ، ولكن أيضا أمام مشكلات تخلقها مؤسسات مجتمعية أخرى ، وتصدّرها لها ، أو تدفعها لمواجهة مسئوليات مؤسسات مجتمعية أخرى تتنازل عن بعض أدوارها تاركة المدرسة تواجه كل ما تواجهه فى إطار إمكانيات محدودة لتحقق ما يتوقعه المجتمع منها .

فالمدرسة - وإن كانت تقع فى محور حياة الأفراد الذين يتعلمون فيها - تواجه مؤثرات لمؤسسات أخرى تأخذ باهتمام الأطفال ، والشباب بعيداً عنها ، أو تشتت انتباههم ، وتستأثر باهتمامهم ، وتجعل من المدرسة مؤسسة مثيرة الملل والضجر بالنسبة لهم . فها هى شاشات التليفزيون ، وقنواته المتعددة تقدم السيل المنهمر من البرامج المتنوعة والجاذبة والمشوقة ، والتى تقدم بجوار ما تقدم من تسلية أو لهو المعلومة بطريقة أكثر سهولة وجاذبية وفى سرعة شديدة ، وانطلاقة ملحوظة يجتذب الكمبيوتر ببرامجه المتنوعة ، وشبكته العالمية التى تتيح فرص التعلم عن طريق العمل ، والتعلم الذاتى ، والتعلم المتفرد طبقاً للاحتياجات الآنية للمتعلم .

ومن زاوية أخرى فإن طرق التدريس السائدة فى المدرسة ، والمعلم الذى تتضاءل إمكانياته المهنية أمام هذه الأدوات التعليمية ذات الذكاء المصنوع تدفع الطلاب إلى العزوف عن الانتظام فى هذه المؤسسة ناهيك عن جماعات الرفاق ، والتعلم عن طريق

التعاون معهم ، ومنهم على مستويات متعددة بصورة لا سبيل إلى إنكارها سواءً كان هذا في الشارع ، أم الأسرة الكبيرة ، أم أية مؤسسة اجتماعية أخرى ، وغير ذلك من المسميات مما جعل المدرسة مؤسسة طاردة .

وهنا يمكن أن يطرح السؤال الآتى : هل يمكن للمدرسة أن تظل بمعزل عن كل هذه التغيرات الحادثة بعيدة عنها رافضة أو مقاومة لما يأتى به التغير التكنولوجى السريع من نتائج انعكست على التعليم المدرسى ؟ أم من المفروض أن تقترب من غيرها من المؤسسات المجتمعية ، والمتغيرات التكنولوجية لكى تستطيع أن تنجو من الانقراض ، أو الذوبان فى إطار المؤسسات ، والتجهيزات الأكثر إبهاراً ، والأقدر على تقديم تعليم أفضل ، أو أكثر فعالية ؟

إن المتغيرات الكاسحة الوافدة إلى المدرسة المكملة لدورها ، أو المكتسحة له تلقى بظلالها فى صورة كثيفة قد تدفع البعض إلى القول بأن المدرسة بصورتها التقليدية الراهنة لم تعد مرتبطة ، أو ملائمة للعصر ، أو أنها ستقصر عن تلبية طلبات جمهورها ، ولا تحقق رغبات أولياء الأمور ، أو الحكومات التى تمولها .. وهكذا .

والتساؤلات التى تطرح نفسها ، وتدفع للتفكير بشأن هذه المؤسسة التعليمية العريقة هى : ما الذى حدث فى المجتمع ؟ وما التغيرات التى طرأت على جمهورها فى مراحل عمره الممتدة ؟ وكيف يمكن للمدرسة هنا أن تُلبى متطلبات التغيرات المجتمعية ، والتغيرات الطارئة على جمهورها المستهدف ؟ وكيف يمكن أن تجمع هذا معاً لتواجهه وتتعامل معه بصورة تُقربها من متغيرات القرن الحادى والعشرين وتجعلها تُلبى متطلبات مجتمع المعرفة ؟

ولعل أهمية دور المدرسة المتزايد من وجهة النظر هنا يأتى من أن المدرسة كمؤسسة نظامية أنشأها المجتمع - وارتضاها حتى الآن - من أجل إعداد الأجيال الجديدة لمستقبل نرجوه أفضل هى المؤسسة التى تقدم تعليماً مقصوداً يمكنه أن يدعم المواطنة ، ويقوى الانتماء للوطن ، ويحقق تنمية مرجوة يمكنها أن تعمل من أجل تمكين جمهورها ، ومساعدته لمواجهة مستقبل سريع التغير ؛ فالحديث الآن أعلى صوتاً بالنسبة لهدف تمكين الأجيال الجديدة ، ودعمهم بالمهارات المطلوبة المتجددة لتحقيق التعلم الذاتى ، وفتح الآفاق أمام التعلم مدى الحياة .. فالحديث عن التطبيع الاجتماعى - مع أهميته - ، إلا

إنه لم يعد العملية الأكثر أهمية فى نظر كثير من منظّرى زمن العولمة بكل متغيراته الهادرة ، وإنما يضاف إليه وبصورة متزايدة رؤية المدرسة من زاوية وظيفتها الاقتصادية حيث الإعداد للعمل ، وحيث المعرفة هى الأساس لاقتصاد المعرفة .

وما يزال للمدرسة أيضا أهميتها من زاوية أنها المؤسسة النظامية التى تقدم التعليم الذى يتفق بشأنه ويرتضيه المجتمع للأجيال الجديدة التى أصبح تعريف الطفولة فيه يمتد حتى سن الثامنة عشرة ، أو أن مرحلة المراهقة والاعتماد على الأسرة تزداد طولا . ومع هذا أيضا فإن فرص العمل اليدوى تتراجع ، وفرص العمل التكرارى آخذة فى التضاؤل ، وفرص العمل فى حد ذاتها آخذة فى التنوع الشديد ، وتتطلب مهارات غير محدودة لم يستقر الرأى بشأن بعضها ، وتتشكل بعضها عبر الزمن على ضوء المستقبل المتغير فى سرعة ، والذى يحمل معه وفى طياته ومع متغيراته وتعقيداته متطلبات من الإنسان غير محددة ؛ ومن ثم ففى زمان مفتوح النهاية تصبح نوعية المهارات المطلوبة أيضا لسوق العمل ، أو للعمل بمعنى أصح غير محددة ، مطلوب استكمالها وتطويرها ، وإعادة تشكيلها عبر رحلة الحياة ... فالتجديد المستمر للتعليم ، وللمهارات التى يفرضها التغير الحادث فى كل جوانب الحياة أمر لا مهرب منه ، أو ينبغى أن يكون كذلك ، وهنا يُطرح السؤال .. كيف يمكن أن نجعل من رحلة التعليم فى المدرسة رحلة مستمرة يتم حماية الأطفال والمراهقين فيها لفترات أطول لإعدادهم لحياة متغيرة ، ولتمكينهم لمواجهة مستقبل يتشكل باستمرار ؟

إن هذه التساؤلات المطروحة - بل والتى لم تطرح بعد - تجعل من المدرسة مؤسسة لابد وأن نعيد الحوار بشأنها ، وبشأن الجمهور الذى تقوم بخدمته فى مراحل عمره الممتدة . ويترتب على هذا أن تُثار تساؤلات حول طول الفترة التى ينبغى أن يستغرقها التعليم المدرسى .

وأخيراً وليس آخراً فمن الممكن الإشارة هنا أيضاً إلى أن النظرة للمدرسة ووظائفها ، وأدوارها ، والهدف منها تختلف من مدرسة فكرية إلى مدرسة أخرى ؛ حيث لا يوجد اتفاق على هدف أساسى واحد ، بل تتنوع الأهداف والوظائف ، وربما أيضاً من منظور مستواها التعليمى . فمع اختلاف المدارس الفكرية نجد لها وظائف مرتبطة بالتطبيع الاجتماعى ، وإعداد الإنسان للتعامل مع المجتمع الذى تربى له ، والزمن الذى

يعيش فيه ، ومن ثم تحقيق التنمية بالنسبة للإنسان ، كما أنها تُسهم فى إمداد البيئة بالمتعلمين ، وكذلك المجتمع كله باحتياجاته من الأفراد المعدين إعداداً جيداً لتحقيق التنمية بكافة جوانبها .

ومن منظور له أهميته ولا يجب أن نتجاهله فالمدرسة تعمل على تحقيق العدالة بين الأفراد حيث يمكن للتعليم هنا أن يكون وسيلة للحراك الاجتماعى ، أو أنها من منظور آخر قد تعيد إنتاج نفس العلاقات السائدة فى المجتمع بما لا يسمح بتحقيق العدالة الاجتماعية بالصورة المرجوة .

التعليم لاقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة :

إذا كانت البداية هنا باقتصاد المعرفة فذلك لأن عشرات من الباحثين فى مجالات العولمة والمستقبل والتعليم يشيرون بوضوح إلى أن هناك كثيراً من المؤشرات التى يمكن الإفادة منها فى التدليل على أننا نعيش فى مرحلة اقتصاد المعرفة ؛ ولعله من مكرر القول أن القارئ لهذه الأوراق هو نفسه من الذين يعملون فى حقل المعرفة ، أو بكلمات أخرى إنه من " **عمّال المعرفة** " إن صح التعبير ؛ فالمؤهلات الورقية المطلوبة الآن للعمل مستمرة فى الزيادة والتضخم . فمن كان يمكنه أن يعمل فى مجال من مجالات العمل بأى شهادة دراسية يجد أنها ما عادت تكفى كمسوغ للعمل ؛ إذ أن السوق يتزايد فيه أعداد من يحصلون على مؤهلات أعلى ، وهكذا .. يزداد التنافس من أجل الحصول على المؤهلات الورقية .

فالتضخم فى المؤهلات العلمية آخذة فى الزيادة ، ناهيك عن مؤهل الخبرة والمهارات المتزايدة فى هذا المجال حتى يتطلب الأمر الحصول على مهارات مُعترف بها كشهادات دولية من حيث معايير الحكم على هذه المهارات وضمان جودتها .

وبالإضافة إلى هذا فسرعة التغير فى المعارف والمعلومات آخذة فى الزيادة بشكل غير مسبوق ، بل إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) آخذة فى الاندماج مع مهارات العمل نفسه فى مواقع مختلفة ، وهذا كله يدفع إلى القول بأن الكل متجه لأن يكون من " **عمّال المعرفة** " . ومع التغير السريع فى العالم من حولنا يتزايد الشعور بتناقص الأمان فى مجال العمل حيث يرتبط هذا بالمنافسة الشديدة فى سوق العمل ، ويتحول كثير من العاملين إلى أصحاب مهارات يعبرها الزمن ، وما عادت تؤهلهم إلا لأعمال أقل مكانة مما كانوا عليه من قبل .

وقد يطرح البعض تساؤلات منها : ما الذى نقصده بالمعرفة هنا ؟ المؤكد أنها ليست المعلومات ، وفى دراسات متعددة وتحليلات تحاول وضع فوارق مميزة بين معرفة ماذا ؟ ومعرفة لماذا ؟ ومعرفة كيف ؟ .. وهكذا .

ماذا يعنى هذا بالنسبة للتعليم ؟

سؤال مطروح أمامنا ويتضمن الكثير بشأن المدرسة كمؤسسة تعليمية تواجه متطلبات اقتصاد المعرفة المتزايدة ، والتى تتجاوز فى تعقيدها وسرعة تغيرها ما تعودنا عليه لفترة طويلة .

كما أن المدرسة التى تقدم معرفة يصبها القدم بسرعة ، وينسى تفاصيلها المتعلم غالباً عبر مراحل حياته تحتاج فى إطار ما أصاب الوظائف المتاحة والمتوافرة من تغيرات شديدة سريعة تعيد النظر إلى وجودها كمؤسسة اجتماعية يتطلب استمرارها أن تراجع محتواها وأدواتها ووسائلها ؛ لكى يمكنها أن تنجح فى إعداد الأفراد القادرين علمياً واجتماعياً على امتلاك المهارات التى تمكنهم من التعامل مع العالم سريع التغير والتعقد ، وأن تمدهم بمهارات تتجاوز كثيراً مهارات الحفظ ، والتكرار ، والاسترجاع ، والاستنباط التى تميز " **المعرفة العقلية** " إلى " **تنمية المواطن** " وتمكين المتعلم من المهارات الأساسية المطلوبة للحياة ، وللاستمرار فى التعلم .

نمو ثقافة اللامساواة والاستبعاد والمحاصرة :

كانت من حسنات القرن العشرين أنه قرن شهد تغيرات حاسمة ، خاصة بعد أن وضعت الحرب العالمية أوزارها فى الاتجاه نحو المساواة ، والعمل على رفع مستوى المعيشة ، وظهور المؤشرات الدالة على تحسن صحة أفراد المجتمع حيث كان الحلم تحقيق دولة الرفاهية تارة ، والاشتراكية بعدالتها الاجتماعية تارة أخرى وكان السعى الحثيث واضحاً نحو تضييق الفجوة بين من يملكون ، ومن لا يملكون ، وتقريب المسافات – ما أمكن – بين القمة والقاعدة .

هكذا كان الحلم .. وكان السعى لتحقيق أهداف اجتماعية واضحة ، وكان التعليم والتوسع فيه وإتاحته – لمن يمكنه ويقدر – من الملامح الواضحة لهذه الفترة التى اتسمت بتقليل الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون بصورتها التقليدية .

إلا أنه من الملاحظ ظهور اتجاه معاكس لهذا فى الربع الأخير من القرن الماضى فى دول كثيرة ، وعادت للظهور مرة أخرى الفجوة الآخذة فى الاتساع بين فئات المجتمع ، وأيضاً بين الدول المتقدمة والدول النامية ، بين مجتمع يشيع فيه الأخذ بالمعرفة ، وتتراكم فى سرعة ، ومجتمع يحاصر باتفاقية الجات ، وحق الملكية الفكرية ، وغير ذلك من أنواع الضغوط على الدول الفقيرة من الدول الغنية .

وهذا بدوره يعاود إنتاج ملامح جديدة تؤكد على عودة اللامساواة ، والاستبعاد ، والمحاصرة الاجتماعية لفئات متزايدة من أفراد المجتمع ؛ ونسمع عن أطفال الشوارع ، وفقر الأسرة وانعكاسه على الأطفال ، والتسرب من التعليم ، وتردى المهارات الأساسية لدى الفئات الأقل حظاً .. وهكذا لم يعد الكفاح ضد الفقر والصمود أمام مشكلاته ، والعزيمة على كسر طوقه عن طريق التعليم كافياً حيث الاتجاه يتضح شيئاً فشيئاً بتأثير الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة - بل النسيج المجتمعى كله - على التحصيل والتمكن من المهارات الأساسية المطلوبة للعمل فى مجتمع المعرفة فى زمن العولمة ، زمن التحديات والفرص ، زمن الحرية والمسئولية ، والذكاء ، والتعاون ؛ فنحن نواجه حقاً زمن الفرص والتحديات أمام الفرد .

وهنا مرة أخرى - وحقا - يمكن أن نعود للتساؤل حول دور المدرسة ، وما يمكن أن نحققه فى بيئتها الصغيرة ، ومحيطها الواسع ؛ وكيف يمكن للتعليم أن يخرج من أسر التعليم ضيق الأفق المحدود المهارات ، إلى التعليم الذى يُنمى ويُحسن ويُعوض ما يفتقده الطفل أو المتعلم فى أسرته ، وأيضا التعليم الذى يمكن التلميذ من نتائج متزايدة مترابطة تتضح ملامحه فى نضج عاطفى واجتماعى وسلامة نفسية ، وتمكن من المهارات التنافسية المطلوبة ، والمتزايدة لمواصلة التعلم مدى الحياة لمواجهة العالم سريع التغير والتعقد المتزايد .

والذى نؤكد عليه هنا هو أن التعليم لا ينبغى أن يهتم بنقل المعرفة اللازمة للاقتصاد العالمى فقط بقدر ما ينبغى أن يعمل من أجل إعادة دمج الأفراد فى المجتمعات المتجددة والمتمحورة فى تزايد حول المعلومات والمعرفة .

شركاء فى عالم واحد :

وهذا أيضاً هو التوجه الذى نود أن نؤكد عليه لمقاومة ومواجهة تيارات العولمة الكاسحة بكل ما تقدمه من فصلٍ حاد بين الدول التى تملك المعرفة والتى لا تملكها ،

وبين الدول التى يمكنها من السيطرة وفرض الهيمنة والدول التى تزيد فرصها فى الذوبان والنزوح من على خريطة العالم نتيجة للفساد والفقر والحروب الداخلية والصراعات المحلية وكل ما يترتب على هذا من تردى فى جوانب الحياة مجتمعة بالنسبة للإنسان فى هذه المجتمعات .

وإذا كان اتجاه **التكافل العالمى** يتضح فيما تحاوله منظمات الأمم المتحدة وغيرها حيث الدعوة للتنمية البشرية ، والتعليم للجميع ، وحقوق الإنسان ، مع التركيز على الإناث وغير ذلك من دعوات تتضح فى المؤتمرات الدولية وقرارات الأمم المتحدة . ورغم أن الاهتمام يتجه إلى التعليم الابتدائي بالنسبة للدول النامية ، والذى ينبغى أن يكون للجميع ، إلا أن الدول المتقدمة لا تتوقف عند الست ، أو التسع سنوات الأولى للتعليم ، بل يتزايد الاهتمام بالطفولة المبكرة والتعليم الثانوى والعالى ومدى الحياة للجميع ، ما أمكن ذلك ، بكافة الوسائل الدافعة للإنسان على أن يحصل ويحرص على أن يحصل على التعليم ليتمكن من الحياة فى مجتمع المعرفة .

وما تزال الآراء والأحوال تؤكد على أن اللامساواة تتزايد بين دول العالم ، وفجوة التخلف آخذة فى الاتساع والمسافة تتسع بين الدول المتقدمة ، والمتخلفة فى سرعة شديدة .

ومن هنا فالإرهاب مهما كان الإصرار على رفضه فإن هذه الفجوة المتزايدة الاتساع تُعتبر أحد عوامل تزكية نيرانه بالإضافة إلى تردى مستوى الحياة والتعليم والصحة والبطالة وملامح التخلف الكريهة مع اتجاه العالم المتزايد لأن يصبح أحادى القطب فى ظل سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية ، وحيث يعيش فى ظل هذه الضغوط والبيئة المتدهورة ، والحياة المتخلفة التلميذ الذى نُعلِّمه ، أو ينبغى أن نُعلِّمه كى يتحمل تبعات المستقبل ، ويواجه العالم أجمع مزوداً بقدرات تنافسية تمكنه من البقاء .

إن العالم مهما تعددت ثقافاته وتنوعت لغاته ، فلابد وأن يحافظ على هذا التعدد والتنوع ، أما ما ينبغى أن يسعى إلى توحيده فهو هيئة عالمية قادرة على امتصاص الصراعات والخلافات ، عاملة على استثمار التقدم العلمى والتكنولوجى - والذى انعكس فى مجال الاتصالات خاصة - إلى قوة دافعة تحقق التنمية والرخاء للجميع .

وإذا كانت المؤتمرات العالمية الحاشدة والمتزايدة تعتبر من ملامح تخفيف معاناة الضمير العالمى فإن مؤتمر " **جومتيان** " كان المؤتمر الذى اجتمعت فيه المنظمات الدولية

جميعها لتؤكد على ما للتعليم من دور ، وكان دخول **البنك الدولى** فى هذه الشراكة ليؤكد على أهمية التعليم فى مواجهة الفقر ، واعتبر أحد المجالات التى يمكن أن يقرض بشأنها بعد أن كان هذا محدوداً للغاية .

ماذا عن التنمية البشرية فى الأمة العربية ؟ .. :

التعليم والتعلم هما العاملان الحاسمان لتحقيق التنمية ، وهذا أمر متفق عليه ، لذا كان لنا أن نقدم هنا ما جاء فى تقارير التنمية الإنسانية الصادرة أيضاً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، والخاصة بالمنطقة العربية ، حيث جاء الحديث فيها عن التعليم ومجتمع المعرفة ، ونقده لكل ما يسود فى الأمة العربية من وهن وضعف وتخلف ، وإظهار هذه الجوانب فى محاولة لتشخيص مشكلات ومعضلات الواقع على أمل التحسين والتغيير لها إن لم يكن تفجيرها والانطلاق من أسرها أملا فى تحقيق غد أفضل للإنسان فى كل أنحاء الأمة العربية .

لذا فمن المهم هنا إلى الإشارة إلى تقارير التنمية الإنسانية العربية والتى تبنت قضايا العالم العربى ، وتصدر السلسلة عن " **برنامج الأمم المتحدة الإنمائى** " بالاشتراك مع " **الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى** " حيث أن صدور تقرير عام ٢٠٠٣م عن مجتمع المعرفة والاهتمام بالتركيز على هذه الرؤية بالنسبة للأمة العربية يعنينا هنا كثيراً ، بل يضع الأساس لكثير من الملامح المعروفة لمجتمع المعرفة والذى نتطلع إلى تحقيقه والمشاركة فى ثماره ومن خلال هذا التقرير ، والتقرير الذى سبقه ، والتقرير الذى تلاه يمكن تعرُّف شروط التقدم والتنمية المرغوبة والمطلوبة للأمة العربية(١٢) .

ولعل الحديث هنا عن التعليم والبحث التربوى أساساً والتجديد فيه يُمكن أن يكون حافزاً لإطلاق عنان الأفكار من عِقالها للخروج بالبحث التربوى من تلك البحيرة المغلقة التى يختنق فى مائها الراكد ؛ فالحاجة إلى التجديد ماسة ، ونتائج البحث التربوى فى الوطن العربى وليس مصر وحدها فى حاجة إلى مراجعة حاسمة ، وثورة مستمرة للتجديد والتطوير ووضع مبضع الجراح على أماكن العلل الحقيقية ، وإطلاق العنان للأفكار الجديدة المجددة والمطورة . ويحضرنى هنا ما جاء فى كتاب " **الفجوة الرقمية** " رؤية عربية لمجتمع المعرفة حيث يرى د . **نبيل على** و د . **نادية حجازى** ما نراه هنا من أنه : " **مازال فكرنا التربوى يقف حائراً غير قادر على استيعاب ما تعنيه نقلة التعلم عن بعد ، والتعلم مدى**

الحياة ، فما زال أسير عصر الصناعة ذو طابع إنتاج الجملة القائم على تجنيس العقول وتقييسها " standardization " وهو الطابع الذى ينكر على الصغار إبداعهم ، ويخرس أفواه الكبار لينضموا أتباعاً إلى جحافل الأغلبية الصامتة "[١٣].

البحث التربوى واتجاهات التجديد فى زمن العولمة :

البحث التربوى فى مصر إلى أين ؟ هل من جديد لإحداث التجديد ؟ .. إذا كان هذا هو الرأي بالنسبة لنفر من المهمومين بالتعليم فى مصر ، ومن زاوية البحث التربوى تحديداً فمن الممكن التوقف هنا للحديث باستفاضة عن البحث التربوى من منظور ناقد يبحث عن اتجاهات التجديد فيه محلياً ، وعالمياً أو العكس حيث جرت العادة دوماً على أن ما نثيره فى مجالات التربية عموماً إنما هو – فى الغالب – أصداء للفكر العالمى فى هذا الشأن ، وفى هذه الآونة من زمن العولمة تكفلت المنظمات الدولية المهتمة بالتعليم مثل : **اليونسكو – اليونيسيف – البنك الدولى – هيئة المعونة الأمريكية** ... وغيرهم من الجهات المهتمة بالتعاون الدولى فى مجالات عدة – ومنها التعليم – أن تُثير الكثير من الأفكار والمبادئ والطرق المستحدثة المنبثقة عن آراء الخبراء العاملين فى نطاقها غالباً ، وأن تأتى إلينا هذه الأفكار والرُؤى والأُطر النظرية المختلفة والطرق المتنوعة لتشق طريقها فى مجتمعنا ... تثير أفكاراً .... وتدفع للعمل .. على أمل أن نسير على خطى هذه الجهات .

فالحديث عن التعليم للجميع – على سبيل المثال – جاء كنتيجة لأصداء العولمة فى هذا الشأن حيث انعقد مؤتمر " **جومتيان** – عام ١٩٩٠م " بتايلاند والذى حضره رؤساء الدول ، ووقَّعُوا على إعلانه ، وما يتضمنه من نشر للتعليم للجميع صغاراً وكباراً ، نساءً ورجالاً ، فى الريف والحضر ، وتحسين نوعيته ومحتواه .

كان هذا باختصار أهم المبادئ .. !! ومن ثم أُثيرت الأحاديث عن النوع فى التعليم ، وضرورة الاهتمام بالنوع فى الإحصاءات ليظهر بوضوح " النوع " فى كل المستويات التعليمية ، وفى كل المواقع على امتداد خريطة الوطن ، ويبدأ الحديث عن مدارس الفصل الواحد . وتبنت " **اليونيسيف** " هذه الرؤية فى مصر ، وفى محافظات ثلاث بالصعيد على الأخص ... وتوالى العمل ... إلى أن تبنت الفكرة **وزارة التربية والتعليم** ، وتوسعت فى هذه المجالات ، وانضم **البنك الدولى والاتحاد الأوروبى** فى الاهتمام بالتعليم الأساسى فى

مصر والأردن وغيرهما ؛ أما بعد مؤتمر " **داكار** - عام ٢٠٠٠م " بالسنغال فقد ظهر التركيز على الطفولة المبكرة ، وأهميتها ؛ والملاحظ على المستوى العالى أساساً ثم المحلى هو تحول الاهتمام من التأكيد على أهمية إتاحة الفرص فى التعليم للجميع إلى تحسين نوعية التعليم ... وما يزال التركيز على مرحلة التعليم الثانوى والعالى ؛ وكانت الدعوة للتوسع فى التعليم الثانوى وكذلك التعليم العالى فى مؤتمر " **اليونسكو** - عام ١٩٩٨م " ، وكذلك التأكيد على ضمان الجودة استجابة لما أحدثته العولمة من تنافسية شديدة الوطأة على النُظُم المحلية خاصة ، وكذا كان الانتقال أيضاً للحديث عن المعايير فى إطار عدد من المفاهيم عن المدرسة الفعالة وتحسين المدرسة ، وغير هذا من المسميات والأوصاف الوافدة وما صاحب هذا كله من حديث أو إصرار على الحديث عن اللامركزية فى التعليم وتوسيع نطاقها ، وتصعيد نبرة ووتيرة الحديث عنها دون محاولة للنظر للواقع الفعلى المحيط بالمدرسة ، ويتبع هذا تبنى " **الحزب الوطنى** " الحديث عن إنشاء " **هيئة ضمان الجودة** " باعتبارها هيئة مستقلة عن وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالى ، ويصدر بإنشائها قرار من السيد رئيس الجمهورية فى مصر .

ومع هذا كله كان لابد من الاهتمام بالمعلم من حيث التنمية المهنية له ، وامتداد أثر هذا إلى الجامعة حيث كان **البنك الدولى والاتحاد الأوروبى والمعونة الأمريكية** مشروعاتهم الممولة والمهتمة برفع كفاءة عضو هيئة التدريس فى الجامعات عموماً مع ربط الحصول على التدريب بالترقية إلى الدرجات الأعلى ومع هذا التركيز على إصلاح وأحوال كليات التربية من حيث التجهيزات والبرامج لأهميتها فى الإعداد المهنى والتنمية المهنية للمعلم .

ما أود التأكيد عليه هنا أن التغيرات الحاسمة أو حقاً **النقلة النوعية** فى التطبيقات الحادثة الآن فى أرض الواقع التعليمى من حيث الحديث عن نواتج التعلمّ وقياساتها ووضع معايير لها ؛ والاهتمام بالتالى بالمدرسة ذاتها وتحسينها وإدارتها إنما يمثل تحولاً واضحاً فى الإطار النظرى ، أو الفكر التربوى ، أو الأطر النظرية المسيطرة على العمل الفعلى الميدانى فى التعليم دون توقف حقيقى لمراجعة أسباب هذا التحول ، وكيف يمكن أن نجعل منه موائماً لمتطلبات مجتمعنا .

ولعل هذا يدعونا لتقديم تفسير لما ذكر آنفا فمنذ منتصف الستينيات فى القرن الماضى تقريباً ، ومع ظهور تقرير " **كولمان ورفاقه** - عام ١٩٦٦م " فى الولايات المتحدة

الأمريكية وكذلك " **جنكس ورفاقه** - عام ١٩٧٢م " فى المملكة المتحدة ، وغيرهم ممن أشاروا إلى أن المدرسة لا تُحدث التأثير المطلوب على التلاميذ ، ذلك أن للعوامل الاجتماعية والاقتصادية آثارها الفاعلة والواضحة على نجاح التلاميذ فى المدرسة ؛ بل وإلحاقهم بها أساساً ، ومن هنا كان الحديث عن مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم وكيفية تحقيقه ، ثم ظهرت أراء نظرية مكملة أخرى تتحدث عن رأس المال الثقافى فكان " **بوردو** " فى فرنسا و " **بولز وجنتز** " فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وغيرهما ممن أكدوا على أهمية العوامل الاجتماعية والاقتصادية السابقة على المدرسة والالتحاق بها والمؤثرة على تحصيل التلاميذ ، مما قُتل بحثاً منذ ستينيات القرن الماضى(١٤) .

ومع هذا ظهرت بوادر أراء تُضيف إلى هذا المنظور أنه حتى مع إتاحة فرص التعليم فى المدرسة فإن الاختلافات فى التحصيل والنجاح الدراسى ما تزال واضحة ؛ ومن ثم كان لابد من الاهتمام بما يدور داخل المدرسة ذاتها ، والدعوة إلى تحسينها وتحسين أداءها لضمان تحسين نواتج التعلُّم ، كما يزداد الحديث عنها ، وبدأت الأبحاث التربوية فى هذا المجال ، ليس عبر القطر الواحد فقط ، بل أيضا عبر الدول المختلفة ، ولتصبح هذه الأبحاث **متعددة الجنسيات** .

ومع نهايات القرن الماضى ، وبدايات القرن الجديد بدأت الحكومات تأخذ بجدية ببعض التوصيات - وليس كلها - التى نتجت عن الأبحاث الجديدة والمختلفة حول المدرسة مثل " **كندا** " حيث صدر تقرير عمل تحت عنوان " It's All about improvement " والذى يمكن ترجمته إلى اللغة العربية تحت عنوان " **كل شىء عن التجويد** " تم تقديمه فى **يونيو** - عام ٢٠٠١م ، وغير هذا من التقارير والأبحاث فى **الولايات المتحدة** ، **وإنجلترا** ، **واستراليا** ، **وهولندا** ، بالإضافة إلى **الاتحاد الأوروبى** ، وعدد آخر من المنظمات(١٥) .

ومن هنا كان على العاملين فى مجال البحث التربوى على مستوى العالم أن يأخذوا هذه الرؤية الجديدة مأخذ الجد حيث بدأ يتزايد الحديث عن أن المدرسة يمكنها أن تصنع فرقاً فى تعليم تلاميذها ، ومن ثم تختلف مدرسة عن مدرسة أخرى فى أداء طلابها ، ونتائجهم ، نظراً لعوامل مؤثرة فى جودة العملية التعليمية التعليمية داخل المدرسة ذاتها ، وكان الاتجاه بقوة **للمعايير القومية** لاتباع الدعوة إلى التأكيد على الضوابط والقياسات الكمية فى نوعية الأبحاث المرتبطة بمستويات الأداء المختلفة للمدرسة ، أو لنواتج التعلُّم وغير هذا مما يرتبط بالعملية التعليمية داخل المدرسة .

ومن الأمور الجديرة بالتأمل هنا أنه كان للعولمة وللتغيرات الحادثة - نتيجة للتقدم التكنولوجى السريع والتقارب الشديد بينه وبين المعلومات إلى حد شبه الاندماج والتكامل - الأثر الواضح فى البحث التربوى فى الدول المتقدمة ، وكان للتقارير الجماعية الصادرة عن المؤسسات والفرق والهيئات البحثية فى مجال التعليم أثرها الواضح فيما يحدث فى التعليم الآن من إصلاح أو تغيير أو تحسين أو تطوير أو تجديد فى الساحة التربوية العالمية ، وبالتالى الاهتمام الذى توليه الدول المختلفة للتعليم وتجديده .

وما نزال فى مصر نسمع الأصوات تنادى بوجوب إعادة النظر فى الفلسفة التربوية السائدة فى مصر ؟! . ويلتفت المرء حوله ليجد أن معظم ما يدور فى مصر الآن من محاولات للتطوير ، أو التحسين ، إنما هى من حصاد اتجاهات التعليم العالمية المتأثرة بالعولمة ، من حيث تهديداتها أو وعودها ... وحتى الآن ما تزال النظرة للتعليم فى مصر من وجهة نظر الكثيرين لا تزيد عن التأكيد على ضرورة ربط التعليم باحتياجات سوق العمل - أى أن الأسرة المصرية وكثير من المهتمين لا يرون للتعليم أهمية إلا من المنظور الاقتصادى - فمازال ما فعله **محمد على** فى مطلع القرن التاسع عشر مع دوافعه لإدخال التعليم الحديث إلى مصر هو المسيطر على الفكر التربوى ... فالأسرة القادرة .. وأكرر القادرة حالياً تعرف جيداً طريق التعليم الذى يؤهل أولادها للالتحاق بالجامعة ، وفى كلية بعينها حتى تضمن وظيفة مرغوبة (إن وجدت) .... وما الدروس الخصوصية إلا أحد الشواهد على هذا تلتها ظاهرة الهجرة إلى الشهادات الأجنبية من أمريكية إلى بريطانية أو غيرهما ما أمكن ، بالإضافة إلى ما نسمعه أيضاً عن ضرورة التوسع فى التعليم الفنى ، والتى حتى مع التوسع فيه لم تُسفر عن تحسُّن فى مستقبلهم المهنى .

ومع الهجمة الشديدة نحو البحث فى مجال التربية فى **الإسلام** أو كما أطلق عليها " **التربية الإسلامية** " إلا أن تأثير هذه الأبحاث المتراكمة لم يسفر إلا عن الانفصال بين البحث التربوى فى كليات التربية والواقع التربوى على أرض الواقع .

الحديث هنا مازال يتناول الإطار النظرى أو الفكر التربوى السائد فى المجالات الأكاديمية ، أما البحوث الجماعية والميدانية متعددة التخصصات أو التى تصدر عن مراكز بحثية معينة فهى أيضاً غير متوفرة بالصورة التى تتواجد عليها فى المجتمعات الغربية ، ونزداد فى بلادنا تشرزما وتفتتا حين مطالعة الأبحاث المقدمة فى المؤتمرات ، والتى تحرص على إقامتها الكليات والمراكز والجمعيات العلمية حيث تعتمد - فى أغلبها - على

أبحاث فردية يتبع أصحابها صيغة معينة ومحددة فى الكتابة والعرض ، ولا تضيف للفكر التربوى فى أحسن الأحوال إلا وصف الواقع والتكرار للأبحاث الناجحة أو الأفكار السائدة حيث إن معظمها بهدف الترقية .

والحق أننا ما نزال فى حاجة إلى بحوث تربوية تعتمد على رؤية نظرية غنية مثيرة للحوار ، أبحاث تهدف استطلاع الواقع بجدية ، تتجاوز نتائج الاستبيانات اللفظية ، والمهتمة بالإحصاء وعملياته أكثر من اهتمامها بالنتائج وصدقها وارتباطها بالواقع . والحق أيضا أننا مازالنا فى حاجة إلى أبحاث تربوية تتجه للاعتماد على المداخل المتعددة والتخصصات المتداخلة أو الدراسات البينية ليمكنها من أن تسهم فى إعطاء الثقة لمتخذى القرار لتطبيقها أو حتى وضعها فى اعتباراتهم حين وضع السياسة أو صنع القرار التربوى .

إن البحث التربوى فى حاجة لإعادة نظر جادة لا فى كليات التربية فقط ؛ بل وفى كافة المؤسسات المسئولة عن اتخاذ القرار ؛ فالصلة بين البحث التنمية معروفة ، ولكن الآن لم تعد البحث والتنمية فقط بل والتجديد . كذلك لا يكفى أن تدهمنا المؤتمرات العالمية بقراراتها لنأخذ منها ، أو نطبق ما انتهت إليه لمتابعة ما يحدث فى العالم ، لا يكفى أن تقترح الجهات المالحة ما تراه لنا ، ونتقبله نحن ، ونتعامل معه وفقاً لظروفنا حتى على مستوى التجريب فى بعض محافظات ، أو فى بضع مدارس .

فالمطلوب من البحث التربوى فى زمن العولمة ، وعلى أرض الوطن أن يتجه للبحث عن التجديد وأساليبه المقترحة فى إطار نظرية أو رؤية فلسفية تؤكد على الإنصاف ، وتحقيق الهدف الأساسى من التعلم من حيث المساواة فى إتاحته للجميع ، والتنوع الملائم لمتطلبات الفئات المتنوعة فى المجتمع ، وأيضا لا نكتفى بجعل المدرسة هى المكان الذى يتعلم فيه التلاميذ ، بل الذى يتعلم فيه ومنه الجميع سواءً كانوا من واضعى السياسة أو المديرين والنظار أو المعلمين ، أو أولياء الأمور ؛ وبالأساس من يبحثون فى مجال التربية من أساتذة أو شباب الباحثين ، لتكون المدرسة مجتمعاً للتعليم والتعلُّم .... مؤسسة تعليمية تنصهر فيها خبرات الجميع ، وتنمو من أجل الإصلاح لها ، والتجديد الذى ينطلق منها ليشمل كل مؤسسات المجتمع فى زمن التغير السريع هو السمة الأساسية .

ويرتبط بهذا كله البحث التربوى فى مجال الجامعة وكليات التربية على الخصوص كل هذا مازال يخضع فى اتجاهات تطويره لا لرؤية بحثية نابعة من المؤسسة ذاتها ، أو من واضعى السياسة ومتخذى القرار ، بل ما تزال أصداء الاتجاهات العالمية هى المؤثرة ؛ فالاتجاه الآن إلى خصخصة التعليم الجامعى أو التوسع فى التعليم الجامعى الخاص بعبارة أصح هو الترجمة الفعلية لا للسياسات الاقتصادية الواعية للتكيف الهيكلي ورفع يد الدولة عن الخدمات وجعلها فى متناول من يقدر على دفع التكلفة ، أو استجابة لتيارات العولمة الكاسحة بما تحمله من تغيرات فى الأفكار المسيطرة على العالم كله الآن ؛ فالتجديد فى التعليم الجامعى لم يأخذ فى مجمله حتى الآن أكثر من الاتجاه إلى القطاع الذى يمكنه أن يمول هذه الجامعات الربحية ، حيث ما يزال يحدونا الأمل فى إنشاء جامعات لا تهدف للربح ، ويزداد الحديث فى كليات التربية عن المشروعات ، وما قد تحمله من تجديد يربط بين الثورة التكنولوجية ، والمعلوماتية ، والتعليم العالى حيث التعليم من بعد ، أو المستخدم لشبكة الإنترنت . وهكذا من مقترحات للتجديد فى المقررات وليس العملية التعليمية فقط ؛ فالاتجاه العالمى - مرة أخرى - يتجه إلى الجامعات المعتمدة على البحث ، بحيث يصبح البحث والعمل الجمعى التعاونى فى فريق هو السمة الأساسية للتعليم الجامعى ، وبحيث تصبح نتائج البحث فى جميع المجالات وبكل أنواعه المصدر المستمر للتجديد فى كافة مجالات المجتمع .

إن الجامعات فى معظم أنحاء الوطن العربى مازالت جامعات تُركز على التعليم - تعليم الأعداد الكبيرة أو الصغيرة - بالطرق التقليدية التى تعتمد على المذكرة أو كتاب الأستاذ ، وليس البحث عن المعرفة والاجتهاد فى الحصول عليها والإضافة إليها ... ما زالت جامعاتنا مقيدة بالمادة العلمية المعدة سلفاً للتوزيع على الطلاب فى هيئة مذكرات أو كتب معظمها رديء الإخراج والطباعة ... والذين يقومون بهذا هم أساتذة الجامعات أنفسهم !! فمن أين يأتى التجديد ؟! وكيف يكون الابتكار والإضافة العلمية والإسهام فى رصيد المعرفة المتزايد بسرعة ؟!

أسباب كثيرة تتطلب البحث فى التعليم الجامعى بجدية لتطويره ، وتجديده طبقا لأبحاث مستقلة أو نابعة من أعضاء هيئة التدريس وليس فقط التقاط الأفكار الدائرة عالمياً ومحاولة الاستفادة منها وترديدها كوسيلة للخروج من الأزمة ، وليس التجديد الفعلى ؛ والنظر للتعليم على أنه حق للإنسان وواجب و المجتمع ذاته فى حاجة ضرورية

للجامعة والبحث المعتمد على أساتذتها وطلابها ذلك أن المجتمع لا يستطيع أن يستمر في الوجود بدونه .

والتعليم الجامعى الذى نشير إليه هنا لا يقف أيضاً عند حد المؤسسة التعليمية ولفترة محددة ، بل تعليم يسمح للجميع بأن يكون تعليماً مدى الحياة هو رحلتهم المفضلة للاستمرار فيها .

وأجدنى أعود لما قاله الأستاذ العلامة الدكتور " **أحمد زكى** " فى مطلع الخمسينيات من القرن الماضى أنه" **لو خيّر للعرب بين المال والاستقلال لاختاروا التعليم** " ، ويضيف فى كتاب له عنوانه **حديث الزمان** من أن : " **مصائب الأمة ، كل أمة ، تأتى من علمائها الجهال** ، **وبلية الأمم بهم أشد إذا تقدموا يزعمون أنهم الدعاة الهداة . وإن يكن فيما قلت شىء تُذاق منه كراهية فإنى استغفر الله** "[١٦] .

المراجع

١ - UN, **Millennium,Declaration**,Resoulution.(55/2) adopted by the General Assembly , New York , United Nations 2000 .

٢ - UNESCO: **The Dakar Framework for Action , Education for all: Meeting Our Collective Commitments**, World Education Forum , Dakar, Senegel , 26-28 April 2000, Paris, UNESCO.2000.

٣ - الاتحاد الدولي للاتصالات : برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات ، القمة العالمية لمجتمع المعلومات جنيف ٢٠٠٣ – تونس ٢٠٠٥ .

٤ - UN , **Responding To Globlization : Skill formation and unemployment Reduction Policies** , Economic and Social Commission for Western, Asia . New Youk ,2003.

And see also :

ILO , **A Fair Globlization : Creating Opportuinties For All** , World Commission on the Social Dimension of Globlization , Geneva ,2004 .

٥ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائى : تقرير التنمية البشرية : التعاون الدولى على مفترق طرق ، المعونة والتجارة والأمن فى عالم غير متساو ، الطبعة العربية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٥ .

٦ - CRS Report for Congress , **National Security Education Program** : **Background and Issues**, CRC web , the library of Congress . U.S, January 21, 2005 .

٧ - راجع حديث للرئيس فى **جريدة الجمهورية** ١٦، ١٧ سبتمبر ١٩٩٣م .

٨ - نادية جمال الدين : التعليم الجامعى والأمن القومى ، **الوحدة** ، المجلس القومى للثقافة العربية ، الرباط ، المغرب ، العدد (٧٢) سبتمبر ١٩٩٠م ص ص ٥٦ : ٦٨ .

٩ - UN, **Human Security Now** ,Commission on Human Security , New York , 2003 .

١٠ - NAFSA : **Securing America's Future : Global Education for a Global Age** , Report of the Stratiegic Task force on Education Abroad, AIE ,New York , Novemer , 2003.

١١ - Altabach , Philip G. Globalization and The Univerity Myths and Realities in An Unequal World , IN, **Tertiary Education and Management** No.1,2004 .

١٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى : **تقريـر التنمـية الإنسـانية العـربية للعام ٢٠٠٣م ، نحو إقامة مجتمع المعرفة** ،المكتب الإقليمى للدول العربية ، الأردن ٢٠٠٣ .

١٣- نبـيل علـى ، ونادية حجازى : **الفجوة الرقمية** ، رؤية عربية لمجتمع المعرفة ، عالم المعرفة ، الكويت، العدد(٣١٨) ،أغسطس ٢٠٠٥م ، ص ١٩٩.

١٤- راجع على سبيل المثال :

Bourdieu, P.& Passeron ,J.C. **Reproduction in Education , Society and Culture**. Beverlly Hills,CA: Sage . (1977) .
and Bowles , S . & Gintis , H. **Schooling in Capitalist America** . New York : Basick Books. (1977) .

١٥- Council of Ministers of Education , **Education for Peace, Human Rights , Democracy, International understanding and Toulerance,** Ottawa, Canada ,in collaboration with the Canadian Commission for UNESCO ,1995 .

١٦- أحمد زكى : **حديث الزمان** ، كتاب الهلال ، القاهرة ، العدد (٦٠٣) مارس ٢٠٠١م ، ص ٣٩٨ .

الفصل الثاني

خريطة الطريق

فى البحث التربوى

د . صلاح الدين جوهر

الفصل الثاني

خريطة الطريق في البحث التربوى

دفعني إلى الكتابة عن البحث التربوي أمران :

أولهما ذلك الإحساس العام بين التربويين بأن طلاب البحث التربوي لا يحظون بقسط كاف من الإعداد للقيام بالبحث التربوي ، سواء في مرحلة البكالوريوس أو في مستوى الدراسات الأعلى ، وأن مقررات مناهج البحث التي يدرسونها لا تكفي ولا تصلح وحدها لتحقيق هدف تكوين باحث تربوي جيد .

أما الدافع الثانى فهو ما لاحظناه ، من خلال فحص ومناقشة العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه خلال أكثر من خمس وعشرين عاماً في العديد من كليات التربية داخل مصر وخارجها ، من ميل لدى الباحثين إلى الأخذ والاقتباس من رسائل زملاء لهم سبقوهم ، وأن هذا النقل غير الواعي قد أدى إلى تكرار نفس الأخطاء في الرسائل واحدة بعد أخرى ، وفي سنة بعد أخرى .

- ونتيجة لهذا فقد رأينا ، معاونة للباحثين الجدد وربما لبعض الزملاء الجدد من أعضاء هيئات التدريس ، أن نقدم لهم بعض ما تراكم لدينا من خبرات ومعلومات عما نسميه " هندسة البحث التربوى - Research Engineering " أو هيكلية البحث التربوي ، وذلك لأننا نؤمن بأن سلامة الهيكلة يمكن أن يضمن لنا سلامة البحث فيما لو توفر للباحث قدر كافي من العلم والمعرفة بجوانب الموضوع الذي يبحثه . وسوف نحاول أن يكون أسلوبنا في كتابة هذا الجزء في صورة إجابات عن أسئلة محددة تشغل أذهان

الباحثين الجدد ، وربما غيرهم من أعضاء هيئات التدريس الجدد . ومن المهم قبل أن نبدأ الحديث عن **" خطة الطريق "** في البحث التربوى أن نمهد ببعض المعلومات الضرورية التي ينبغي أن يلم بها الباحث .

أولاً : ما البحث العلمي ؟ وما أنواعه ؟

البحث العلمي هو مجموع الجهود والإجراءات المنظمة التي تستهدف :

- التوصل إلى حقائق جديدة أو التحقق من وجودها ، والإسهام في المعرفة الإنسانية .
- التوصل إلى حلول للمشكلات التي تؤرق الإنسان .

وتتسم تلك الجهود في مجموعها بما يلي :

- الدقة .
- الموضوعية .
- النزاهة .
- إمكانية الإثبات أو التحقق من صحة نتائجها .
- إمكانية التنبؤ بما يمكن أن يحدث على أساس النتائج التي تتوصل إليها .

أنواع البحوث العلمية :

أ) من منظور الهدف من البحث :

يمكن تصنيف البحوث إلى :

١ - **بحوث أساسية :** هي التي تهتم بتطوير المعرفة واستنباط النظريات في مجال أو اكثر من مجالات النشاط الإنساني والمجتمعي .

٢ - **بحوث تطبيقية :** وتهتم أساساً بتطبيق النظريات في حل مشكلات قائمة ، مع ملاحظة أن نتائج هذه البحوث يمكن أن تؤدى بعد فترة إلى نظريات . وتتضمن البحوث التطبيقية بحوثاً متنوعة منها :

- **بحوث التقويم :** وتهتم بالوصول إلى قرارات إزاء الجدوى النسبية لبدائل إجرائية معينة .
- **بحوث التطوير :** ويتجه الاهتمام فيها نحو تطوير ممارسات معينة يمكن استخدامها .
- **بحوث الفعل :** وتهتم بالحلول الفورية لمشكلات ملحة .
- **بحوث المستقبليات :** وتهتم بدراسة التصورات والاحتمالات والإمكانيات المستقبلية والأولويات التي يتوقع أن تأخذ طريقها للوجود في المستقبل .

ب) من منظور المنهج البحثى والطريقة :

وتتضمن البحوث وفق هذا المنظور ما يلي :

١ - البحث التاريخي . ٢ - البحث الارتباطى . ٣ - البحث الوصفي .

٤ - البحث التجريبي . ٥ - البحث المقارن .

جـ) من منظور الكم والكيف [١٠]:

تنقسم البحوث وفق هذا المنظور إلى نوعين :

١ - بحوث كمية Quantitative : ويكون هدفها عادة واحداً أو أكثر من الأهداف الآتية :

- الوصف الكمي للمعلومات والنتائج .
- اختبار صحة بعض الفروض البحثية .
- الكشف عن علاقة بعض المتغيرات ببعضها .
- التنبؤ العلمي .
- الضبط والتحكم .

٢ - بحوث كيفية Qualitative : وتهدف عادة إلى تحقيق واحداً أو أكثر من الأهداف التالية :

- الوصف التفصيلي لبعض الظواهر .
- استنباط فروض بحثية .
- الكشف عن معاني الأقوال والأفعال والكلمات .
- تطوير معارف جديدة ، وإن كان تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى فحص وتمحيص قبل أن تدخل المعلومة كإضافة حقيقية إلى المعرفة الإنسانية .

هذا وينبغي أن يعرف الباحث أن متطلبات البحوث الكمية تختلف عن متطلبات البحوث الكيفية فيما يتعلق بأدوات البحث ، ونوعية عينات البحث وحجمها ، واختبارات الصدق والثبات ، وأسلوب عرض النتائج .

ثانياً : ما مجالات البحث التربوى ؟

البحث التربوى هو أحد مجالات البحث العلمي، ومجالات البحث التربوى عديدة ، ولكل منها اهتمامه وأدواته وتقنياته . ومن المجالات التي نالت اهتمام الباحثين التربويين منذ منتصف القرن الماضي ما يلي :

١ - مجال الأهداف والسياسات التربوية .

٢ - مجال أساليب التدريس . ٣ - مجال المناهج والكتاب المدرسي .
٤ - مجال التقويم والامتحانات . ٥ - مجال وسائل وتقنيات التعليم .
٦ - مجال إعداد وتدريب المعلمين . ٧ - مجال الإدارة والقيادة التربوية .
٨ - مجال تمويل التعليم واقتصادياته . ٩ - مجال تاريخ التربية .
١٠- مجال اجتماعيات التربية . ١١- مجال تعليم الكبار والتعليم المستمر .

ثالثاً : كيف يتوصل الباحث إلى مشكلة بحثية جيدة ؟ وما خصائص تلك المشكلة ؟

الباحث المبتدئ يعيش فترة من حياته - طويلة أو قصيرة - في قلق وحيرة قبل أن يستقر اختياره لمشكلة بحثية جيدة . ولذلك ننصح الباحث المبتدئ بما يلي :

١ - الإكثار من قراءة البحوث والدراسات العلمية في الحقل التربوى .
٢ - مجالسة الأساتذة والباحثين القدامى والاستماع إليهم والحوار معهم .
٣ - حضور المؤتمرات والندوات التربوية .
٤ - حضور المناقشات العلنية للرسائل العلمية .

ولكي نقبل مشكلة للبحث ونصفها بأنها مشكلة بحثية جيدة فإنه ينبغي أن يتوفر فيها عدة خصائص أهمها :

١ - أن تكون المشكلة قابلة للبحث في فترة زمنية مناسبة .
٢ - أن يكون بحث المشكلة محدود المجال .
٣ - أن تكون متوافقة مع الحقائق المعروفة والمتفق عليها .
٤ - أن تنص المشكلة على علاقات بين متغيرات .
٥ - أن تصاغ المشكلة بوضوح وفي عبارات بسيطة محددة .

رابعاً : كيف نصمم خطة البحث ؟

نود أولاً أن نصحح خطأ يقع فيه غالبية الباحثين الجدد عندما يطلقون تسمية " **خطة البحث** " على محاولاتهم الأولية في إعداد ما ينبغي تسميته " **مشروع خطة البحث** " ، والذي يصبح " خطة البحث " بعد مناقشته مناقشة علمية متأنية ، في اجتماعات منظمة يعقدها أعضاء هيئات التدريس والخبراء وطلبة الدراسات العليا ، ويقترحون من التعديلات ما يرونه ضروباً ؛ ثم يُعرض على مجلس الكلية أو المعهد لاعتماده وإقراره في صورته النهائية . عندئذٍ يحق لنا أن نُطلق عليه " **خطة البحث** " التي يلتزم بها الباحث تحت إشراف علمي مسئول .

وتتكون خطة البحث عندما تكتمل من حيث :

١ - مشكلة البحث :

يقضي الباحث المجتهد وقتاً غير قصير في اختيار مشكلة بحثية تُعبر عن اهتماماته وتفضيلاته ، وتكون جديرة بالبحث ، وفي دائرة تخصص القسم الأكاديمي أو ذات طبيعة بينية - بين قسمين أو أكثر - ، ولم يسبق بحثها من قبل في ظروف متماثلة وبنفس الأبعاد . والمشكلة البحثية الجيدة يكون لها عمق نظرى ، وفائدة تطبيقه محسوسة .

وعلى الباحث بعد أن يستقر اختياره على تلك المشكلة البحثية بخصائصها المذكورة ؛ وعليه أن يصوغها بلغة واضحة وطريقة محددة لا تحتمل التأويل أو سوء الفهم ، مع ملاحظة أن صياغة المشكلة البحثية يمكن أن تتم في صورة سؤال " رئيس " .

وعلى الباحث أن يُمهد للمشكلة بأن يشرح - باختصار - كيف ؟ وأين ؟ ومتى شعر بالمشكلة وأدرك أنها تستحق جهد البحث فيها ، ويذكر إن كانت تلك المشكلة قد بحثها آخرون قبله ، وإلى أى مدى يتشابه أو يختلف عمن سبقوه من الباحثين ، وفي حالة التشابه عليه أن يذكر ويبرر إعادة بحث المشكلة من جديد .

٢ - تساؤلات البحث :

المشكلة البحثية الجيدة يكون لها عادة جملة أبعاد - أو مكونات أو جزئيات - يتعذر على الباحث أن يتناولها جميعها دفعة واحدة ، ولذلك يجد نفسه مضطراً إلى تقسيمها إلى جزئيات ، وصياغة كل جزئية في صورة تساؤل ينطلق في إجابته واحداً بعد الآخر ؛ حتى إذا انتهى من الإجابة عنها جميعاً يكون قد وفَّى بما هو مطلوب منه ، وأجاب عن المشكلة الكبرى كما جاءت في السؤال الرئيسي . هذا ويلاحظ أن تلك التساؤلات - الفرعية - يجب أن تنتظم واحداً بعد الآخر في ترتيب منطقي مقبول من منظور مشكلة البحث ذاتها .

وقد يرى الباحث أن يصوغ مشكلة بحثه في صورة " **فروض بحثية - Hypotheses** " ، ومن الجائز أن يجمع الباحث بين التساؤلات والفروض في آن واحد ، وفق ما يتطلبه بحث مشكلة بحثه . وأياً كان اختيار الباحث فعليه مراعاة أن تأتي الإجابة عن هذه التساؤلات أو الفروض في فصول متتابعة بنفس ترتيب التساؤلات والفروض .

٣ - **أهداف البحث وأهميته :**

أى بحث تربوي جيد يكون له نوعان من الأهداف :

أهداف نظرية (أو تنظيرية) : تتحقق بالتوصل إلى المزيد من المعلومات والمعرفة عن طبيعة المشكلة وأبعادها وأسبابها .

أهداف تطبيقية : التي ترتبط بكيفية التعامل مع المشكلة ميدانياً والفوائد العملية التي يمكن أن نجنيها من وراء بحثها .

ومن خلال هذا وذاك من الأهداف تتضح أهمية البحث .

٤ - **حدود البحث :**

يقصد بحدود البحث ذلك المجال الذى سوف يتحرك فيه الباحث زمنياً وبشرياً وجغرافياً وموضوعياً بدون زيادة أو نقصان ، بحيث يمكنه في نهاية بحثه أن يُعمم النتائج التي يتوصل إليها على سائر المجتمع أو المجتمعات المشابهة فيما لو استخدم تقنيات البحث وأدواته المناسبة التي تخوله تعميم تلك النتائج .

٥ - **منهج البحث :**

على الباحث أن يختار منهج البحث الذي يناسب أهداف بحثه ، ونوعية البيانات المتاحة له ويتعامل معها خلال بحثه ؛ فهناك المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج المقارن والمنهج التجريبي ... إلخ . وليس هناك ما يمنع من استخدام أكثر من منهج بحثي في البحث الواحد ، على أن يذكر الباحث خصائص المنهج الذي سوف يستخدمه ، ولماذا اختاره .

٦ - **أدوات البحث :**

يمكن تصنيف أدوات البحث التي يكثر استخدامها في البحوث التربوية إلى أربع أنواع رئيسية هي : **الكتب - المراجع - القياس والإحصاء - الحاسب الآلي** ، وعلى الباحث أن يفهم جيداً لماذا يختار هذا أو ذاك من أدوات البحث ، وكيف يستخدمه ، وكيف يشرح النتائج التي يتوصل إليها عن طريق كل منها .

٧ - **مصطلحات البحث :**

كل بحث تربوى يتضمن التعامل مع بعض المصطلحات والمفاهيم ، وعلى الباحث أن يشرح كل من هذه المصطلحات والمفاهيم بوضوح ؛ والتعريف بمثل هذه المصطلحات

يمكن أن يأتي من المعاجم أو الكتب والمراجع المتخصصة أو باجتهاد الباحث نفسه ، مع الالتزام بطبيعة البحث وأهدافه . وهو ما يطلق عليه اسم " **التعريف الإجرائي** " للمصطلح . والتعريف الإجرائي أمر لازم وضروري في البحوث التربوية حتى نفهم نتائجها وإجراءاتها على الوجه الصحيح الذي يقصده الباحث .

٨ - الدراسات السابقة :

الباحث التربوى مُطالَب بقراءة وفحص كل الدراسات التي سبقته ، وخاصة تلك التي يمكن أن تفيده في بحثه والتي نطلق عليها اسم " الدراسات ذات الدلالة والأهمية " . وعليه أن يُلخِّص هذه الدراسات بحيث يظهر في الملخص عنوان الدراسة واسم صاحبها وتاريخها والمنهج البحثي الذي استُخدم فيها ونتائجها وتوصياتها ، وأوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والبحث الذي يقوم به الباحث ، وكذلك أهم ما استفاده منها . وأن يُراعى في عرض وتحليل الدراسات السابقة أن تأتي مُرتبة زمنياً ، إما تصاعدياً أو تنازلياً .

خامساً : كيف يُجاز مقترح خطة البحث ؟

تتم الموافقة على مقترح خطة البحث التي أعدها الباحث بعد مناقشات ومداولات بين الباحث وأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة وطلاب الدراسات العليا في ندوة علمية منظمة ومنتظمة . وتتم إجازة مشروع الخطة بعد إجراء تقييم دقيق يؤخذ فيه بالاعتبارات التالية :

١ - انتماء الموضوع المقترح لتخصص القسم العلمي الذى ينتمي إليه الباحث (مع إجازة البحوث البينية المفيدة) .

٢ - التوافق بين عنوان البحث ومشكلته ، وتساؤلات الخطة وأهداف البحث .

٣ - مدى علاقة الموضوع المقترح بالدراسات السابقة ذات الشبه والدلالة .

٤ - سلامة ووضوح صياغة مشكلة البحث وتساؤلاته وأهدافه .

٥ - مدى صلة فروض البحث بمشكلته، وهل صيغت الفروض بطريقة تجعلها قابلة للاختبار .

٦ - هل تم تعريف المصطلحات الرئيسية المستخدمة في البحث نظرياً وإجرائياً ؟

٧ - ما الفوائد المتوقعة من البحث نظرياً وعملياً ؟

٨ - هل تم تحديد منهج البحث، وهل يتفق مع طبيعة المشكلة وهدف الدراسة ونوعية البيانات ؟

٩ - هل تم تحديد أدوات جمع البيانات ؟ وما مدى ملاءمتها لأهداف البحث ؟

١٠- هل تم تحديد مجتمع البحث وتعريفه بوضوح ؟ وما نوع العينة ؟ وما كيفية اختيارها وملاءمتها لموضوع البحث ؟

١١- ما مدى قدرة الباحث على تحمل أعباء البحث بمهارة وجدية .

سادساً : كيف يتم اختيار المشرف على البحث :

مع مراعاة ما جاء بقانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية ، وما جرت عليه التقاليد الجامعية المصرية فإننا نجد أنه في الظروف العادية - حيث يوجد عدد كافي من أعضاء هيئات التدريس المؤهلين للإشراف على الباحثين - نجد كلاً من الباحث والمشرف لهما الحق في اختيار الآخر في إطار التخصص ، ومع أخذ الميول والاهتمامات الشخصية الأكاديمية لهما في الاعتبار ؛ وما على الأقسام العلمية سوى تحرى الموضوعية ومراعاة مصلحة البحث والباحث ؛ مع الحفاظ على حق الأستاذ في قبول أو رفض الإشراف على بحث معين لأسباب في جملتها موضوعية . وفي كل الحالات فإن من حق الباحث أن يستفيد بآراء وتوجيهات من يشاء من أعضاء هيئة التدريس ما دام ذلك في مصلحة البحث ، ولا نعتقد أن المشرف على البحث سوف يُنكر حق الباحث في هذا .

وفي بعض كليات التربية يتطلب الأمر إسناد الإشراف على البحث الواحد إلى أكثر من مشرف ، والحقيقة أن تعدد المشرفين - وإن كان يُعتبر أمراً مرغوباً فيه لتعدد فوائده - فوائده لا تتحقق بالنسبة للباحث إلا إذا كان هناك قدر من التعاون والتنسيق الكافى بين المشرفين على البحث . وأياً كان الأسلوب الذي يختاره المشرفون على البحث فإن عليهم أن يكونوا على توافق تام في توجهاتهم واهتماماتهم الذى يمكن أن يتحقق عن طريق المناقشة والتوضيح والحوار المتبادل بين المشرفين ، مع الأخذ في الاعتبار حجم رصيد الخبرات المتراكمة لدى كل مشرف ، ومهاراته الأصيلة في " **البحث التربوى** " ، ومدى قرب موضوع البحث إلى اهتمامات كل منهم . وفي نفس السياق فإننا نؤكد رفضنا الكامل لتقاعس أحد المشرفين في القيام بدوره كاملاً في فحص البحث الذي هو مسئول بالتضامن عن إخراجه على أحسن صورة ، في إطار قدرات الباحث ومهاراته البحثية ومدى استجابته واستفادته من توجيهات الإشراف .

سابعاً : وماذا بعد ... ؟

جمع المادة العلمية :

بعد أن تتم إجازة خطة البحث ، وتحديد من يُشرف على البحث ؛ يبدأ الباحث - بطريقة منظمة يرتاح إليها - في جمع المادة العلمية مُستعيناً بشتى المراجع الموثوق فيها ، والمصادر ذات الصلة بموضوع البحث ، وهو في ذلك يُحرص على أن تكون هذه المراجع حديثة ما أمكن ، موثوق في دقتها وموضوعيتها ؛ وفي البحوث التاريخية فإن الأمر يستوجب الرجوع إلى مراجع أصيلة مهما كان تاريخ نشرها ، لأن المحك هنا هو أن يتوافق عمر المرجع مع تاريخ الأحداث موضوع البحث ذاته . وينطبق هذا بطبيعة الحال على أجزاء البحوث التي تتعامل مع التطورات التاريخية للظواهر والأحداث .

ولكي يتم جمع المادة العلمية بصورة صحيحة ينبغي على الباحث أن يوجه جهده إلى جمع المعلومات التي تجيب عن تساؤلات البحث ، أو تلك التي تساعد في إثبات صحة الفروض (فرضيات البحث) ، وفي هذا الصدد فإنه لا يليق بالباحث المجتهد أن يأخذ عن مصادر ثانوية بينما المصادر الأولية في الموضوع موجودة ومتاحة .

إنشاء قائمة المراجع وتوثيقها :

أثناء جمع المادة العلمية على الباحث أن يراعى توثيق المراجع التي استمد منها الأفكار أو الاقتباسات التي ترد في كتاباته . ولما كان هناك أكثر من طريق لتوثيق المراجع فعلى الباحث أن يختار منها ما هو معمول به في الجامعة التي يتم فيها العمل في الرسالة أو البحث الذي يقوم به ؛ ومن الطرق المعمول بها في توثيق المراجع والهوامش في الجامعات ومؤسسات البحث العلمي الطرق الأربع التالية [٣]:

١ - **طريقة جامعة شيكاجو الأمريكية :** وتصلح للتوثيق وشاع استخدامها في مجال العلوم الإنسانية ، وبخاصة في التاريخ والأدب والفنون .

٢ - **طريقة مجلس العلوم البيولوجية الأمريكية (C.B.E) :** وتصلح للتوثيق في مجال العلوم الطبيعية .

٣ - **طريقة رابطة العلوم النفسية الأمريكية (A.P.A.) :** ويشيع استخدامها في بحوث علم النفس والاجتماع .

٤ - **طريقة رابطة اللغات الحديثة الأمريكية (M.L.A) :** ويشيع استخدام هذه الطريقة في بحوث وكتابات العلوم الإنسانية .

ونحن ننصح الباحثين باتباع طريقة التوثيق المعمول بها في كلياتهم وفي جامعاتهم حتى لا يتعرضوا للنقد أو الرفض بسبب الخروج عما اصطلح عليه ؛ كما نود أن نقترح على كليات التربية المصرية - والعربية كذلك - أن تعمل جاهدةً على وضع أسلوب لتوثيق المراجع يتفق مع ما يحقق أهدافها في سهولة ويسر ، على أن يلتزم به كافة الباحثين التربويين في كل كتاباتهم .

وأياً كان نظام التوثيق الذي نختاره فإنه ينبغي أن نتذكر أن قارئ أى بحث عندما يقع نظره على كلام مقتبس من مصدر آخر فإنه يبحث عادة عن بعض المعلومات المرتبطة بالمرجع ، هي على وجه التحديد ما يلي :

١ - عنوان المرجع .
٢ - اسم المؤلف .
٣ - تاريخ نشر المرجع .
٤ - اسم الناشر .
٥ - بلد الناشر .
٦ - رقم الطبعة (طبعة المرجع) .
٧ - أرقام الصفحات التي جاء منها الاقتباس .

وتختلف أنظمة التوثيق عن بعضها البعض في عدة أمور :

١ - ترتيب المعلومات الموضحة عاليه أى أيها يأتي أولاً ، وأيها يأتي ثانياً ، ... وهكذا .
٢ - الكيفية التي تكتب بها كل معلومة من هذه المعلومات السبع .
٣ - نوع وشكل الفواصل التي تفصل بين كل معلومة وأخرى ، أي هل هي (-) أم (،) أم (؛) أم (:) أم (.)
٤ - متى وأين يوضع خط تحت بعض هذه المعلومات السبع .

ونود أن ننبه الباحث التربوى إلى أن كل هذه المسائل اختلافية ، وللباحث أن يختار منها ما يشاء بشرط ؛ وهذا الشرط هو أن يكون هناك اتفاق عام بين الباحثين الأكاديميين في جامعة ما أو دولة ما ، على الأخذ بنظام معين من هذه الأنظمة يكون سهلاً ، ومقبولاً ، ومفيداً ، ومحققاً لأهدافهم ، ويرضى القراء الذين يستفيدون من بحوثهم . ومثل هذا ينطبق تماماً على قائمة المراجع التي تأتى عادة في آخر البحوث العلمية ، من حيث ترتيب المراجع ، وكيفية كتابتها ، والتصنيفات التي ينتمي إليها كل من هذه المراجع .

كيف نحكم على مستوى البحث التربوى وجودته ؟

يهتم أساتذة البحث التربوى - منهم أعضاء لجان المناقشة والحكم ، وأعضاء لجان ترقيات أعضاء هيئة التدريس - عندما يوكل إليهم فحص وتقييم مستوى بحوث معينة وجودتها بعدة أمور ، أهمها ما يلي :

أ) بنية البحث وهيكليته ؛ ويتضمن ذلك ما يلى :

١ - سلامة اختيار شكل البحث وسلامة صياغته .
٢ - مدى التوافق بين تساؤلات البحث وفرضياته وأهدافه في جانب ، ومشكلة البحث وعنوانه في الجانب الآخر .
٣ - الترتيب المنطقي للفصول وفق ترتيب تساؤلات البحث .
٤ - التناسب المقبول في حجم الفصول وتوافقه مع أهمية التساؤلات .
٥ - سلامة اختيار وعرض الدراسات السابقة .
٦ - الأمانة العلمية والالتزام بقواعد التوثيق .
٧ - مدى حداثة المراجع وأصالتها ، ومدى الاستعانة بها في البحث .
٨ - الشكل العام لصفحات البحث وترقيم الأشكال والجداول والمراجع .

ب) من زاوية محتوى البحث :

يهتم أساتذة البحث التربوى بعدة مسائل أهمها ما يلى :

١ - الأصالة والابتكار في المحتوى العلمي بما يتفق مع المستوى العلمي للباحث .
٢ - الدقة في اختيار الألفاظ والتراكيب اللغوية والخلو من الأخطاء اللغوية .
٣ - هل يعبر ما جاء بالبحث عما جاء بعنوانه ؟
٤ - هل اعتمد الباحث على أفكار مؤلف معين له ميول خاصة بعيدة عن الموضوعية والدقة ؟
٥ - هل جاء في قائمة المراجع أسماء لم يرجع إليها الباحث على الإطلاق ؟
٦ - مدى سلامة خطوات وإجراءات الدراسة الميدانية .
٧ - مدى سلامة النتائج التي توصل إليها الباحث وارتباطها بأهداف البحث ؟
٨ - مدى اشتقاق توصيات البحث من نتائجه الفعلية ؟

ماذا يدور فى مناقشة الرسائل العلمية للماجستير والدكتوراه ؟

تتم مناقشة الباحث فيما أورده في رسالته العلمية في جلسة علنية بحضور المشرف على البحث وعضوين آخرين من أعضاء هيئة التدريس أحدهما من نفس الكلية ، والآخر من خارج الكلية والجامعة ؛ وفق شروط وقواعد حددها القانون المنظم للجامعات في مصر .

ومناقشة الرسالة العلمية (في أحسن صورها) عبارة عن عملية مزدوجة الهدف ، **فهي تقويمية / تعليمية** في آن واحد ، بمعنى أن أعضاء لجنة المناقشة يناقشون الباحث **مناقشة علمية هادئة موضوعية** ، يُعلّمون الباحث أشياء فاتته أو أشياء أخطأ فى فهمها واستخدامها ، بينما هم مشغولون كذلك بتقييم مهاراته البحثية ، وأسلوب تفكيره ، ومدى استفادته من الإشراف . ونظراً لأهمية مناقشة الرسائل العلمية (ماجستير ودكتوراه) في تشكيل المستقبل العلمي والشخصي للباحث فإننا سوف نتناول بالشرح والنقد بعض الممارسات التي شهدناها في السنوات الثلاثين الماضية ، ومنها :

١ - أن ما يدور في المناقشات وما يسجل فيها من ملاحظات لا يخرج عن كونه : قبول / رفض ، استحسان / استهجان ، نقد / تجريح ، ونحن وإن كنا لا نحبذ استخدام الأسلوب السلبي في مناقشة الرسائل العلمية فإننا نؤكد أننا لا نتمشى ولا نقبل السكوت على الأخطاء ، وهنا تتضح أهمية الشق التعليمي في مناقشة الرسائل العلمية والذي يستوجب الأخذ بيد الباحث نحو الفهم السليم للمسائل البحثية لا هدمه وتسفيه كل آرائه وأفكاره .

٢ - بعض أفراد الهيئات التدريسية الذين يشاركون في مناقشة الرسائل العلمية للماجستير والدكتوراه تصدر عنهم بعض الممارسات التي ننصح بالكف عنها ؛ مثل رفع الصوت في نقد جارح يُخرس لسان الباحث عن الدفاع وتوضيح وجهة نظره . والبعض يميل إلى استخدام أسلوب التوكيد (التأكيد والجزم) لكل ما ينطق به لسانهم من آراء مما يتنافى مع الروح العلمية في التعبير عما نفكر فيه .

٣ - بعض من يناقشون الرسائل العلمية يتخذون من المناقشة وسيلة لمجاملة بعضهم البعض ، أو على العكس من ذلك يتخذونها وسيلة لتجريح الآخرين في لجنة المناقشة ؛ وكلا الأسلوبين يخلو من الموضوعية والحيدة والنزاهة التي هي من السمات الضرورية في الأفراد العلميين .

٤ - بعض من يشاركون في مناقشة الرسائل العلمية لا يفهمون جيداً ما تعنيه التقديرات التي تُمنح للباحثين تقييماً لجهودهم البحثية في نهاية المناقشة ، ونقصد بها التقديرات : ممتاز - جيد جداً - جيد - مقبول ، وتكون النتيجة الحتمية لسوء الفهم وسوء الاستخدام أن تفقد هذه التقديرات معناها ودلالتها بتكرار استخدامها ؛ ولذلك فإن ما نرجوه هو أن يُدرك الجميع أن التقدير الذي يستحقه

الطالب (ابتداء من درجة " **مقبول** " صعوداً حتى درجة " **امتياز** " وما يعلوها) إنما هو تقدير لجهود الباحث ومهارات البحثية ومدى استفادته من توجيهات الإشراف وليس مجاملة للإشراف أو التقليل من دوره .

٥ - المفترض والمتوقع من الباحث الذي أجازت رسالته لجنة المناقشة أن يقوم بإجراء التعديلات والتصويبات التي نصحت بها اللجنة وذلك قبل تسليم نسخ الرسالة إلى إدارة الكلية وأضافتها إلى مكتبات الكلية والجامعة ليُتاح قراءتها والاستفادة منها لطلاب البحث الجدد فيأخذون عنها ما هو خطأ أو منقوص ويبنون عليه أفكاراً وآراء يدعمون بها بحوثهم وهم لا يعلمون أن ما قد بني على خطأ فهو خطأ وبهذا الإهمال والتراخي من جانب الباحثين تنتقل أخطاؤهم وتنتشر بين من يأتي بعدهم من الباحثين .

﴿ مـلـحـــق ﴾

بعض التقنيات والأساليب والأدوات التى تستخدم فى البحوث التربوية :

يمكن تصنيف أدوات البحث التي كثيراً ما تستخدم في البحوث التربوية في أربع أنواع هي :

١ - الكتب والمراجع . ٢ - القياس .

٣ - الإحصاء . ٤ - الحاسب الآلي .

ونتوقع من الباحث أن يفهم جيداً أهمية استخدام كل من هذه الأدوات ، وكيف تُستخدم ، وكيف يشرح النتائج التي يتوصل إليها عن طريق كل منها . وفيما يتعلق بالإحصاء والمقاييس فإننا لا نتوقع ولا نطالب كل الباحثين التربويين بأن يصبحوا خبراء في الإحصاء والقياس والاختبارات ، ولكننا نتوقع منهم جميعاً أن يفهموا متى ، وكيف ، ولماذا نُطبق هذه الاختبارات والمقاييس وتحت أي شروط ، وذلك بالإضافة إلى فهم معنى النتائج التي تؤدى إليها هذه الاختبارات والمقاييس .

أما استخدام الحاسب الآلي فإننا لا نستطيع أن نعفي الباحثين الجدد من ضرورة معرفة كيفية استخدام هذا الحاسب الآلي بدرجة مناسبة من الكفاءة . كما ننصح الباحثين القدامى بضرورة الاجتهاد في فهم واستخدام هذه التقنية العصرية في بعض مراحل البحوث التي يقومون بها .

وهناك بعض الأساليب البحثية التي استجدت في سلحة البحث التربوى وكثُر استخدامها بواسطة البلحثين الجدد والقدامى – ونقصد بها أساليب البحوث المستقبلية التي أصبحت تشد انتباه الكثيرين من البلحثين التربويين منذ فترة ليست قصيرة . وسوف نتناول بالشرح أهم تلك الأساليب والتقنيات والأدوات البحثية فيما تبقى من صفحات في هذا " **الدليل** " .

أ) الإحصاء والقياس :

الإحصاء كعلم يتضمن نوعين :

١ - **الإحصاء الرياضي** : الذي يهتم باكتشاف أو استنتاج القوانين والنظريات الإحصائية وفق أسس رياضية .

٢ - **الإحصاء التطبيقي** : وفيه تستخدم تلك القوانين والنظريات في عمليات التحليل والمقارنة والاستنتاج في البحوث التربوية .

ويصنف الإحصاء التطبيقي في ثلاثة أنماط أو فروع رئيسية هي :

- **الإحصاء الوصفي** : ومن أدواته الأشكال البيانية ، والعرض الرُتبي ، والتوزيعات التكرارية .
- **الإحصاء الاستدلالي .**
- **التحليل العاملي .**

وتُبْني و.لبفة الإحصاء في البحوث التربوية على حقيقة مؤداها أن القوانين العلمية لا تؤكد ولا تقطع في ر...ـ الكيفية التي تقع بها أحداث الطبيعة ، ولكنها فقط تصف كيف تسير أحداث الطبيعة في حدود معينة في إطار ظروف معينة (**الاحتمالية**) .

أما المقاييس المستخدمة في البحوث التربوية فهي الأخرى تتضمن عدة أنواع ؛ نذكر منها ما يلي :

١ - **مقاييس النزعة المركزية** : التي تشمل المتوسط ، المنوال ، الوسيط ؛ ولكل منها إجراءاته ومعناه .

٢ - **مقاييس التباين** : التى تشمل المدى ، الانحراف المتوسط ، الانحراف المعياري ، والانحراف الرباعي ؛ ولكل من هذه المقاييس معناه ومزاياه وإجراءاته .

٣ - **مقاييس الرتب .**

٤ - **مقاييس الاحتمالات .**

٥ - **مقاييس (اختبارات) دلالة الفروق بين المتوسطات .**

٦ - **مقاييس (اختبارات) الارتباط .**

ويرتبط الإحصاء والقياس في البحث التربوي بموضوع هام يدور حول كيفية التعامل مع البيانات . وهذا التعامل بوجه عام يتم في ثلاثة أشكال : الوصف - التحليل - التفسير . ويتم وصف البيانات عادة من حيث : النزعة المركزية ، والتباين والاختلاف ، والعلاقات بين المتغيرات ، والفروق بين مجموعتين أو أكثر من مفردات البحث . ومن وسائل تحليل البيانات : الوصف الإحصائي والاستدلال والاستنتاج . أما تفسير البيانات وهو المرتبة الأعلى والأرقى في التعامل مع البيانات فإن الباحث يهتم فيه بالبحث عن معنى منطقي مقبول للنتائج التي تؤدى إليها البيانات .

ب) التجريب والاختبار :

يُميز الباحثون بين التجريب والاختبار على أساس العلاقة بين كل من : **مفردات** البحث ، **والظروف** المحيطة بها ... أيهما ثابت ، وأيهما متغير ؟ ففي " **الاختبار** " يحافظ الباحثون على الظروف ثابتة ، بينما في " **التجريب** " يحافظون على " **المفردات** " ثابتة ويغيرون في " **الظروف** " ، وفي كلا الحالتين " **التجريب والاختبار** " تكون النتائج أكثر مصداقية إذا اشتملا " **مفردات** " كثيرة ما أمكن .

جـ) تحليل المضمون :

تحليل المضمون هو أحد الأساليب البحثية التي تُستخدم في وصف المحتوى الظاهر أو المضمون الصريح - للمادة موضوع الفحص - وصفاً موضوعياً منتظماً وكَمّياً . على أن هذا الاهتمام بالكمّ قد يهدف من ورائه إلى إبراز اتجاهات " كيفية " على أُسس موضوعية ؛ ويُقصد بـ " **الانتظام** " هنا انتظام خطوات اختيار أو استبعاد النصوص موضوع التحليل . هذا وينبغي التأكيد على أن " تحليل المضمون " ليس منهجاً قائماً بذاته ، وإنما هو مجرد أسلوب أو أداة يستخدمها الباحث ضمن أساليب وأدوات أخرى ضمن إطار بحثي متكامل .

د) الاستبانة :

الاستبانة - الاستفتاء / الاستقصاء - عبارة عن أداة جمع معلومات تساعد في تقليل مصادر الخطأ التي تنجم عن استخدام أداة أخرى هي " **الملاحظة** " ، وهي من أكثر أدوات جمع المعلومات شيوعاً في البحوث التربوية وأكثرها عرضة للأخطاء - أخطاء

الصياغة وأخطاء الفهم وأخطاء التفسير - ؛ ولذلك ننصح الباحثين التربويين بالتروّي في استخدامها ، والتدقيق الشديد في صياغتها وتطبيقها .

ومن المفيد في هذا الصدد ، بل ومن الضروري أن يستعين الباحث بعدد كافي من الخبراء المتمرسين في البحث يراجعون معه صياغة عبارات الاستبانة ويتناقش معهم في الهدف من كل منها ، ويسجل ملاحظاتهم ومقترحاتهم ، ويأخذ بأكثرها فائدة في تحقيق أهداف البحث ، وفي النهاية يعرضها على المشرف على البحث ويتحاور معه حتى يصلا معاً إلى أفضل ما يمكن أن يحقق أهداف الاستبانة . هذا التعدد في وجهات النظر - لو أحسن الاستفادة منه - يمكن أن يقلل من الأخطاء بقدر كبير فتتحسّن استجابات عينة المفحوصين (المستجوبين) ، وتزداد مصداقية الاستبانة كأداة لجمع المعلومات .

وقبل البدء في تصميم أي استبانة بحثية فإنه يتعين على الباحث الاطلاع على ما كتب حول موضوع بحثه بدرجة كافية ، ثم تنظيم مقابلات شخصية مفتوحة وموجهة مع من لهم صلة بموضوع البحث . ويتحقق الشكل الجيد للاستبانة عندما يتوفر فيها عدد مناسب وواقعي من الأسئلة في تتابع منطقي معقول في إطار تصميم متناسق .

وتتركب الاستبانة في أكمل صورها من مقدمة أو تمهيد يعقبه تعليمات وتوجيهات واضحة ثم تأتى أسئلة أو عبارات الاستبانة مرتبة ترتيباً منطقياً مقبولاً لدى المقصودين بالاستبانة . وقد يرى الباحث أن يتم هذا الترتيب بحيث تأتى الأسئلة السهلة أولاً ؛ ثم يأتي بعدها ما هو أصعب فأصعب. وبعض موضوعات البحث يحسن معها ترتيب الأسئلة أو العبارات عشوائياً ، أو وفق تكرار تسلسلي معين . وفي كل الحالات فإن الهدف من اختيار طريقة معينة للترتيب هو تيسير الاستجابة وليس تيسير تنظيم وتحليل البيانات . أمّا إذا تحقق الهدفان معاً في طريقة واحدة فإن ذلك يُعتبر هو الأفضل إذا كان يأتي بنتائج أفضل . وصياغة عبارات - أو أسئلة - الاستبانة تحتاج إلى مهارة وتدريب كافيين ، ويُراعى فيها ما يلي :

- اختيار الكلمات ذات المعنى الواضح والتي لا تحتمل التأويل ، وغير معقدة .
- الابتعاد عن العبارات التي توحي بالإجابة في اتجاه معين .
- الابتعاد عن العبارات التي لا تُشجع على الإجابة .
- وضع تعليمات الإجابة واضحة محددة .

- يُعطي الفرد المقصود بالأسئلة حرية التعبير عن رأيه واقتراحاته بعد العبارات المحددة لأن ذلك من شأنه خدمة البحث .

أما عن طول الاستبانة فإننا ننصح الباحثين التربويين بمراعاة ألا تتطلب الإجابة عن أسئلتها أكثر من نصف ساعة من وقت الفرد المقصود بالاستبانة حتى لا تتأثر استجاباته بالملل والضجر أو التعب . وبصفة عامة فإن الباحث الماهر يتجنب إدراج أى سؤال في الاستبانة متى كان في استطاعته الحصول على ما يحتاجه من معلومات من مصادر معتمدة أخرى .

أما عن عدد الاستجابات التي تُتاح للمستجوب للاختيار بينها أمام كل سؤال أو عبارة في الاستبيان فإنها عادة ما تتراوح بين استجابتين وسبع استجابات متدرجة . والقاعدة الذهبية التي ننصح بها الباحثين مؤداها أن العدد القليل من الاستجابات (نعم / لا) يؤدي إلى فقدان قدر كبير من المعلومات الهامة فيما بين " نعم ، لا " . وفي نفس الوقت فإن استخدام عدد كبير من الاستجابات قد يؤدى إلى تشتت الإجابات بشكل يجعل الخروج بنتائج ذات دلالة أمراً متعذراً .

هـ) الدراسات والبحوث المستقبلية :

الدراسات المستقبلية نوع من الدراسات يهدف أساساً إلى استكشاف صورة المستقبل : المتوقع ، المحتمل وقوعه ، الممكن تحقيقه . ويوجد في الوقت الحاضر العديد من الدراسات والمشروعات ، والعديد من المدارس والمعاهد والكليات التي تقدم مقررات دراسية منتظمة في المستقبليات . وقد يسَّرت التكنولوجيا الحديثة وتكنولوجيا المعلومات طريق استقراء المستقبل ووفرت للإنسان الكثير من الوقت والجهد .

طبيعة دراسة المستقبل :

تتميز الدراسات المستقبلية بثلاث خصائص هي :

١ - إن دراسة المستقبل لا تنفصل عن دراسة الماضي والحاضر ، فجذور المستقبل تقع في الماضي والحاضر .

٢ - إن دراسة المستقبل تهدف إلى تحديد اتجاهات الأحداث ، وتحليل المتغيرات التي تؤثر في حدوث هذه الاتجاهات ، وتركيز الضوء على المشكلات التي يُحتمل أن تظهر كجزء من المستقبل وعلى الأولويات التي يمكن أن تأخذ طريقها لحل هذه المشكلات المحتمل وقوعها في المستقبل .

٣ - لا تكتفي الدراسة العلمية للمستقبل بدراسة التصورات المستقبلية المحتملة فقط ولكنها تهتم بإبراز الأدوات والوسائل التي يمكن أن تؤثر في مجرى الأحداث المستقبلة وفق رغباتنا واختيارنا (في إطار مشيئة **الله** بطبيعة الحال) . أي أن الدراسة العلمية للمستقبل تتضمن دراسة المستقبل ، وصناعة المستقبل كذلك (في حدود ما يشاء **الله**) .

وجدير بالذكر أن الدراسات المستقبلية قد جذبت اهتمام بعض المؤسسات التربوية والباحثين في مصر وبعض البلدان العربية في السنوات القليلة الماضية ، وهي ما زالت تجذب أنظار الكثير من الباحثين يوماً بعد آخر ؛ غير أن هناك في الحقل التربوى من يشعرون بوجود قوى ومؤثرات تُؤخر لحاق المؤسسات التعليمية بركب التغيير للمستقبل .

ومن هذه القوى والمؤثرات ما يلي :

١ - طبيعة السياسات التعليمية ذاتها من حيث كونها كثيرة التقلب وضعيفة الارتباط بالسياسات القومية في القطاعات الأخرى للنشاط خارج التعليم .
٢ - قصور العناصر البشرية في قطاع التعليم عن الاستجابة الإيجابية لدواعي التغيير .
٣ - قصور الإدارة في المؤسسة التعليمية في فهم الواقع وفي فهم غايات التغيير إلى الأهداف المستقبلية المرغوبة .
٤ - النقص في وسائل وإمكانات التحرك من الواقع إلى التغيير المأمول .
٥ - التناقض القائم بين التزام التربية بالإبقاء على ما هو موجود من الأنظمة والأساليب ، وإحساس السلطات التعليمية بضرورة التطوير للمستقبل .

ورغم وجود هذه العقبات فإن عزيمة الباحثين التربويين لا ينبغي أن تتخلف عن الركب ولا أعتقد أن هذه العزيمة سوف تخمد .

المداخل الأساسية للدراسات المستقبلية (٤) :

أ) **المستقبل باعتباره صورة من الحاضر :** وأن " الواقع " هو الصورة المرغوب فيها .
ب) **المستقبل كامتداد طبيعي للماضي :** ويميل أصحاب هذا المدخل إلى التطور البطيء الذي يقوم على معدلات التغيير المعتادة .
جـ) **المستقبل كمتغير وحيد :** ووفق هذا المدخل فإن محور اهتمام الباحث هو تحديد صورة مستقبلية مرغوب فيها يحاول الوصول إليها بإحداث التغيرات التي تُقرِّب هذه الصورة المرغوبة إلى احتمال الواقع المستقبلي .

د) **المستقبل الشامل :** صورة المستقبل بهذا المفهوم تشمل جميع الجوانب والأنشطة في المجتمع ، ولذلك فإن الباحث وفق هذا المدخل يأخذ في اعتباره تكوين صورة متكاملة الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

هـ) **المستقبل التكنولوجي :** وفق هذا المدخل يلعب الباحثون دوراً بارزاً بما يقدمه العلم من وسائل لتطوير أوجه الحياة المختلفة .

بعض أساليب البحث في الدراسات المستقبلية :

هناك أساليب عديدة تستخدم في بحوث الدراسات المستقبلية ، منها ما يصلح في البحوث المستقبلية التربوية ، ومنها ما يحتاج إلى تطوير وتطويع لكي يتيسر استخدامه في الحقل التربوي ، ومنها ما هو غير صالح للبحوث التربوية على الأقل في الوقت الحاضر . ويتوقف اختيار الأسلوب البحثي المستقبلي الأنسب على مجموعة من الاعتبارات يأتي في مقدمتها ما يلي :

* طبيعة المعلومات المتوفرة (كمية - كيفية) .
* طبيعة المجال الذي يهتم به الباحث .
* المدى المرغوب الوصول إليه في تكوين الصورة المستقبلية .

وبناء على هذه الاعتبارات ، وغيرها يمكن اختيار الأسلوب الأوفق لنوعية البحث المستقبلي موضع الاهتمام . ومن الأساليب التي حظيت بالتجريب والاستخدام الأساليب الآتية :

١ - **أسلوب دلفي :** وهو أسلوب بحثي يستخدم في البحوث المستقبلية ، يُصمم بطريقة مدروسة لاستطلاع رأي مجموعة من الخبراء حول موضوع ما للدراسة (ويقصد بالخبراء هنا الأفراد الذين عرف عنهم الاهتمام بموضوع البحث والذين في إمكانهم الإجابة عن الأسئلة بشكل موضوعي صحيح) . ويتم استطلاع رأى هؤلاء الخبراء من خلال مناقشة غير مباشرة بينهم ، بشرط ألا يعرف أى عضو منهم شخصية الآخرين ، وإنما تُعرف آراؤهم فقط . وتتم بلورة الآراء للوصول إلى نتائج تُفيد في حل مشكلة الدراسة موضوع البحث في أكثر من دورة (من ٢ إلى ٣ دورات) في الظروف العادية .

ويبدأ استخدام أسلوب دلفي بطرح سؤال مباشر ، ويترك للخبراء حرية إبداء رأيهم حول الموضوع ، مع تزويدهم بقليل من المعلومات العامة الهامة الضرورية لإبداء الرأى الأولى لهم ، ويعقبه مجموعة أسئلة مفتوحة لكي يضعوا تصوراتهم وتقديراتهم في الموضوع المعروض عليهم . ثم تأتى الدورة الثانية ، ثم الثالثة بعد أن يبلور الباحث ويلخص الاستجابات التي حصل عليها في الدورة الأولى ، حتى يصل الباحث إلى مجموعة من الاستجابات المحورية التي تصلح أساساً في حل مشكلة البحث والباحث .

٢ - **أسلوب السيناريو** : يستخدم مفهوم السيناريو بمعنى استشفاف المستقبل من خلال تصورات أو احتمالات مستقبلية ، والتي توضع في صورة بدائل تشمل العديد من السياقات والتداعيات والأطروحات التي تُبني عليها الأنماط والنماذج المستقبلية .

وبمعنى آخر فإن السيناريو هو وصف لوضع مستقبلي - ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه - مع توضيح ملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدى إلى هذا الوضع المستقبلي ، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض (٥).

ولكي تتوفر الدقة والسلامة والموضوعية في وضع السيناريو فإننا ننصح الباحثين التربويين بالاستعانة بأكبر عدد ممكن من الخبراء المهتمين بموضوع البحث لأن في ذلك إثراء مرغوب لدراسة موضوع البحث ، بالإضافة إلى أن ذلك يضمن أعلى منسوب للموضوعية والدقة .

٣ - **التنبؤ الإسقاطي** : وفيه يعتبر الباحث المستقبل امتداداً للماضي ويحدد فيه العناصر الأساسية في المجتمع (الماضي) ويتصور المستقبل باعتباره نتاجاً لامتداد هذه العناصر ؛ ومن أمثلة الدراسات التي استُخدم فيها هذا الأسلوب البحثي الدراسات المستقبلية للتعليم الجامعي في مصر (أو في غيرها) .

ففي مثل هذه الدراسات :

* يدرس الباحث نسبة من يلتحقون بالجامعات إلى عدد السكان.
* يدرس الطاقة الاستيعابية للكليات المختلفة.
* يدرس معدلات التدفق في مراحل التعليم الجامعي.
* يدرس احتياجات المجتمع من القوى العاملة.

كل ذلك يتم بافتراض عدم تغير كل هذه المعدلات في فترة زمنية مستقبلية .

٤ - **التنبؤ بأسلوب الحوار المحسوب :** يقوم هذا الأسلوب على عملية مركبة تتضمن :
- * بناء عدد من الحوارات يمثل كل منها متغيراً محتمل الحدوث في المستقبل .
- * تحديد الموضوعات الرئيسية التي يحتمل أن تلعب دوراً رئيسياً في المستقبل .
- * بناء صورة أخيرة كلية لمجتمع المستقبل ، ومتطلباته ، وقدراته .
- * دينامية الخطة الاستراتيجية للمستقبل (مع السماح بقدر كافي من المرونة لسد الفجوات المحتملة من متطلبات وقدرات مجتمع المستقبل) .

وهذا الأسلوب يصلح في بحوث التخطيط الاستراتيجي للتعليم في حقبة مستقبلية طويلة نسبياً ، وذلك لقدرته على مزج الخيال الابتكاري والواقع العملي معاً .

٥ - **التنبؤ بأسلوب الخريطة الزمنية (أو الفروع المترابطة) :** وفق هذا الأسلوب يتم تحديد صورة المستقبل على أساس بناء تنظيمي للأحداث (خريطة زمنية) ، ومن أمثلة هذا الأسلوب أسلوب P.E.R.T الذى يستخدم في التنبؤ بتطور العمليات المعقدة المستقبلية التي قد تستلزم استخدام الحاسبات الآلية .

٦ - **التنبؤ بالأسلوب الإحصائي :** وفيه يستخدم الباحث معادلة خط التوقع المستقيم ، ويعتمد على التعامل مع متغيرين أحدهما مجهول نتنبأ به ، بينما المتغير الثاني معلوم نستفيد بمعلوماتنا في التنبؤ عن المتغير الأول على أساس علاقة الارتباط التي تربط المتغيرين .

٧ - **أسلوب النماذج السببية :** ويقوم هذا الأسلوب على مُسلَّـمة أساسية مؤداها أن كل حدث يتطور من خلال أسباب تقود إلى نتائج معينة . ويعتبر نموذج المدخلات والمخرجات مثالاً لهذا الأسلوب .

وفي إطار معرفتنا بأساليب الدراسات المستقبلية يمكن للباحثين التربويين أن يتصدوا للإجابة عن تساؤلات تُمثل قضايا محورية هامة في مستقبل التربية والتعليم ... مثل :
- * ماذا نفعل في إعداد التلاميذ لمجتمع الغد المتغير ؟
- * ماذا نفعل نحو جعل التعليم العالي جزءاً من عملية التعليم مدى الحياة ؟
- * ماذا نفعل تجاه تحرير الإنسان من الأعمال الرتيبة بواسطة ما تقدمه التكنولوجيا الحديثة المتغيرة ؟
- * ماذا نفعل في قضية التحرك نحو مجتمع بلا مدارس ؟

* ماذا نفعل لتحقيق المزيد من التناسق بين وظائف الجامعة الثلاثة الرئيسية داخل الجامعة وفي البيئة ذاتها ؟
* ماذا نفعل تجاه تزايد نفوذ وسائل الإعلام في تكوين ثقافة الأفراد ؟

٨ - **أسلوب التصوّر** : أسلوب التصور من الأساليب التي كثُر استخدامها في البحوث التربوية في الآونة الأخيرة . ويُفرّق خبراء الدراسات المستقبلية بين التصور ، والتوقع المحسوب (استقراء الاتجاهات) ، والتنبؤ . ففي التصور Speculation يتم تكوين صورة متكاملة للأحداث في فترة زمنية مستقبلية ، مع العلم بأن هذه الصورة المستقبلية تتأثر بعوامل الابتكار والخيال العلمي . أما التوقع المحسوب Projection فإنه يقوم على فهم وإدراك تطور الأحداث من الماضي والحاضر إلى المستقبل . وهو يعتمد على افتراض أن القوى والمؤثرات الماضية والحاضرة سوف يستمر تأثيرها بمعدل منتظم في المستقبل .

والتنبؤ Forecasting بدوره أحد عمليات دراسة المستقبل من حيث المحتوى والطريقة ، ويتضمن محاولة لتكوين صور مستقبلية متنوعة محتملة الحدوث ودراسة المتغيرات التي يمكن أن تؤدى إلى احتمال تحقق كل من هذه الصور المحتملة الحدوث في المستقبل . وهناك نوعان مختلفان من التنبؤ :

أ) **التنبؤ التكنولوجي** : وهو ذلك الذى ينتهي إلى نهايات مبنية على المعرفة بالحاضر بدون تدخل اختيارات الإنسان وأهوائه .

ب) **التنبؤ الاجتماعي** : وهو أصعب بكثير من التنبؤ التكنولوجي لأنه يتضمن التعامل مع شبكة معقدة من الظواهر والمعلومات غير المؤكدة .

والتصور الذي هو موضوع اهتمامنا له جملة منطلقات لا يصح بدونها ، ويأتي في مقدمة هذه المنطلقات ما يلي :

أ) **وجود نظرية** (أساس نظرى) : ينطلق منها التصور وتنبثق منها أفكاره .

ب) **أهداف محددة** : واضحة يسعى التصور إلى تحقيقها، وبدونها لا يكون للتصور أي معنى أو فائدة .

جـ) **آليات** : يتحقق التصور باستخدامها.

د) **عناصر** : وهي المكونات التي يتركب منها التصور في صوره متكاملة ودينامية.

هـ) **مرتكزات** : بدونها لا يقوم التصور المقترح ولا يمكن أن يستمر في المستقبل.

و) **متطلبات إنجاح التصور** : أيّ تصور لا يمكن أن يتحقق في المستقبل ما لم تتوفر له متطلباته . هذه المتطلبات منها ما يرتبط بالتمويل ، ومنها ما يرتبط بالقوانين والتشريعات ، ومنها ما يرتبط بالنظام العام للمجتمع والقيم والتقاليد التي تتحكم في سلوك الناس ومعتقداتهم ، ومنها ما هو مرتبط بطموحات الجماهير وتطلعاتها ... وهكذا.

ز) **المشكلات** : التي قد تعترض تنفيذ التصور وتطبيقه على أرض الواقع . ولا نحتاج إلى تأكيد أهمية التفكير المسبق في مثل هذه المشكلات لأن المنطق يتطلب تدبّر الأمور قبل وقوعها حتى لا يضيع جهد الباحث هباءً .

خلاصة القول أننا فى مواجهة تحديات المستقبل نحتاج إلى تعليم من نوع جديد يهيىء الأفراد والمجتمع لحقائق وتحديات عصر الثورة التكنولوجية الثالثة (المعلوماتية) ، والتغير المتسارع ، والانفتاح الثقافى والحضارى العالمى . والمطلوب من رجال التربية وباحثيها السعى الحثيث نحو تقديم تصورات مستقبلية بديلة للتعليم تساعد فى رفع كفاءة الأنظمة التعليمية لمواجهة تحديات العصر .

المراجع

١ - للمزيد في هذا الموضوع يرجي الرجوع إلى المرجع رقم (٨) .

٢ - لأهمية هذا الموضوع فقد أفردنا له ملحقاً خاصاً فى نهاية الباب .

٣ - للمزيد من المعلومات فى هذا الموضوع يرجع إلى : سيد الهواري " دليل الباحثين " ، طبعة ٢٠٠٤ – مكتبة عين شمس – القاهرة .

٤ - للمزيد فى هذا الموضوع يُرجع إلى المرجع رقم (١) فى قائمة المراجع .

٥ - إبراهيم العيسوى ، السيناريوهات أوراق مصر سنة ٢٠٢٠ ، منتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الأوسط - القاهرة - ١٩٩٨ .

٦ - **إبراهيم العيسوى ، أوراق مصر ٢٠٢٠** : " السيناريوهات " ، منتدى العالم الثالث - مكتب الشرق الأوسط ، ١٩٩٨ – القاهرة .

٧ - **سيد الهوارى** ، " دليل الباحثين فى إعداد البحوث العلمية "، مكتبة عين شمس - طبعة ٢٠٠٤ - القاهرة .

٨ - **ضياء الدين زاهر** ، " التخطيط الشبكى للبرامج والمشروعات التعليمية " ، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية ، ط١ ، القاهرة ١٩٩٢ .

٩ - **ل . ر . جارى** ، " مهارات البحث التربوى " ، تعريب جابر عبد الحميد ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

١٠- **محمد منير مرسى** ، " البحث التربوى وكيف نفهمه " ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٤.

١١- **المركز العربى للبحوث التربوية لدول الخليج** ، " محاضرات فى البحث التربوى " ، الكويت ، ١٩٨٢ .

١٢- **ملتون سميث . ج** ، " الدليل إلى الإحصاء في التربية وعلم النفس " ، ترجمة إبراهيم بسيوني عميرة ، دار المعارف ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

١٣- **فيليب إسكاروس** ، " الجديد فى مناهج البحث التربوى - اختيارات من أحدث المصادر الإنجليزية " ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية – القاهرة ، ٢٠٠٢ .

١٤- ***Backstrom C.H; Gerald D. Hersh*** , "Survey Research" , Northwestern Univ. Press , U.S.A . 1963 .

١٥- ***Festinger, L. and Daniel Katz.***, "Research Methods in the Behavioral Sciences , The Dryden Press , N.Y. 1953 .

١٦- ***Leedy, Paul D.***, "Practical Research, Planning and Design", Macmillan Pub. Co. Inc., 2nd ed, New York., 1980.

١٧- ***Leedy, Paul D.***, "How to Read Research and Understand it", Macimllan Pub., Inc., New York, 1961.

الفصل الثالث

أسس توثيق المصادر الإلكترونية في الرسائل العلمية

د . نجوى يوسف جمال الدين

الفصل الثالث

أسس توثيق المصادر الإلكترونية فى الرسائل العلمية

لقد أصبح من المألوف فى مجتمع المعرفة المعاصر تزايد المطالب بتطوير قدرات الباحثين والأفراد علي معالجة المعلومات كماً وكيفاً، وفى هذا السياق لا يكفى أن يعرف الباحث كيف يختار المعلومات وثيقة الصلة بالموضوع من بين طوفان المعلومات المتدفقة فى سرعة متوالية، ولكن بنفس القدر من الأهمية يجب أن تكون لديه القدرة علي تحليل وتقويم تلك المعلومات بكفاءة ،ليس هذا فحسب بل أيضا القدرة على توثيق تلك المعلومات، وهى القدرة التى يمكن النظر إليها الآن على أنها ستصبح جزءاً أساسياً من قيم وأخلاقيات مجتمع المعرفة.

إن الإدراك المتزايد بأن تكنولوجيا الإنترنت أصبحت عنصراً محورياً فى بنية مجتمع المعلومات، وأنها تطورت من كونها مرفقاً بحثياً وأكاديمياً إلى أن أصبحت مرفقاً عالمياً فى متناول الجميع[1]، يتضمن الاعتراف بأن توثيق المعلومات هو جزء أساسى من بناء القدرات وبناء الثقة، بناء قدرات الأفراد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفى نفس الوقت بناء الثقة والأمن فى مجتمع مبنى على خطوط شبكات المعلومات والنشر الإلكترونى.

هذا ويرتبط الحديث عن النشر الإلكترونى بالضرورة بالحديث عن القدرة على التوثيق من خلال الوثائق والمستندات الإلكترونية، التى ظهرت فى الآونة الأخيرة كمهارة مطلوبة بإلحاح وكحاجة واضحة وملموسة لدى طلاب البحث، وبصورة ربما تُلقى بظلالها على ضرورة تحديث مهارات التوثيق بكاملها.

وقد بدأ توثيق المصادر الإلكترونية المتاحة على الإنترنت يطرح فى المرحلة الراهنة تساؤلات عديدة تحتاج إلى إجابة ، ومنها على سبيل المثال :

- هل يمكن الاعتماد على مصادر الإنترنت والثقة فيها ؛ بنفس القدر المتوفر من الثقة فى المصادر المطبوعة ؟
- هل يمكن الاعتماد على الإنترنت كمصدر أساسى فى الحصول على المعلومات ؟
- كيف يمكن الاعتماد على بحث بدون مؤلف ؟ حيث وجود المؤلف هو عنصر أساسى ودليل الصدق فى العمل العلمى .
- هل يؤدى التوثيق الإلكترونى إلى إعادة النظر فى الأسلوب الذي اعتدنا عليه فى توثيق المواد المطبوعة ؟
- هل يوضع الموقع - موقع الوثيقة علي الإنترنت - فى مكان الناشر ؟ أم أنه من المفروض أن يحل محل أرقام الصفحات !
- كيف يتم توثيق النسخ المطبوعة التى يتم وضعها على صفحات الإنترنت ، أى أنها تتواجد بشكلها المطبوع على الإنترنت ؟
- ما مكان وضع الخط ، هل يتم وضع خط أسفل العنوان المنشور للكتاب ، أو عنوان المجلة أو السلسلة أو المؤتمر كما كان ذلك معتاداً فيما سبق قبل ظهور الكمبيوتر والإنترنت ؟

وغير ذلك من تساؤلات عديدة تدور فى الأذهان منذ ظهور الشبكة العالمية للمعلومات وانتشارها فى العقد الأخير تبحث عن إجابة أو حلول عملية علمية توفق أوضاعها مع المتعارف عليه فى التوثيق العلمى من المصادر المطبوعة ، وسوف تسعى الورقة الحالية إلى الإجابة عن تلك التساؤلات ، بالإضافة إلى التعرف على أهم الأساليب المختلفة المستخدمة لتوثيق المصادر الإلكترونية .

الشبكة العالمية للمعلومات :

من المشهور الآن أن الإنترنت هى شبكة عالمية تكونت من خلال الترابط والتواصل بين أجهزة الكمبيوتر ، وعلي الرغم من وجود عدة طرق للمشاركة في المعلومات عبر الإنترنت ، فإن أكثرها ألفة وشهرة هو الشبكة العنكبوتية العالمية للمعلومات (World Wide Web) ويشار إليها اختصاراً بالويب (Web) الشبكة العالمية للمعلومات .

والشبكة العنكبوتية هى عبارة عن نظام معلومات يعرض معلومات مختلفة ويسمح للمستخدم بالدخول إلي خدمات الإنترنت المختلفة ، وتعتبر خدمة الويب هي الأكثر شيوعاً ، وتعتمد علي أسلوب النص الفائق أو النص التشعيبى (hypertext) ، وهي عبارة عن بيانات تحتوى علي ارتباطات ببيانات ومصادر أخرى ، وتلك الارتباطات تستخدم للقفز من مكان إلي آخر ، وكل المطلوب من المستخدم هو أن ينقر بالفأرة علي الارتباط المطلوب[٢]

وموقع الشبكة هو بيانات مُخزنة علي خادم للشبكة العالمية للمعلومات (server) ويمكن للأفراد الوصول إليها فى أى وقت ومن أى مكان والإبحار في الإنترنت (Surfing the Net) ، فعلي سبيل المثال فإن مايكروسوفت لها موقع علي الإنترنت (website) خاص بها يمكن لأى فرد الوصول إلي المعلومات والبرمجيات ووضعها علي جهاز الحاسب الخاص به وطباعتها . والقضية الأساسية هنا هي معرفة عنوان هذا الموقع (The address of the web site) ، وهي عملية تماثل تماماً الرغبة في معرفة تليفون شخص ما والتي يستتبعها بالضرورة معرفة رقم هذا التليفون . ويقدم عنوان الموقع علي الإنترنت عن طريق ما يسمي (Uniform Resource Locator - URL) . وبنية (URL) هي بنية دقيقة إلي حد بعيد . فمثلا لزيارة موقع مايكروسوفت يجب استخدام (http://www.microsoft.com) فهذا هو الـ (URL) الخاص به ، وعند الحاجة إلي استخدم موقع الشركة الذى يقدم المواد التدريبية يمكن زيارة الموقع التالي (http://www.cctglobal.com) وذلك علي سبيل المثال[٣].

وللوصول إلي مواقع الشبكة العنكبوتية جري تطوير برامج خاصة تمكن المشترك في الشبكة من جلب صفحات الشبكة العنكبوتية بأجهزة الحاسب بالمواقع المختلفة علي الشبكة ، وعرض المعلومات الموجودة بالموقع علي جهاز حاسب المشترك ، ويطلق علي هذه البرامج برامج التصفح (Browsing) ، وللوصول إلي موقع علي الشبكة العنكبوتية لابد من معرفة عنوان الموقع والذى يتكون من تقسيمات تُيسِّر حفظ الموقع المطلوب ، كما تُيسِّر كذلك علي المشترك تذكره والاستدلال عليه[٤] .

والذى يهمنا هنا هو أن تنوع المواد المتاحة علي الشبكة ، وتنوع الطرق التي تُقدم بها يشكل تحدياً كبيراً أمام إيجاد مراجع مفيدة قابلة للاستخدام ويمكن الرجوع إليها في أى وقت بسهولة ويسر .

ونظراً لتعدد أنواع مصادر المعلومات على الإنترنت والتي يستشهد بها بين مواقع الشبكة العنكبوتية العالمية (WWW) ، ومواقع نقل الملفات (FTP) ، والمواقع التفاعلية مثل المحادثات ، والقوائم البريدية ، ومجموعات الأخبار ، ورسائل البريد الإلكتروني ، وقواعد البيانات ؛ فكل هذه المصادر يمكن استقاء معلومات منها عند إعداد البحوث والدراسات العلمية ، وبالتالي هناك حاجة إلى ذكر مصدر الحصول على المعلومات ؛ ولذلك وضعت القواعد الخاصة بصياغة الاستشهاد لكل فئة من هذه الفئات .

وتشمل الوثائق والمستندات المتاحة علي الإنترنت ما يلي(٥) :

- مقالات من دوريات (articles) مثل : الصحف والمجلات (newspaper, newsletter, or journal) .
- أبحاث قائمة بذاتها مثل الأوراق البحثية ، والتقارير الحكومية ، والكتب الإلكترونية أو المنشورات
(research paper, government report online book or brochure)
- أو في شكل وثائق موضوعة علي الشبكة (web page, newsgroup)

وعلى الرغم من تعدد أساليب وقواعد صياغة الاستشهاد بمصادر الإنترنت إلا أنها تختلف اختلافاً طفيفاً عن بعضها البعض وفي جوانب شكلية فقط ، أما البيانات التي تذكر عن المصدر فهي متفق عليها إلي حد كبير .

وفي هذا السياق ، تشير جمعية (The society for Laingian studies) إلي أنه " من حيث المبدأ فإن كل ما هو مطلوب لإحالة القارئ إلي المنشورات التي يتم الوصول إليها عبر الشبكة هو أن يستخدم التوثيق الذى اعتاد أن يستخدمه وأن يضيف إليه تاريخ الوصول والموقع الدقيق (URL) في نهاية التوثيق(٦) " . وعادة ما يتضمن التوثيق العناصر التالية :

- اسم المؤلف .
- عنوان الوثيقة .
- اسم الجهة أو المؤسسة .
- تاريخ الوصول إلي الموقع .
- الموقع (URL) .

كما في المثال التالي :

Galis - Menendez , Juan . " Audietur et altera pars " Society for Laingian Studies . Accessed 16 January 2003 (http : // Laingian society . org / colloqia / critpsych / audietur . htm)

أما عن صفحات الشبكة (الويب) التي لا تشير إلي اسم المؤلف يمكن ببساطة توثيقها كما يلي :

- عنوان الصفحة .
- اسم الجهة أو المؤسسة .
- تاريخ الوصول .
- الموقع .

مثال الصفحة التي تم اقتباس هذه المعلومات منها وهي :

" Notes and Notation " , The Society for Laingian Studies . Accessed 16 January 2003 , < http : // Laingian society . org / cetera / index . htm >

مثل هذا التوثيق يوصل بشكل مباشر إلي نفس الصفحة ، وتنطبق نفس القاعدة علي المقالات التي تم نشرها في شكل مطبوع فيما سبق .

أرقام الصفحات :

وكما يلاحظ فإنه لا تتم الإشارة إلي أرقام الصفحات لسبب بسيط وهو أن الصفحات التي تتم طباعتها من الشبكة تختلف بشكل كبير من طابعة إلي أخرى ، وأيضاً وفقاً لحجم الكتابة وحروف الطباعة (fonts) حتى لنفس الطابعة ، وفي هذه الحالة فإن الموقع يشير إلي المكان المحدد ، وعلي هذا يجب استخدامه كبديل للصفحات .

وباختصار وكحد أدني فإن التوثيق من مصادر موجودة علي الإنترنت يجب أن يُقدم البيانات التالية[٧]:

- عنوان أو اسم الوثيقة أو وصفها (A document title) .
- التاريخ - والتاريخ إما أن يكون تاريخ النشر أو تاريخ التحديث - ، وتاريخ الاسترجاع (retrieval) والوصول إلي الوثيقة .
- عنوان (an address) الموقع (URL) .
- المؤلف ، فعندما يكون ذلك ممكناً ، يجب تحديد مؤلف أو مؤلفي الوثيقة أيضاً .

ونظراً لأن (URL) هو أكثر العناصر الحاسمة في هذا المجال ، فإنه سيتم فيما يلي إلقاء الضوء علي هذا العنصر ، وذلك لأنه إذا لم يتم وضع ذلك بالشكل الصحيح فإن القارئ لن يكون قادراً علي العثور علي المواد الموثقة ؛ ومن ثم فإن مصداقية المعلومات المشار إليها بل الورقة كلها سيكون مشكوكاً فيها ، ولعل من أكثر الأسباب شيوعاً والتي تؤدى إلي فشل الوصول إلي الموقع (URL) هو نسخها أو كتابتها بشكل خاطئ وغير

صحيح ، و يعتبر السبب الثاني الأكثر شيوعاً في هذا السياق هو أن المستند الذى تتم الإشارة إليه ربما يكون قد أُلغي أو نُقِل ، ونظرا لأهمية هذا العنصر فإنه سيتم توضيحه فى الجزء التالى :

يمكن وضع مكونات (URL) كما يلى :

Http : // www . apa . org / monitor / octoo / workplace . htm

حيث يتضمن عنوان الموقع : اسم الموقع – اسم النطاق أو الميدان **(Domain Name)** الذى يتكون عادة إما من ثلاثة أقسام أو أربعة أقسام رئيسة(٨):

أولاً : // : http :

وهو الرمز الدال على لغة البروتوكول المستخدم في نقل وتبادل النص ، وتعني لغة ترميز النصوص الفائقة وهو برتوكول نقل الملفات على الشبكة العالمية للمعلومات ؛ أما إشارة (// :) فإنها تنبه برنامج المتصفح إلى أن الكلمات التالية لهذه الإشارة سوف تكون عنوان الموقع الفعلي (URL) والتي تفصل أقسامه نقاط (.) ، ولكن عدم إيراده في العنوان لا يؤثر على الوصول للموقع لأنه متضمن ضمن النظام .

ثانياً : WWW :

وهو ما يمكن تسميته بالمكان العام للموقع والشائع أن يكون (الويب) ، ويرمز له بالأحرف (WWW) كاختصار لعبارة (World Wide Web) ، وتُعرّف الموقع كجزء من الشبكة العالمية ، وهي مجموعة فرعية من الإنترنت تستخدم النصوص والرسوم والصوت والفيديو ، علماً بأن هناك بعض المواقع التي لا توجد في هذا الموضع (الشبكة) لكنها الأقل شيوعاً .

ثالثاً : حقل الاسم :

وهو الذى يتم تسجيله من قبل الشخص أو الشركة لدى جهات تسجيل أسماء النطاقات ، ويمثل اسم لموقع معين ، وهو شبيه بالاسم التجارى المُميّز للمؤسسات والأشخاص (مثلاً NIC - Arabia on line وهو اختصار مركز المعلومات الوطني - CNN وهكذا) .

رابعاً : اسم النطاق الأعلى :

وهو الرمز الدال على صفة أو طبيعة الموقع مثل :

- (com) دلالة على الموقع التجارى (اختصار لكلمة commercial) .

- (org) دلالة على مواقع المنظمات أو الهيئات (organization) .
- (net) دلالة على أن الموقع شبكة ، وتشمل أسماء النطاق الأعلى أيضاً .
- (gov) وتعني موقعاً حكومياً .
- (edu) وتعني موقعاً تعليمياً .
- ويمكن أن يلحق بهذا الجزء جزء إضافي يشير إلى البلد ولكل دولة رمز خاص بها ، فبريطانيا مثلاً يرمز لها بالرمز (UK) ، والأردن (JO) ، ومصر (EG) ، والبحرين (BH) ... وهكذا .
- تشير (monitor/octoo) في المثال المشار إليه أعلاه إلي الطريق إلي المستند .
- تشير (workplace.htm) إلي الاسم المحدد للملف أو المستند .

وكما سبقت الإشارة فإنه يفصل كل جزء عن الآخر في العنوان (نقطة - Dot) وبالإضافة إلى العناصر الرئيسة للعنوان التي تؤدى إلى الصفحة الرئيسية في الموقع يمكن أن يتضمن العنوان كلمات إضافية تُعبر عن أجزاء الموقع تفصلها عن القسم الرئيس من العنوان إشارة (/) ، وينصح دائما بعدم وضع شرطة - خط قصير "ـ" - لتجزئة الموقع علي سطرين ، ولكن إذا اضطررنا إلي تجزئته يفضل أن يأتي ذلك بعد علامة (slash) . فعلي سبيل المثال :

- يكون عنوان وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية هو : (www . mohe . gov . sa) .
- بينما عنوان جامعة الملك سعود هو : (www . ksu . edu . su) .
- في حين أن موقع وزارة التربية والتعليم بمصر هو :

(http : // www . emoe . org . /)

وفي هذا السياق فإن (WWW) تدل علي موقع الشبكة العنكبوتية ، و (mohe) هو اختصار لوزارة التعليم العالي ، أما (Gov) فهي اختصار لكلمة (government)[٩].

المواقع الإلكترونية :

وتشير الجامعة العربية المفتوحة إلي كيفية الإفادة من المواقع الإلكترونية فتنص في أحد مقرراتها المعنون " **كفايات التعلم الذاتي** " إلي أنه : " **يمكنك الإفادة من المواقع الإلكترونية كافة التي توفرها لك شبكة الإنترنت ، وفي حالة الإطلاع علي المواقع العربية أو الأجنبية اذكر اسم الموقع ، وتاريخ الزيارة ، والعنوان الإلكتروني له** " ؛

فلـو أنـك قمت بزيارة الموقع الإلكتروني للجامعة العربية المفتوحة في الثامن من شهر آب (أغسطس) ٢٠٠٣م ، فيكون التوثيق باللغة العربية علي النحو الآتي[١٠]:

- الجامعـة العـربية المفـتوحة (٢٠٠٣/٨/٨) : (http : // www . arabou . org)

ويتم تدوين الموقع باللغة الإنجليزية علي النحو التالي :

Arab Open University (August 8 ,2003) :http://www.arabou.org

وقـد أصـبح من المألوف اليوم وخاصة لدى دور النشر وفي المجلات والمقالات المنشورة علـي الإنترنـت في العديـد مـن الـدوريات ، الإشارة إلي كيفية توثيق المقال سواء في بداية الصـفحة الأولـي أو في نهاية المقال ، أو حتي تقديم معلومات خاصة بالتوثيق ، سواءً كانت باللغة العربية أم الأجنبية ، والأمثلة التي توضح ذلك متعددة نذكر منها ما يلي :

أولاً باللغة العربية :

تقـدم مجلـة (Cybrarians Journal) الـتي تنشـر باللغـة العـربية علـي الإنترنـت ، أسلوب الاستشهاد المرجعي كجزء من كل المقالات المعروضة بها ، ويكون ذلك علي النحو التالي :

- اسـم المؤلـف . عنوان المقال . عنوان المجلة .العدد وسنة النشر .تاريخ الإطلاع علي المقالة ثم الموقع الذي تتاح عليه هذه المقالة مثل[١١] :

عبد الكريم بجاجة . نحو تحديد سياسة لحفظ الأرشيف الإلكتروني في المدى الطويل . - (cybrarians journal) .- ع ٦ (سـبتمبر ٢٠٠٥م) . - تاريخ الإطلاع < اكتب هنا تاريخ إطلاعك على المقالة > . - متاح فى : http : // www . cybrarians . info / journal / no6 / archive . htm

- في حالـة عـدم وجـود مؤلـف يـتم وضع عنوان الصفحة ، ثم عنوان المجلة وسنة النشـر ، وتـاريخ الإطـلاع علـي المقالـة ، والموقـع وبـنفس الأسلوب الذى سبق الإشارة إليه كما يلى :

أسـاليب صـياغة الاستشـهادات المرجعية بمصادر الانترنت : قائمة وببليوجرافية . - (cybrarians journal) . - ع ٣ (ديسـمبر ٢٠٠٤م) . - تاريخ الإتاحة < اكتب هنا تاريخ إطلاعك على المقالة > متاح فى : www . cybrarians . info / journal / no 3 / weblio . htm

ثانيا : باللغة الإنجليزية :

- الموسوعة البريطانية :

تقـدم الموسـوعة البريطانية الإلكترونية أساليب متعددة يستطيع المستخدم أن يختار مـن بينها ما يناسبه أو ما اعتاد عليه ، فعلي سبيل المثال عند البحث عن مصطلح التربية الخاصـة (special education) ظهرت الخيارات التالية للتوثيق :

- أسلوب الجمعية الأمريكية للغات الحديثة (MLA style) .
- أسلوب الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA style) .
- أسلوب الموسوعة البريطانية (Britannica style) .

كما يلى[١٢] :

MLA style :	" special education . " Britannica Concise Encyclopedia . 2005 . Encyclopædia Britannica Premium Service . 19 Nov . 2005 < http : // cache . britannica . com / ebc / article - 9379248 > .
APA style :	Special education . 2005 . Britannica Concise Encyclopedia . Retrieved November 19 , 2005 , from Encyclopædia Britannica Premium Service http : // cathe . britannica . com / ebc / article - 9379248
Britannica style :	" special education . " Britannica Concise Encyclopedia from Encyclopædia Britannica Premium Service . < http : // cache . britannica . com / ebc / article - 9379248 > [Accessed November 19 , 2005] .

يتضـح مـن هـذا المثال أن أسلوب الموسوعة البريطانية يختلف عن أسلوب الجمعية الأمـريكية للغـات الحديـثة ، وأسـلوب الجمعية الأمريكية لعلم النفس في أنه يضع تاريخ الإطلاع بعد الموقع وليس قبله .

♦ **مجلة دراسات فى السياسة التعليمية**

: Journal for Critical Education Policy Studies

أما مجلة دراسات في السياسة التعليمية - وهي مجلة إليكترونية - فتقدم للباحث البيانات الخاصة بالتوثيق فى بداية المقال وعليه أن يستخدمها بالأسلوب الذى يناسبه ، مثل [١٣] :

Citation information	
URL :	< http : // www . jceps . com / ? page ID = article & article ID = 51 >
Author :	Júlio Emílio Diniz-Pereira
Journal for Critical Education Policy Studies Volume 3 , Number 2 (October 2005) **ISSN 1740 – 2743**	

♦ **مجلة قضايا معاصرة في التربية (Current Issues in Education)** :

وهى مجلة إلكترونية تصدر سنوياً ، فتقدم معلومات عن التوثيق وفقا للنموذج التالي :

Citation Information
Middleton, J. A. (2000 , February 1) . From manuscript to multimedia : How technologies transform education research . Current Issues in Education [On – line] , 3 (2) . Available : http : // cie . asu . edu / volume 3 / number 2 / index . htm l

♦ **المجلة البريطانية لتكنولوجيا التربية :**

وهي مجلة تصدر وتُنْشَر كمجلة مطبوعة ؛ ثم توضع بعد ذلك علي الإنترنت كخدمة للمشاركين فيها ، وهي تقدم أسلوب التوثيق في نفس المقال ، ويلاحظ أنه لا يتضمن الموقع علي الإنترنت ، ولكن يمكن للباحث أن يضيف إلي التوثيق تاريخ الإطلاع والموقع إذا كان قد تم الوصول إلي النسخة الإلكترونية وليست المطبوعة .

To cite this article
Koper , Rob & Tattersall , Colin (2004) New directions for lifelong learning using network technologies . *British Journal of Educational Technology* 35 (6) , 689 – 700 . doi : 10 . 1111 / j . 1467 – 8535 . 2004 .00427 . x

ويقدم الملحق المرفق نموذجاً للتوثيق الذى تقدمه مجلة التعليم العالي (Higher Education Quarterly) وتصدر عن دار نشر (Blackwell Synergy) وهى مجلة مطبوعة وتتاح علي الإنترنت للمشتركين فقط - ؛ وفي مثل هذه الحالة وفي حالات أخرى غيرها فإن دور النشر تقدم نسخة مجانية من إحدى إصداراتها كعينة للإطلاع عليها مجاناً بل وطباعتها أيضاً عند زيارة الموقع .

وقد قدمت مجلة (Cybrarians Journal) عرضاً تفصيلياً لأساليب صياغة الاستشهادات المرجعية بمصادر الإنترنت وقائمة وببليوجرافية تحصر مجموعة من مصادر ومواقع الإنترنت حول هذه الصياغة ، وقسمت المواقع في القائمة وفقاً لأساليب صياغة الاستشهادات ؛ وهي :

- أسلوب الجمعية الأمريكية للغات الحديثة (MLA) .
- أسلوب الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA) .
- أسلوب جامعة شيكاغو .
- أسلوب جامعة كولومبيا .
- أسلوب مجلس محرري علم الأحياء (CBE) .
- معيار الأيزو .

وأضافت إلي ما سبق مجموعة من المقالات والقوائم الببليوجرافية المرتبطة هذا المجال[١٤] .

والجزء التالي يوضح الفرق بين التوثيق للمصادر المطبوعة وتوثيق المصادر الإلكترونية وذلك بالتركيز علي " **أسلوب الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA)** " ، " **أسلوب الجمعية الأمريكية للغات الحديثة (MLA)** " ؛ باعتبارهما من أكثر الأساليب والنظم شيوعاً واستخداماً في المجالات الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، وذلك بالإضافة إلي الإشارة إلي معيار الأيزو وعناصره الأساسية .

أولاً : نظام الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA) :

يعتمد هذا النظام علي ذكر الاسم الأخير للمؤلف وتاريخ المرجع ، ويأتي تاريخ المرجع مباشرة بعد الاسم الأخير للمؤلف ، وإذا كانت المعلومة منقولة نصاً فلابد من ذكر رقم الصفحة مع كتابة (ص) قبل الرقم ، وتتميز هذه الطريقة في التوثيق بأنها تسمح للقارئ بالتعرف علي مدى حداثة المرجع بمجرد ذكر اسم المؤلف ؛ كما يتم كتابة قائمة المراجع في نهاية البحث مع بداية صفحة جديدة ، حيث تكتب المراجع بالاسم الأخير للمؤلف أولاً واختصار اسمه الأول وبجوار تاريخ المرجع ؛ وترتب قائمة المراجع ترتيباً أبجدياً ، وبدون ترقيم[١٥].

مثال :

Ramies , A . (1999) Kevs For writers : a brief handbook . New York : Houghton .
أي :
الاسم الأخير ، اختصار الاسم الأول . (التاريخ) عنوان الكتاب . مكان النشر : الناشر .

يتضح من المثال السابق اختصار الاسم الأول للمؤلف ، كما أن الحروف صغيرة في كلمات العنوان ما عدا أول حرف كبير (Capital) ، كما أن سنة النشر توضع مباشرة بعد اسم المؤلف .

أما بخصوص المصادر الإلكترونية : وخاصة عندما تكون علي شكل مقالات علي الإنترنت من مصادر مطبوعة ، وحيث أن معظم المقالات الموجودة في مجال علم النفس – في الوقت الحالي – هي تكرار للنسخة المطبوعة ومن غير المحتمل إلحاق أية بيانات أو تحليلات بها ؛ فإنه يمكن استخدام نفس المبادئ الأساسية للتوثيق ، إلا في حالة الوصول إليها في شكلها الإلكتروني فقط ، حينئذ يوضع بين علامتي تنصيص " نسخة إلكترونية " [Electronic version] كما في المثال التالي[١٦] :

VandenBos , G . , Knapp , S . , & Doe , J . (2001) . Role of reference elements in the selection of resources by psychology undergraduates [Electronic version] . **Journal of Bibliographic Research** , 5 , 117 – 123 .

في حين أنه إذا تم الرجوع إلي مقال علي الإنترنت نعرف أنه قد تغير واختلف عن النسخة المطبوعة أو تضمن بيانات إضافية ؛ هنا نحتاج إلي إضافة تاريخ الوصول والموقع كما يلى :

VandenBos , G . , Knapp , S . , & Doe , J . (2001) . Role of reference elements in the selection of resources by psychology undergraduates] . **Journal of Bibliographic Research ,** 5 , 117 - 123 . Retrieved October 13 , 2001 , from http : // Jbr . org / articles . htm l

وفي حالة المقالات المنشورة علي الإنترنت من دورية إليكترونية فإنه يتم توثيقها كالتالى :

Fredrickson , B . L . (2000 , March 7) . Cultivating positive emotions to optimize health and well-being . *Prevention & Treatment* , 3 , Article 0001 a . Retrieved November 20 , 2000 , from http : // journals . apa . org / prevention / volume 3 / pre 0030001 a . htm l

وبشكل عام فإن التوثيق من دورية إليكترونية (Online periodical) يكون علي النحو التالى :

المؤلف . (سنة النشر) . عنوان المقال . عنوان الدورية ، رقم المجلد والعدد .تاريخ الإطلاع شهر ، يوم ، سنة ، الموقع .

وفى حالة المستند الإلكترونى (Online document) :

المؤلف . (السنة) . عنوان العمل ، تاريخ الإطلاع شهر ، يوم ، سنة ، الموقع .

ويلاحظ هنا إنه إذا لزم توثيق المرجع الواحد أكثر من سطر ، فإن السطر الأول يبدأ من أول السطر أما الأسطر التالية فتبدأ متأخرة عن السطر الأول بمسافة محددة تتفاوت من نظام إلي آخر ، ويقترح دليل(APA) جعل هذه المسافة ثلاثة أحرف ،

وتترك مسافة عمودية واحدة بين سطرى المرجع الواحد ، ومسافة ونصف بين المرجع والآخر [١٧] .

كما يلاحظ أيضاً أن هناك العديد من الجهات التي تعتمد علي استخدام هذا الأسلوب باللغة العربية ، تقوم أيضاً بوضع الاسم الأخير للمؤلف في حالة المؤلفين باللغة العربية مثل :

جابر ، عبد الحميد ، وكاظم ، أحمد . (١٩٧٨) . مناهج البحث فى التربية وعلم النفس . القاهرة : دار النهضة العربية .

ومن الاختصارات التي تستخدم فى هذا المجال ما يلى : المرجع نفسه (Ibid) ، و (Op.Cit) ، وتعني المرجع السابق .

ثانيا : نظام الجمعية الأمريكية للغات الحديثة (MLA) :

في حالة الوثائق المطبوعة[١٨] :

- يعتمد هذا النظام على ذكر الاسم الأخير للمؤلف ورقم الصفحة عند الكتابة

Raimes , Ann .Kevs For Writers :ABrief Handbook , New York : Houghton ,1990 **أي :** **الاسم الأخير للمؤلف ، الاسم الأول . عنوان الكتاب : مدينة النشر : الناشر ، تاريخ النشر ، (الصفحة)**

وفى حالة الدوريات يكون التوثيق كما يلى :

الاسم الأخير للمؤلف ، الاسم الأول : "عنوان المقال " اسم الدورية ، رقم المجلد والعدد ، (سنة النشر) ، أرقام الصفحات .

يختلف الكتاب المنشور عن الدورية فى ضرورة الإشارة إلي عنوان المقال بين علامتي تنصيص ، ووضع خط أسفل عنوان الدورية .

المصـادر الإلكترونية : من الضروري الوعي بأن بيئة النص الفائق للشبكة لا تغير أسـلوب أداء الـبحث ولكـنها تمـد بالمصـادر بأسـلوب جديـد ، فالـدوريات الإلكترونـية المنشـورة علـي الشـبكة تجعل قائمة المراجع والملاحق والنصوص المساندة الأخرى ترتبط بالمسـتندات المشـار إلـيها فـى حالة وجود أكثر من مؤلف يتم كتابة اسم المؤلف بالشكل التالي[١٩] :

الاسم الأول ثم الأخير بينهما فاصلة . فإذا كان أكثر من اثنين يضاف بعد اسم المؤلف الأول . et al وقبلها فاصلة .

وفى حالة الوثيقة الإلكترونية يجب أن يتضمن التوثيق المعلومات التالية :

اسـم المؤلـف (الاسـم الأخـير أولاً) . عنوان الوثيقة . تاريخ النشر على الإنترنت . تاريخ الإطلاع < الموقع > .

وعند التوثيق من المواقع المهنية يمكن استخدام الأسلوب التالى :

U.S.Department of Education (ED) Home Page . 29 Sept . 1999 . US Dep . of Education . 1 Oct . 1999 < http : // www . ed . gov / index . htm > .

ثالثاً معيار الأيزو ٢ - ٦٩٠

وتقـدم الأيـزو قائمـة مـن المعـايير الدولـية للتوثـيق والاقتـباس لتحديد ووصف مصادر المعلومات الإلكترونية تبدأها بتحديد المصطلحات فمثلاً[٢٠] :

- **المؤلف (Author)** : هو شخص أو جهة مسئولة عن المحتوى الفكرى للوثيقة .
- **الناشر (Publisher)** : هو شخص أو هيئة مسئولة عن إنتاج وتوزيع الوثيقة .
- **العنوان (Title)** : هو كلمة أو جملة عادة ما تظهر في المستند ، يتم الإشارة إليه بواسطتها ، وتستخدم لتحديده ، وغالباً ما تُميِّزه عن أى مستند آخر .

- **المستند** (Document) : هو معلومات مسجلة يمكن التعامل معها كوحدة فى عملية التوثيق ، بصرف النظر عن شكلها و خصائصها الفيزيقية .
- **المستند الإلكتروني** (Electronic document) : هو وثيقة توجد في شكل إلكتروني يمكن الوصول إليه باستخدام تكنولوجيا الكمبيوتر .

وعادة ما تتضمن المستندات والمصادر الإلكترونية بيانات خاصة بالعناصر التالية بشكل إجبارى أو بشكل اختيارى يصل عددها إلي نحو ١٤ عنصراً ؛ وهي :

١ - المسئولية الأساسية (يقصد به هنا المؤلف) .
٢ - العنوان .
٣ - نوع الوسيط .
٤ - المسؤولية الثانوية (اختيارى) .
٥ - الطبعة .
٦ - مكان النشر .
٧ - الناشر .
٨ - تاريخ النشر .
٩ - تاريخ التحديث أو التنقيح .
١٠- تاريخ التوثيق (الاستشهاد ، وهو مطلوب فى الوثائق الإلكترونية ، واختيارى فى غيرها من الوثائق الأخرى) .
١١- السلسلة (series) (اختيارى) .
١٢- الملاحظات (notes) (اختيارى)
١٣- الإتاحة والوصول (مطلوب للمستندات الإلكترونية ، واختيارى فى غيرها) .
١٤- الرقم المعيارى .

أما عن ترتيب هذه العناصر وتنظيمها في سياق عملية التوثيق فتتضح من المثال التالى :

CARROLL, Lewis. *Alice's Adventures in Wonderland* [online] . Texinfo ed . 2.1 . [Dortmund , Germany] : WindSpiel, November 1994 [cited 10

February 1995]. Available from World Wide Web : < http : // www . germany . eu . net / books / carroll / alice . html > . Also available in PostScript and ASCII versions from Internet : < ftp : // ftp . Germany .EU.net / pub / books / carroll / > .

وهكذا تتعدد الأساليب التي يتم بها توثيق المصادر المطبوعة والمصادر الإلكترونية ، وقد يرى الباحث استخدام الأسلوب الذى يناسبه للتوثيق ، والمهم الالتزام بالنظام المستخدم فى البحث كله .

وعادة ما تقدم الجامعات من خلال خدماتها المكتبية التي توفرها للطلاب أسلوب التوثيق الذي توصي بالالتزام به ، ونماذج متعددة من مختلف المصادر لكيفية التوثيق باستخدام هذا الأسلوب ، فجامعة جنوب فلوريدا علي سبيل المثال تقدم لطلابها توجيهات حول استخدام أسلوب الجمعية الأمريكية لعلم النفس : (APA - Sample Bibliographic Citations) ، وجامعة أنديانا تقدم لطلابها ممن فيهم الطلاب علي مستوي الدرجة الجامعية الأولي توجيهات بخصوص استخدام أسلوب الجمعية الأمريكية للغات الحديثة (MLA Style) فى توثيق المصادر الإلكترونية ، وهكذا تقوم كل جامعة بشكل أو بآخر بتقديم توجيهات لطلابها حول الأسلوب المطلوب استخدامه في التوثيق[٢١] .

كيفية البحث فى الإنترنت :

نظراً للعدد الهائل من المنظمات التي تمتلك اليوم مواقع على الإنترنت ، "فإنه يمكن استخدم محركات البحث (search engine) حيث يمكن إدخال كلمة أو جملة ترتبط بما ترغب في البحث عنه ، ومن ثم سوف تظهر المواقع المرتبطة بالمعلومات التي قمت بإدخالها "[٢٢] .

وتتعدد أدوات (أدلة) البحث على الإنترنت وتتزايد يوماً بعد يوم ، حتي أن البعض يرى أن هذا التعدد والتزايد المستمر يُعد من بين المشكلات والعوائق التي تقف أمام مستخدمي الإنترنت ؛ ولعل من أهمها ما يلي[٢٣] :

- (Yahoo)
- (Web)
- (Crawle)
- (Lycos)
- (AltaVista)
- (Excite)
- (Infoseek)
- (google)
- (Go)
- (Findarticles)
- (Eric)
- (MSN)
- (Search.com)
- (SNAP)
- (Hotbot)

ويمكن أن يتم البحث عن كلمات أو عبارات بالضبط كما هي مُدخلة ، ولكن ذلك يشكل مشكلة عندما يكون للكلمة أكثر من معني ، وحتى لا ترد إلينا المئات من النتائج عديمة الفائدة والتي لا تخدم استفسار المستخدم فقد وجدت طرق أخرى ، ومن بين تلك الطرق المستخدمة طريقة استخدام التساؤلات المباشرة (natural languages queries) .

والفكرة هنا أنه بدلاً من البحث عن كلمة أو عبارة ، فإنه يمكن أن يسأل المستخدم عما يُريد بنفس الطريقة التي يسأل بها صديقاً له يقف إلي جانبه ، ومن أشهر آلات البحث التي تستخدم هذه الطريقة هي (Askjeeves . com) ، إذ تعمل هذه الآلات مع التساؤلات البسيطة وهي تتطور بشكل مستمر .

من الممكن البحث فى الإنترنت بواسطة " **محركات البحث** " ، وكذلك في المواقع التي تحتوى علي قوائم أو مصادر بحث ، ويتضمن البحث فى الإنترنت الخطوات التالية[٢٤] :

١ - حصر الموضوع المراد البحث عنه ووصفه : وضع كلمات مفتاحية (دالة) وتصنيفات مختلفة له .

٢ - البدء بالمواقع المعلومة أو تلك التي سبق مراجعتها .

٣ - استخدم البوابات المحترفة التى قد تحتوى علي قوائم و كشافات للمواضيع .

٤ - استخدام محرك البحث (Search Engine) .

٥ - عند استخدام **محرك البحث** يتم إدخال الكلمات الدالة أو المفتاحية .

٦ - إيجاد أفضل خليط من الكلمات المفتاحية يساعد علي تحديد مكان وجود المعلومات المطلوبة .

٧ - إدخال الكلمات المفتاحية إلي محرك البحث .

٨ - مراجعة مجموعة النتائج التي أظهرها محرك البحث ، إذا كان هناك الكثير جداً من النتائج (وصلات مواقع) يتم إعادة البحث بإضافة المزيد من الكلمات المفتاحية ، وإذا كان هناك القليل من الخيارات (الوصلات) يتم إلغاء بعض الكلمات المفتاحية ، أو استبدالها بكلمات مفتاحية أخرى .

٩ - مراجعة وصلات المواقع الأولى التي أظهرها محرك البحث ، إذا لم تكن هذه الصفحات ذات فائدة يتم مراجعة الكلمات المفتاحية لوضع وصف أفضل .

١٠- استعمل خيارات البحث المتطورة فى محرك البحث (Advanced Search Option) وتتضمن خيارات البحث المتطورة تشكيلات ومجموعات الكلمات المفتاحية ، والمواقع التي تتواجد فيها الكلمات المفتاحية مثل : عنوان الفقرة الأولي ، واللغات التي يتم البحث فيها ، والمواقع التي تحتوى علي ملفات وسائط الصوت والصورة المتعددة ، وكذلك التواريخ التي تم فيها إنشاء المواقع أو تحديثها .

١١- من المهم استعمال عدة محركات بحث . لأن كل واحد من محركات البحث هذه تستخدم قاعدة بيانات مختلفة ، وبعض محركات البحث(Meta) تقوم عملياً بالبحث فى محركات بحث أخرى ، فإذا قام أحد محركات البحث بإعطاء عدد قليل من المواقع ، فإن غيره قد يعطي العديد منها .

١٢- يُنصح بطباعة أو إنزال أى مواد إلكترونية سوف يتم الاستعانة بها ، وذلك تحسباً لعدم إمكانية الوصول إليها فيما بعد .

الخاتمـــــة

ستصبح القدرة علي التوثيق من المصادر الإلكترونية المتعددة ركناً أساسياً ليس فقط من معارف ومهارات الباحث في مجتمع المعرفة ولكن أيضاً من قيم وأخلاقيات هذا المجتمع ، وضرورة من ضرورات بناء الثقة في استخدام الجميع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ..

ويؤكد ما سبق أن قضايا التوثيق الإلكتروني أصبحت من القضايا الهامة التي تُعقد من أجلها المؤتمرات وتصدر في شأنها العديد من البحوث والتوصيات . ومن ثم تأتي مساهمة هذا البحث من أجل الدعوة لإرساء قواعد التوثيق في البحوث التربوية .

ولما كان محور تركيز الورقة الحالية يدور حول كيفية التوثيق من المصادر الإلكترونية ، ففي هذا السياق قدمت الورقة نماذج من أساليب التوثيق المستخدمة في الدوريات العربية والأجنبية ، وذلك بالإضافة إلي أساليب التوثيق شائعة الاستخدام في مجال العلوم الاجتماعية والنفسية ، مع تقديم بعض المبادئ الأساسية المبسطة التي تساعد علي البحث والإبحار في الإنترنت .

ويتأكد من العرض السابق أن التوثيق هو عملية تطورت مع تطور التكنولوجيا ، ونظراً للتغير السريع فقد تم تطوير الاستخدامات العامة للتوثيق من المصادر الإلكترونية التي تراعي طبيعة هذا الوسيط ، وهو لا يختلف عن الأسلوب الذي اعتاد عليه الباحث في توثيق المواد المطبوعة المعروفة كالكتب والمقالات المنشورة في المجلات والدوريات المختلفة ، والوثائق الحكومية وغيرها حيث يتم إضافة **تاريخ الإطلاع ، وعنوان الموقع** إلي بيانات التوثيق المعروفة . ، ويفهم ذلك ضمناً في سياق عملية التوثيق ، وقد تستخدم بعض الكلمات الدالة ، وتتعدد المصطلحات المستخدمة في هذا الشأن لتؤدي نفس المعنى ؛ فعلى سبيل المثال :

- يسبق **تاريخ الإتاحة** ، أو تاريخ الإطلاع ، أو تاريخ الوصول إلي الوثيقة أو الاسترجاع باللغة الإنجليزية : كلمة (Accessed أو Retrieved) .
- يسبق عنوان الموقع كلمة **متاح علي** والتي ترادف بالإنجليزية :

(Available online at) أو (Available at) أو (from)

١ - إذا كانت الورقة الحالية قد اقتصرت في العرض علي المصادر المعتادة كالدوريات والكتب ، فإن هذا لا ينفي أهمية المصادر الأخرى كالبريد الإلكتروني ، ومجموعات الأخبار وغيرها من مصادر أخرى ظهرت مع ظهور الإنترنت ، وقد يأتي الوقت الذى يتم فيه الاعتراف بتلك المصادر كمصادر مهمة يمكن الاستشهاد بها مع التغير في مفهوم الاتصال نفسه ، فمن المعروف الآن أن دخول الإنترنت قد غير من المفاهيم المألوفة للاتصال ، ولم تعد القضية تنحصر بين ثنائية الاتصال الجماهيرى مقابل الاتصال الشخصى ، بل تم الدمج بين الاثنين بمفهوم جديد يعبر عن الاثنين معاً وهو الاتصال الشخصى الجماهيرى ، ومن هنا يكون من المهم مراجعة أسلوب توثيق المصادر المختلفة .

٢ - أن التوثيق من الإنترنت - من حيث الثقة والاعتراف - هو عملية ترتبط بطبيعة المصدر ، فهناك مصادر تؤخذ من كتب ودوريات مطبوعة بالفعل كما هي وتعرض علي الإنترنت بدون أى تعديل(٢٥) .

٣ - علي الرغم من أن المطلوب من الباحث هو أن يسير علي نمط واحد من بداية بحثه حتى نهايته إلا أنه يكون من المهم أيضاً أن يعرف الباحث نبذة بسيطة عن كل الأنواع السابقة ، والفرق بينها بصفة عامة لأنه سيصادفها فى إطلاعه علي مختلف المصادر . وقد يكون هذا أحد الموضوعات التي ينبغي تدريسها فى مقررات مناهج البحث .

وترى الدراسة الحالية أنه من المهم علي كل جامعة وكل كلية أن تحدد أسلوب التوثيق الذى تتبناه وتعلنه لكل الطلاب ، سواء في الأدلة الخاصة بهم أو فى الخدمات المكتبية التي تقدمها لهم بشكل مباشر وبشكل إلكتروني ، سواءً كانوا من طلاب الدرجة الجامعية الأولى أم طلاب البحث والدراسات العليا ، وأيضا أعضاء هيئة التدريس والمناقشين للرسائل من الخارج . فمثل هذا التحديد يوفر الوقت والجهد ويكون دليلاً ملموساً يظهر مدى إتقان الطالب لمهارات التوثيق ، ويلتزم به كل المتعاملين مع الجامعة .

المراجع

١ - انظر فى هذا الشأن :
- الاتحاد الدولي للاتصالات والأمم المتحدة : برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات ، القمة العالمية لمجتمع المعلومات جنيف ٢٠٠٣ - تونس ٢٠٠٥ ، تاريخ الإتاحة ٢٧ / ١١ / ٢٠٠٥ ، متاح فى :
http://www.itu.int/wsis/docs2/tunis/off/6rev1-ar.doc
- الاتحاد الدولي للاتصالات والأمم المتحدة : "التزامات تونس" ، القمة العالمية لمجتمع المعلومات جنيف ٢٠٠٣ - تونس ٢٠٠٥ ، تاريخ الإتاحة ٢٧ /١١ / ٢٠٠٥، متاح فى : http://www.itu.int/wsis/docs2/tunis/off/7-ar.doc
- بلاجوفيست سيندوف : " نحو حكمة شاملة في عصر نظم الترقيم والاتصالات " ، مستقبليات ، المجلد ٢٧ ، العدد ٣ ، سبتمبر ١٩٩٧ ، ص ص٤٥٩ - ٤٧٢ .

٢ - عبد الله بن عبد العزيز الموسى ، أحمد بن عبد العزيز المبارك : التعليم الإلكتروني ، الأسس والتطبيقات ، مؤسسة شبكة البيانات ، الرياض ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٩٨ - ١٠٠ .

٣ - Helwan University , Scientific Computer Center : International Computer Driving Licence , ECDL / ICDL Training Manual , Module 7 , Information and Communication , Syllabus 3 , 1995 - 2002 Cheltenham Computer Training , Crescent House , p . 5 .

٤ - عبد الله بن عبد العزيز الموسي ، أحمد بن عبد العزيز المبارك : **التعليم الإلكتروني** ، مرجع سابق ، ص ص٩٨ - ١٠٠ .

٥ - Electronic References , APA Style Electronic Media and URLS Accessed , 11 / 11 / 2003 , Available at : http : // www . apastyle . org / elecmedia . htm l

٦ - " Notes and Notation " , The Society for Laingian Studies. Accessed 16 January 2003 , Available at : http : // Laingian· society . org / cetera / index . htm

٧ - Electronic References, APA Style Electronic Media and URLS , Accessed 11 / 11 / 2003 , Available at : http : // www . apastyle . org / elecmedia .htm l

٨ - انظر فى هذه الشأن :

- يونس عرب : قانون الكمبيوتر ، منشورات اتحاد المصارف العربية ، ٢٠٠١ ، تاريخ الإتاحة ١٥ / ١٠ / ٢٠٠٥ ، متاح فى

http://www.arablaw.org/Electronic%20World3.htm

الموقع التالى : http://www.computerhope.com/jargon/jw.htm

٩ - عبد الله بن عبد العزيز الموسي ، أحمد بن عبد العزيز المبارك : التعليم الإلكتروني ، مرجع سابق ، ص ص ٩٨ - ١٠٠ .

١٠- أحمد بلقيس : كفايات التعلم الذاتي ، مقرر GR 101 ، الجامعة العربية المفتوحة ، ٢٠٠٣ ، الكويت ، ص ص ٢٧٦ - ٢٧٧ .

١١- عبد الكريم بجاجة . نحو تحديد سياسة لحفظ الأرشيف الإلكتروني في المدى الطويل .- cybrarians journal - ع ٦ (سبتمبر ٢٠٠٥) .- تاريخ الإطلاع< ١ / ١١ / ٢٠٠٥ >

متاح فى : htm.archive/http://www.cybrarians.info/journal/no6

١٢- " special education " Britannica Concise Encyclopedia . 2005 . Encyclopædia Britannica Premium Service . Accessed 19 Nov . 2005 Available at < http : // cache . britannica . com / ebc / article - 9379248 > .

١٣- Pereira, Júlio Emílio Diniz: Teacher Education for Social Transformation and its Links to Progressive Social Movements : The case of the Landless Workers Movement in Brazil , Journal for Critical Education Policy Studies ,Volume 3 , Number 2 October 2005 , Accessed 11 / 11 / 2005 , Available at < http : // www . jceps . com / ? page ID = article&article ID = 51 >

١٤- أساليب صياغة الاستشهادات المرجعية بمصادر الانترنت : قائمة وببليوجرافية . - cybrarians journal . - ع ٣ (ديسمبر ٢٠٠٤ . - تاريخ الإتاحة < ١٨ / ١١ / ٢٠٠٥ > .

متاح فى :

www.cybrarians.info/journal/no٣ weblio.htm

١٥- سيد الهواري : دليل الباحثين فى إعداد البحوث العلمية ابتداء من اختيار الموضوع حتي وضع البحث فى صورته النهائية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٤٥ – ٤٦ .

١٦- Electronic References , APA Style Electronic Media and URLS , 11 / 11 / 2003 , (http : // www . apastyle .org / elecmedia . htm l)

١٧- أحمد سليمان عودة وفتحي حسن ملكاوي : أساسيات البحث العلمي فى التربية والعلوم الإنسانية ، مكتبة الكتاني ، إربد ، ١٩٩٢ ، ص٣٣٣ ، ص٣٧١ .

١٨- سيد الهواري : دليل الباحثين فى إعداد البحوث العلمية ، مرجع سابق ، ص ص ٤٤ - ٤٦ .

١٩- Modern Language Association of America. MLA Style . - Available at : http : // www . mla . org

٢٠- Excerpts from international standard ISO 690 - 2 , 27 / 11 / 2005 , Available at : http : // www . nlc-bnc . ca / iso / tc 46 sc 9 / standard / 690 – 2 e . htm

٢١- انظر علي سبيل المثال : جامعة إنديانا علي الموقع :
http : // www . indiana . edu / ~ libugls / Publications / electronic _ mla . htm l

٢٢- عبد الله بن عبد العزيز الموسي : استخدام الحاسب الآلي فى التعليم ، ط٣ ، مكتبة تربية الغد الرياض ، ٢٠٠٥ ، ص ص٢١٤ .

٢٣- فوزية بنت محمد أبا الخيل : تاريخ الإتاحة ١٨ /١١/ ٢٠٠٥ متاح في
http : // www . e-arts . cc / internet / home . htm

٢٤- البحث عن مصادر المعلومات عبر الإنترنت: تاريخ الإتاحة ١٨ /١١/ ٢٠٠٥ متاح فى
http : // www . Studygs . net / araic / research . htm

٢٥- Bradford ,Samuel: The description and the benefits of a regular education ,Printed by William Redmayne and to be sold by John Nutt , London , 1700 , accessed 1 / 17 / 2003 , available at : http : // www lib . umi . com / eebquery ? q ... trat Num = 331 & citationList = citations /

ملحق رقم (١)

Higher Education Quarterly

Abstract

Download to reference manager

Alert me when this article is cited

Higher Education Quarterly
Volume 58 Page 280 - October 2004
doi:10.1111/j.1468-2273.2004.00274.x

Volume 58 Issue 4

Administrative Managers – A Critical Link

Celia Whitchurch[1]

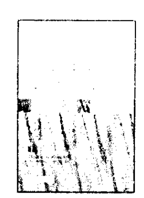
Abstract

Institutional responses to changes in the higher education environment have caused movements in the roles and identities of administrative managers in UK universities. These shifts have highlighted the problem for individuals of balancing traditional public service considerations of administration with institutional innovation and development. Administrative managers find themselves not only acting as independent arbiters, giving impartial advice on the basis of professional expertise, but also becoming involved in political judgements about institutional futures. They increasingly undertake an interpretive function between the various communities of the university and its external partners. As the boundaries of the university have become more permeable, administrative and academic management have inter-digitated, and hybrid roles have developed. In undertaking increasingly complex functions, therefore, administrative managers play a critical role in linking the academic and executive arms of governance in the university.

References **PDF [277KB]**

List of Issues
Table of Contents
◂ Prev Article Next Article ▸

Add to Favorite Articles
E-mail this to a Friend



QuickSearch in:
Synergy
CrossRef
for
Authors:
Celia Whitchurch

Search

Affiliations
[1]King's College, London

To cite this article
Whitchurch, Celia (2004)
Administrative Managers – A Critical Link.
Higher Education Quarterly **58** (4), 280-298
doi: 10.1111/j.1468-2273.2004.00274.x

الفصل الرابع

نحو ميثاق لإعداد الرسائل الجامعية ومناقشتها دعوة لإرساء المبادئ

د . نجوى يوسف جمال الدين

الفصل الرابع

نحو ميثاق لإعداد الرسائل الجامعية ومناقشتها (دعوة لإرساء المبادئ)

الأطروحات أو الرسائل الجامعية - الماجستير والدكتوراه - يمكن تناولها والتعبير عنها باستخدام مصطلحات عديدة ومن زوايا مختلفة ، وباعتبار أن الجامعة هى المؤسسة المنشغلة بالمعرفة إنتاجاً ونشراً وتطبيقاً كوظائف أساسية لها فى البحث (إنتاج المعرفة) ، والتدريس (نشر المعرفة) ، وخدمة المجتمع (تطبيق المعرفة) ، وبالنظر إلى أنها ربما تكون هى المؤسسة الوحيدة التى يقع على عاتقها إعداد الباحثين ، فقد بدا يظهر فى الآونة الأخيرة ، ونتيجة لتفاعل عوامل عديدة ، اهتمام كبير بكل جوانب هذه العملية :

- **إعداداً** : إعداد الرسالة من حيث بنيتها كإنتاج فكرى .
- **تقويماً ومناقشة** : التحكيم كأسلوب يراقب به الوسط العلمى التزام الباحثين بالقيم العلمية .
- **نشراً وتطبيقاً** : وذلك للاستفادة من البحث التربوى كقضية تدخل فى صلب دور الجامعة فى خدمة المجتمع .

ومن هنا يكون من المهم إلقاء الضوء على كل هذه الجوانب معاً وفي وقت واحد ، أى إعداد الرسائل ، ومناقشتها ، والاستفادة منها ، كرؤية مكتملة لدورة البحث العلمي ودور الجامعة المعرفى ، فإذا جاز هنا استخدام لغة الاقتصاد (الإنتاج والتوزيع والاستهلاك) نكون بصدد قضايا إنتاج المعرفة ، ونشرها ، وتطبيقها ، أى البحث التربوى إنتاجاً وتقويماً وتطبيقاً ، وهو ما سبق التعبير عنه بوظائف الجامعة وأدوارها الثلاثة كما هو متعارف عليها اليوم .

وفي البداية لابد من الإشارة إلي أهم العوامل التي أدت إلي تركيز الضوء وتأكيد الاهتمام بكل هذه الجوانب فى السنوات الأخيرة ، أكثر من أى وقت مضي ، وتزايد الحديث الدائر حول الجودة والعدالة في إعداد الرسائل الجامعية ومناقشتها ، وضمانات الاستفادة منها ؛ إنها عوامل عديدة متفاعلة ، عوامل هيكلية بنيوية حدثت وتحدث نتيجة تغير في بنية المجتمع وبنية الجامعة نتيجة الثورات المتتالية ، بل واندماج تلك الثورات معاً ، ثورة المعلومات والاتصالات ، والثورة فى فهم العقل البشرى ، والاتجاه نحو مجتمع المعرفة **وما وراء المعرفة** ، وانعكاس ذلك وتزامنه مع حدوث ثورة فى داخل الجامعة بتوجهها نحو تبني نُظُم ضمان الجودة وثقافة السوق فى كل أنشطتها بما فيها دورها في البحث وإنتاج المعرفة ، وفيما يلى المزيد من التوضيح :

التوجه نحو المساءلة وإثبات الكفاءة والفاعلية على مستوى الجامعة :

علي الرغم من الاعتراف باستقلالية الجامعة - كمبدأ قديم ظهر منذ القرون الوسطي ، ويعنى من منظور البحث العلمي ، أن الجامعة قادرة علي إنتاج المعرفة ونشرها بالأسلوب الذي يبدو لها مناسباً ، بكل ما يتضمنه ذلك من الاعتراف بحاجة منتجي المعرفة إلي التمكن من العمل وفق برنامجهم الخاص فلا يخضعون سوى لتقويم أندادهم دون أى تدخل خارجي - إلا أن الجامعة قد تعرضت أثناء مسيرتها الطويلة عبر الزمن إلي ضغوط عديدة داخلية وخارجية محلية ودولية ظهرت بوضوح فى العقد الأخير من القرن العشرين وانعكست ملامحها في جوانب عديدة منها علي سبيل المثال[1] :

- ظهور نظام إنتاج المعرفة الموزع (distributed knowledge production system) ، الذى يرتكز علي إنتاج المعرفة فى سياق التطبيق ، وفى إطار أساس عريض من نُظُم ضبط الجودة مع تعزيز المُسائلة الاجتماعية .
- التأكيد علي دور الجامعة في خدمة المجتمع .
- اعتبار التعليم الجامعي حقاً وليس امتيازاً .
- تنويع التعليم الجامعي بين تعليم جامعى حكومى ، وتعليم جامعى خاص .
- تغير نوعية طلاب التعليم الجامعى .
- التطور التكنولوجى السريع وظهور شبكات المعرفة .
- العولمة .

وغير ذلك من عوامل تفاعلت كلها معاً ، وأدت إلي التأكيد علي ضرورة تقويم نتائج التعليم الجامعي من خارجه ، وفي ضوء معايير اجتماعية أكثر منها معايير فكرية بحتة .

واتسع مفهوم التقويم والمساءلة (Accountability) ، وقياس العائد ليرتبط بمراقبة مجمل وظائف الجامعة بما فيها البحث العلمى ، وتم التأكيد علي ضرورة تأدية الحساب ليس فقط بالمعنى الإدارى ، ولكن أيضاً من زاوية أعم وأشمل تتناول الصلة بين الغايات والوسائل آخذة في الاعتبار متطلبات الجامعة والمجتمع ، لتُصبح الجامعة في النهاية مطالبة بأن تؤدى الحساب لمراجع ومؤسسات خارجية شتى ، وتكون مسئولة أمام المجتمع عن الوظائف التي تضطلع بها ، وعليها أن تثبت للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية فاعلية عملها ، وتعطي الدليل علي عدالة عملياتها الداخلية في اتخاذ القرارات ، و يجرى اليوم البحث عن كيفية تحقيق التوازن الأمثل بين الاستقلالية والمساءلة ؛ لتبدأ كل الدول مع بداية الألفية الثالثة في إصدار قوانين بإنشاء هيئات قومية لضمان الجودة .

التوجه نحو ضمان الجودة :

وإذا كان تعريف الجودة كما هو موضح في نصوص القوانين الصادرة بإنشاء هيئات قومية لضمان الجودة والاعتماد تعنى : " درجة استيفاء المتطلبات التي يتوقعها العميل أو تلك المتفق عليها طبقا لمعايير محددة " (٢) ، فإن هذا يعني أنه قد بدأت تظهر في داخل الجامعة مجموعة من الاتجاهات الجديدة التي تحكم الممارسة ، فالتركيز علي ضمان الجودة يعني التركيز علي **حقوق المستهلك** ، وفي سياق الجامعة يُنْظر إلي الطالب باعتباره مستهلك يدفع وليس مُتَلَقٍ لخدمة الرفاهة .

ومن ثم فإن هذا الموضوع يصبح بمثابة ثورة دخلت بين جدران الجامعة وحولتها من برج عاجي إلي مؤسسة ترتبط بثقافة السوق ، وهذا الارتباط ليس مجرد إقامة علاقات تبادل مع سوق العمل (مثل : قطاع الصناعة وقطاع الأعمال) كأن تقوم الجامعة بإعداد خريجين قادرين على الوفاء باحتياجات سوق العمل ، وتقوم الصناعة ورجال الأعمال بتقديم الدعم الفنى والمالى ، ولكن قد تتجاوز هذه العلاقة البسيطة للأخذ والعطاء بين الجانبين لتتضمن بالإضافة إلي ذلك تبنى أساليب وثقافة السوق فى العمليات الإدارية والممارسات التى تتم داخل الجامعة ، **حيث يتضمن التركيز علي : حقوق المستهلك ، وضع محكات ومعايير واضحة وعمليات ظاهرة ، وشفافية في الإجراءات** ؛ ومن هنا أصبح التركيز علي ضمان الجودة ووضع المعايير عملية تشمل كل جوانب المنظومة الجامعية ، فلا تقتصر علي طلاب الدرجة الجامعية الأولي ولكنها بدأت بالإضافة إلي ذلك تنتقل إلى طلاب الدراسات العليا ، ومناقشات رسائل الماجستير والدكتوراه ، وحيث ينظر إلى تطوير التقويم على أنه أقوى أداة لتغيير التعليم العالي .

ولا يعتبر التوجه نحو المساءلة والمحاسبة وضمان الجودة الشاملة في العمل الجامعي (وفي القلب منه الوظيفة البحثية للجامعة) هو العامل الوحيد نحو رؤية هذه الممارسات من منظور جديد ، ولكن - كما سبقت الإشارة - تفاعلت عوامل عديدة داخل الجامعة وخارجها .

التفجر المعرفى وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :

إن اندماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعتبر بمثابة الفرصة والتحدى في آن معاً ، فقد أوجدت التكنولوجيا الأداة لمواجهة التحدى من خلال النمو السريع في تكنولوجيا المعلومات والشبكات والنشر الإلكتروني ، والذى أدى إلي توصيل المعرفة والعلم الجامعي لكل راغب فيه وقادر عليه ، ليس فقط إلي عتبات المنازل ، ولكن عند أطراف الأصابع ، وفى نفس الوقت تحقق الاتصال العلمي بين العلماء في كل مكان ، وغيرها مما كان له انعكاس كبير علي إنتاج البحوث ونشرها وتوظيفها ، وأيضاً على عمليات النشر والتوثيق ؛ بل وأكثر من ذلك الوصول إلي المستفيد من البحث التربوى فى مكانه والتواصل معه من أجل الحصول علي تغذية راجعة فورية ، وربما يكون الأثر الملموس والأكثر وضوحاً اليوم هو انعكاس استخدام الإنترنت الذى فرض نفسه كمصدر لا غني عنه للحصول علي المعرفة ، علي النشر العلمي وكيفية توثيق المصادر الإليكترونية .

الثورة فى فهم الإنسان لعقله :

الثورة فى فهم الإنسان لعقله - أو الثورة العقلية - وتعني هنا حدوث تطور غير مسبوق في فهم الإنسان لعقله ، إذ يؤدى الفهم الجديد للعقل البشرى إلي ميلاد أساليب فعالة للتحكم فى سلوك الإنسان ومشاعره وذكائه ، بصورة تجعل قيم المهارة الذهنية ، وكيفية التحكم فى السلوك ، وهندسة الشخصية وتنمية القدرة علي التواصل مع الآخرين ، وتعليم القدرات الانفعالية وفهمها ، والحصول علي الثقة بالذات ... تحتل مرتبة أعلي في سلم القيم والمهارات ، وسيتم التركيز عليها في السنوات المقبلة ، لذا يعتبر **التعليم والتعلم** هو الأساس في هذه الثورة ، وقد عُرف ذلك منذ عقود بالتعلم من أجل التدريب علي الإحساس بالذات ، وديناميات الجماعة ، وجماعات المواجهة (**Encounter groups**) التي تعلم المشاركين فيها اكتشاف أعماقهم والانتباه إليها ... حيث الانتباه هو أول خطوة من خطوات التعلم ويعتبر أحد مقتضياته ويحدث بفعل وجود مثيرات خارجية ، ويرتبط ذلك بشكل أو بآخر بالتعلم من الخبرة والتأمل في الممارسة .

وكما يشير **جون ج . تايلور** فى كتابه " **عقول المستقبل** " إن فكرة البقاء للأصلح فى الحياة البدائية قد حل محلها اليوم فكرة **النجاح للأصلح** ... والأصلح هو الأكثر ذكاءً ، فالثورة العقلية حولت المنافسة من أعمال العنف الجسمانية إلي مرحلة جديدة يتسع فيها استخدام العقل ، فإذا كانت الثورة الآلية قد ساعدت علي تطويع الإنسان للبيئة ، فإن الثورة العقلية تساعده علي تطويع المنهج العلمي للسيطرة علي العقل وعلى الآخرين لتحسين الذكاء(٣) .

ظهور قيم ما بعد الحداثة ، ومجتمعات ما بعد المعرفة :

مع تفكك المجتمع الصناعى والبنى القديمة والتوجه نحو مجتمع ما بعد الصناعة ، وما بعد الحداثة ، ومجتمع المعرفة ، انبثقت قيم أخرى تُعبر عن روح العصر وظهرت مصطلحات مثل (Reflexive Modernization) ، باتت تتكرر اليوم فى كل المجالات ، وتعنى فى مجملها " الإيمان بالقدرة الذاتية علي تصحيح المسار من خلال النقد الذاتي (التأمل والتفكير الانعكاسي الانتقادي) بمعني القدرة علي مواجهة ومراجعة الذات لتصحيح المسيرة عن طريق المواجهة مع الأخطاء وهو **التفكير التأملي أو التأمل النقدى** (Reflexive) ، والتخلص من الاستسلام للفهم المادي الميكانيكي للأمور ، وبما يشير إلي الحاجة إلي تطوير عقلية نقدية متسائلة لتصحيح أخطاء العقلية الآلية غير القادرة على فحص وتصحيح مسارها والتى سادت عملية التحديث على مدى القرنين السابقين (التاسع عشر والعشرين) ، وأصبح الصراع المجتمعى الدائر حالياً لا يتمركز حول وجود نقيضين على شاكلة التقليدى والحديث ، بل بدأ يأخذ مداه في سياق تناقضاته الذاتية "(٤) .

وبدأ **المدخل التأملي** (Reflective approach) يُشكل أحد المداخل الأساسية فى التعليم والتدريب بكل ما يتضمنه ذلك من جانب نقدى ، فبالإضافة إلي الجانب المعرفى الذى يركز علي ماذا وكيف ؟ فإن الجانب النقدى يهتم بالإجابة على السؤال لماذا ؟ ومن ثم فهو يتناول عملية التفكير بشكل صريح ، وأصبح يوجد اهتمام كبير اليوم بتنمية مهارات التفكير في كل مستويات التعليم ومراحله(٥) .

وكما يشير محمد أديب رياض غنيمي إلي أنه إذا كانت مجتمعات المعرفة ترتكز على المعرفة كمكون أساسي فى الاقتصاد ، فإن مجتمعات ما وراء المعرفة (Metacognitive

Societies) هى المجتمعات التى تستفيد من المعرفة المتاحة حالياً فى توليد مزيد من المعرفة (تكبير المعرفة) ، ومن ثم فهي تهتم بتحقيق تكامل المعرفة عن طريق إنشاء شبكات المشاركة فى المعرفة ، وتركز علي ضرورة التخطيط للحفاظ على الخبرات المعرفية المتاحة للمؤسسات المختلفة ، وتدريب الأفراد على كيفية توثيق معارفهم وخبراتهم بصورة واضحة(٦) .

وهكذا ففى سياق الثورة العقلية ومجتمعات ما بعد الحداثة وما وراء المعرفة ؛ أصبح التركيز علي وحدات المجتمع الصغري (الفرد والمؤسسة) مع إعطاء اهتمام كبير لتسجيل الخبرات المكتسبة ، وتنمية مهارات التفكير الذهنية ، والتركيز على التأمل والمراجعة الذاتية ؛ كل هذه التغيرات مجتمعة والتفاعل بينها أدى إلى تبني معايير الجودة واهتمام الجامعة بالوصول إلى المستفيد النهائي - طالب البحث العلمي - ومستخدم البحث العلمي .

وهكذا فكل ما سبق من تغيرات داخل الجامعة وخارجها يؤكد التوجه نحو البحث العلمي وتناوله فى كل حلقاته إنتاجاً وتوزيعاً واستهلاكاً ، إنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها ، ورؤيتها من منظور جديد وفى ضوء جديد لإبراز أهم جوانبها ، والمقصود هنا **إعداد الرسائل العلمية ، ومناقشتها ، والاستفادة منها** في عملية تتناول أطراف عديدة في جميع جوانب منظومة البحث التربوى ، وكقضية تمس :

- الباحث التربوى وإعداده .
- المشرف علي البحث .
- المناقش للبحث .
- المستفيد من البحث التربوى ، (المستهلك النهائي كالمعلم في المدرسة ، وطلاب البحث فى الجامعة ، بل والمجتمع ككل) .

وبشكل يؤكد أنها سلسلة متصلة الحلقات يصعب الفصل بينها والنظر إلي جانب واحد فقط دون بقية الجوانب الأخرى .

أهمية الموضوع :

فإعداد الرسائل العلمية ومناقشتها هو مهمة تنفرد بها الجامعة عما سواها من مؤسسات التعليم العالى والمؤسسات البحثية الأخرى ، حيث تتضمن عملية البحث فى أدق معانيها ، وبما تشير إليه من محاولة للوصول إلي المعلومة والاستفادة بها وتوثيقها في

اتجاه إنتاج معرفة جديدة ، وتأتي أهمية هذا الموضوع في أن درجات الماجستير والدكتوراه تقف علي قمة هرم المؤهلات الأكاديمى ، وأصبحت ثروة الدول تقاس بأعداد العاملين في مجال البحث العلمي وخاصة من بين الحاصلين علي درجات الدكتوراه ، كما يتفق الطلاب والمشرفون والمناقشون علي أنها مهمة ليست سهلة وتكلف من الوقت والجهد والمال الكثير فى كل مراحلها .

ويطرح هذا الموضوع - وبشكل مستمر - تساؤلات عديدة تسعي إلى الحصول على إجابة ، والإجابة هنا ليست إجابة واحدة ، ولكن إذا جاز التعبير **" اختيار من متعدد "** إد يتميز هذا الميدان بتعدد الرؤى والمدارس والتيارات الفكرية ؛ وفيما يلى نماذج من تلك القضايا :

أولاً : إعداد الرسالة :

يمر إعداد الرسالة بمراحل متعددة ، ابتداء من اختيار فكرة الموضوع ، والعرض فى الجلسات الخاصة بحلقات البحث (السيمنار) والموافقة علي الموضوع ، واختيار المشرف والتسجيل ، وفى كل مرحلة تُثار تساؤلات عديدة يمكن تلخيصها فيما يلى :

- **عند مرحلة اختيار الموضوع :**
  - علي أى أساس يتم اختيار موضوع الرسالة ؟
  - هل يخضع ذلك لوجود خريطة بحثية ؟
  - ما الذى يحدث عند دراسة موضوعات متعددة التخصصات ؟
- **عند مرحلة اختيار الإشراف علي الرسالة :**
  - ما القواعد والمعايير التي تحكم توزيع الإشراف علي أعضاء هيئة التدريس في القسم العلمي (التخصص - الأقدمية - الأعباء) ؟
  - هل يكون من حق الطالب اختيار المشرف ؟
- **بعد تسجيل الموضوع :**
  - ما طبيعة العلاقة بين الطالب والمشرف ؟
  - هل يقدم الطالب الرسالة عند مراجعتها للمشرف كاملة ؟ أم يسير معه المشرف في كل فصل خطوة خطوة !
  - كيف يتم رفض الرسالة وهي تحت إشراف أستاذ متخصص ؟
  - المسئولية عن الرسالة - الرسالة رسالة الطالب أم الأستاذ ؟

- الباحث ومدى إتقانه لمهارات البحث العلمى وأسلوب التوثيق المستخدم .
- خلفية الباحث في مناهج البحث .

إن إعداد الرسائل العلمية بكل ما تتطلبه هذه العملية من مهارات وقدرات فى مناهج البحث العلمي ، ودقة فى الملاحظة وأمانة في التوثيق والإحالة ، هي قضية متعددة الأطراف ترتبط بمدخلات وعمليات منظومة الدراسات العليا ، وقد أجرينا العديد من الدراسات حول محاورها المتعددة التي تتمثل من بين ما تتمثل فى : نظم اختيار وانتقاء الطلاب ، وإجراءات الإشراف العلمي والمتابعة ، ومتطلبات الحصول علي الدرجة ، والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة من مكتبات ومعامل ونظم إدارية ، والنفقات والتكاليف ، ومدى الحاجة إلى قاعدة بيانات للرسائل والأبحاث العلمية ، وغيرها من جوانب يساعد التفاعل بينها علي رفع الكفاءة وزيادة إنتاجية الدراسات العليا .

وفى سياق التوجه نحو الجودة بدأت تظهر فى الآونة الأخيرة دراسات لوضع المواصفات التى ينبغى أن تتوافر فى الرسائل الجامعية ، كما بدأت بعض الجامعات تُقر القواعد التفصيلية التى تحدد الإجراءات والشروط المطلوبة لكتابة الرسائل[٧] .

ثانياً : المناقشة :

المناقشة - أو الاختبار الشفوى - هى قضية أساسية للاعتراف بالإنتاج الفكرى على مستوى رسائل الماجستير والدكتوراه ، وعلي الرغم من الانتقادات العديدة التي توجه للمناقشة ، إلا أن هناك دعوة لاستمرارها ، وفى ذلك اعتراف بأهميتها ، فالمناقشة هى أكثر من مجرد امتحان لفحص قدرة الباحث علي شرح شفوى لعمله ، وتقديم مؤشرات تشير إلى تعمقه فى المعرفة ، إنها بالإضافة إلى ذلك خبرة تُظهر قدرة الطالب على الحوار الأكاديمى ، والمواجهة والصمود أمام النقد الموجه له من خبير في المجال ؛ كما يبدو من خلال قدرته على الإجابة عن الأسئلة البحثية على مستوى النظرية والممارسة ، وتُظهر في نفس الوقت مدى قدرته على الاعتماد علي ذاته .

ومن هنا وفي سياق الاحتفاظ بالنظام التقليدى لإعداد الرسائل الجامعية الذى يتضمن تقديم الرسالة كوثيقة مكتوبة بالإضافة إلى مناقشة هذا العمل المكتوب فى جلسة علنية (كما هو الوضع في مجال الدراسات والبحوث التربوية بالجامعات المصرية) ، فإن هذه العملية تتناول جوانب عديدة وتثير تساؤلات ترتبط بقضايا مثل[٨] :

- الهدف من المناقشة (تقويم البحث أم الباحث أم الاثنين معاً ؟) .
- طقـوس وإجراءات المناقشة من حيث المدة والأسلوب والنغمة (هل جلسة المناقشة هي احتفال ، أم إشهار وإعلان أم امتحان ؟) .
- أسلوب ومعايير اختيار المناقش الخارجى (بمعنى من الذى يتم اختياره ليكون مناقشاً خارجياً ؟) .
- طبيعة الصلة بين المشرف والمناقش الخارجى .
- معايير اختيار المناقش الداخلى .
- مدى عدالة المناقشة .
- استقلالية المناقشين .
- تعليقات المناقشين .
- تقارير الممتحنين (متي يتم تقديم تقرير المناقشة قبل أم بعد المناقشة ؟) .
- دور المشرف في لجنة المناقشة .
- دور المشرف فى إعداد الباحث للاستعداد للمناقشة .
- مدى حضور الباحث لمناقشات سابقة .
- تأثير المناقشة على النتيجة النهائية .
- الأوزان النسبية لجزءا الرسالة (أى العلاقة بين الوثيقة المكتوبة والاختبار الشفوى المتمثل فى المناقشة) .
- هل المناقشة تقويم تكوينى أم نهائى أم الاثنين معاً ؟
- هل يتغير محتوى الرسالة أثناء المناقشة وبعدها نتيجة التوصية بإجراء بعض التعديلات ؟
- هل التوفيق والنجاح فى المناقشة مسألة حظ أم قُدرة ؟
- قضايا النجاح والرسوب فى المناقشة .
- عبء عضو هيئة التدريس المشرف .
- الجوانب الخاصة بتقويم الرسالة .
- هل تنتمى الرسالة لأكثر من تخصص (Cross Disciplinary) ؟
- بعض المشكلات التى تُثار فى المناقشات والتى يمكن علي الأقل تجنبها أو حتى تقليلها .
- مدى وعى واضعى القواعد بوجهة نظر الطالب والمشرف والمناقش .

فقد بدأت تظهر اتجاهات جديدة لتطوير هذه العملية على مستوى العالم ، وبالنظر إلى أن الطاقة والقدرة علي الإشراف تُعد واحدة من المعايير الأساسية في المنزلة الجامعية ، مع استمرار إعطاء أهمية لتحسين الإشراف ، والتدريب علي مهارات البحث ، وتقويم الرسائل ، فقد بدأ يظهر إلي جوار ذلك اتجاه ينادى بضرورة تطبيق مؤشرات الأداء وضمان الجودة والمعايير فى هذا المجال ، وذلك مسايرة للتطورات التى تحدث فى الأشكال الإدارية بالجامعة (Manegerialism) ، والتأمل في الممارسات (Reflective practice) الذي أصبح يمثل أولوية كبرى من أولويات الثقافة والممارسة الأكاديمية بالجامعة بما فيها الدراسات العليا ورسائل الماجستير والدكتوراه ، وبدأت الأدبيات في هذا المجال تؤكد علي أهمية دراسة العديد من الجوانب الخاصة بالمناقشة وظهرت أبحاث تنادى بضرورة تحرى الجودة والعدالة فى المناقشة ، وترصد لجنة المناقشة من الداخل وتقوم بتحليل ما يدور بداخلها من أسئلة لتقديم موجهات للباحث تساعده علي التنبؤ بنوعية الأسئلة المتوقعة فى لجنة المناقشة ، بينما تركز دراسات أخرى على أهمية تقديم مساندة وتدريب للمشرفين والمناقشين وخاصة الداخلين الجدد إلى هذا المجال ، واختيار المناقش الخارجى ، ويسير بمحاذاة ذلك إنشاء المواقع على الإنترنت لتقديم النصح والمساعدة للباحثين .

وعند النظر إلى المناقشة باعتبارها نوع من التقويم تظهر قضايا تتبلور فى عدة تساؤلات ؛ وتتلخص في :

- من الذى يتم تقويمه ؟
- ما الذى يتم تقويمه ؟
- هل هناك معايير واضحة محددة ومعلنة تستخدم للتقويم ؟

وكجزء من الإصلاح التعليمى وفى سياق ضمان الجودة تم وضع أدلة للممارسة (Code of Conduct) تكون بمثابة معايير أخلاقية أو تحديد مبادئ مشتركة للمساءلة لضمان الجودة الأكاديمية والمساواة والعدالة في التعليم الجامعي(٩) .

والملاحظ أن هذه النوعية من المبادئ والمواثيق أصبحت تأخذ مكاناً واضحاً فى جامعات الدول الأجنبية (Code of practice) ، ويتضح فيها المبادئ الأساسية الموجهة لاختيار وقبول الطلاب ، والتسجيل ، والموافقة علي المشروع البحثى ، ومهارات التدريب والإشراف ، والتقويم والتغذية الراجعة ، وتخضع للتعديل باستمرار لتتضمن

وضـع معـايير للمسـتجدات فـى هذا المجال مثل التعلم الإلكترونى وغير ذلك من أنماط جديدة في التعليم الجامعي[١٠] .

وإذا كـان الجـزء السـابق بحكـم طبيعـته قـد ركـز علـي إعـداد الرسـالة ومناقشتها كحلقـات أساسـية للـبحث العلمي فى الجامعة ، فقد تزايد التأكيد فى نفس الوقت على مسـتخدم الـبحث التربـوى ، بفضـل مـا أتاحـته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إمكانات فائقة للوصول إلى المستخدم النهائى للبحث والتفاعل معه ؛ حتى أصبح البعض يشـير إلى انـتقال التأكـيد مـن الإنتاج إلى الاستخدام ، أى من منتج البحث إلى مستخدم الـبحث بكـل مـا يـرتبط بـذلك مـن تبسـيط المعـرفة وإخـراجها مـن دائرة المتخصصين والوصول إلى المستهلك الرئيسى (المستخدم النهائي) وهذا هو محور الجزء التالى[١١] .

ثالثاً : نشر البحث التربوى- مستخدمو البحث التربوى - :

نظراً لأن الأشكال الحالية لنشر البحوث التربوية تتم من خلال الدوريات والأوراق البحثية التى غالباً ما تكتب للخبراء فى المجال ، فقد ساعدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى السنوات الأخيرة على نشر البحوث للمستخدمين الأقل خبرة مثل المدرسين ، إذ يتيح نشر البحوث من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمستخدم سهولة الاستخدام والوصول لكم هائل من المصادر والأدوات وقواعد البيانات ، وأيضاً المشاركة وتقديم تغذية راجعة .

ليتحول التأكيد فى نشر البحوث التربوية من **الاهتمام بالباحث إلى الاهتمام بالمتلقى** من حيث تسهيل الاستخدام للمُعلم وتشجيعه على المشاركة والحوار مع الباحثين .

ومع أن المُعلم قد يكون هو المستهدف المباشر من تيسير عملية استخدام البحوث التربوية لتحسين الممارسات التربوية ، ولكن الأمر لا يقتصر عليه فقط ، إذ يمكن أن يتيح ذلك الفرصة للخبراء فى المجال والاستفادة من الخبرة الدولية من خلال تقديم تغذية راجعة ودراسات حالة ؛ بل إنه من الممكن أن تتسع دائرة مستخدمى البحث التربوى لتشمل ليس فقط المعلم العامل في الميدان ، والخبير فى المجال على المستوى المحلى والدولى ، ولكن أيضاً تصل إلى المؤسسات الممولة للبحوث ، وصناع السياسة والمديرين والمدارس والهيئات الحكومية والمعلمين المهتمين بهذا الموضوع ، وتحقيق التفاعل معهم وبينهم وأيضاً إلي طلاب البحث .

فالشبكة العالمية للمعلومات أصبحت أداة أو (بيئة) لنشر البحوث بالإضافة إلي كونها بيئة مفتوحة للتعلم (A publishing environments) ، وفي هذا السياق بدأ يجرى الحديث عن إنشاء مواقع على الإنترنت تقرب بين الباحثين ومستخدمى البحث التربوى لمساعدة الجانبين علي الاستزادة من المعرفة ، وترجمة هذه المعرفة إلي ممارسات أفضل كلٍ في سياقه ، فالنشر هنا لن يقتصر فقط على النسخ الورقية ولكن تقديمها لمستخدم البحث بصورة تُمكنه من التحدث والحوار مع الباحث والمتخصص (كما يحدث في حلقات البحث السيمنارات وغيرها) وكل ما يرتبط بذلك من معايير النشر على الشبكة العالمية للمعلومات بشكل يساعد على تحقيق التفاعل مع المستخدم ، وربط كل ذلك بمصادر ومواقع أخرى والبريد الإلكترونى وغيرها مما يحتاج إلي ابتكار أشكال جديدة لنشر ثقافة بحثية ليثير كل ذلك تساؤلات ليس فقط حول مهارات الباحث ولكن أيضا مهارات **مستخدم البحث** من حيث تصميم وتحرير صفحات الويب واستخدام الوسائط الفائقة وغيرها من متطلبات عمليات النشر الإلكترونى .

الخاتمة

يتضح مما سبق تعدد المبررات التى تدعو إلى الاهتمام بالبحث العلمي على مستوى الجامعة وبشكل خاص ما يتعلق منها بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه ، بكل ما تتضمنه هذه العملية من مراحل قد تبدأ باختيار الموضوع وإعداد الرسالة ومناقشتها ولكنها لا تنتهي بالنشر والاستخدام والتطبيق في الميدان ، بمساعدة ما تتيحه التطورات الحالية والسريعة فى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، مع ظهور اهتمام خاص بمناقشة الرسائل ووضع قواعد ومبادئ للممارسة (Code of practice) فى هذا الشأن .

فالمناقشة - كامتحان شفوى - هى تقويم يتضمن إصدار حكم فى اتجاه منح الدرجة العلمية ، ومن ثم تُثير قضايا عديدة منها ما يتعلق بنوعية أسئلتها ، ومنها ما يختص بمواصفاتها وشروطها والمعايير التى تحكمها ، ومنها ما يرتبط بالأعباء المادية والمعنوية التى تسببها للطالب والمشرف والمناقش ، ومنها ما يتعلق بدراسة الملامح الرئيسية للنظام ككل والقوى التى تشكله ، والقواعد واللوائح التى تحكم الممارسة .

وإذا كانت الأسس الحالية والقواعد التى تحكم الممارسة في مصر وكما ينص قانون تنظيم الجامعات في المادة رقم مادة (٩٢) على أن : " تشمل الدراسة لنيل درجة الماجستير مقررات دراسية عالية وتدريباً على وسائل البحث واستقراء النتائج ينتهى بإعداد رسالة تقبلها لجنة الحكم ، ويشترط لإجازتها أن تكون عملاً ذا قيمة علمية - ولا يجوز أن تقل المدة اللازمة لنيل هذه الدرجة عن سنتين - علي أن تحسب مدة الدراسة اللازمة للحصول على الدبلوم الخاصة فى التربية من هاتين السنتين ... هذا بالنسبة لرسالة الماجستير ؛ أما بخصوص رسالة الدكتوراه فينص القانون علي أن : " تقوم الدكتوراه أساساً على البحث المبتكر لمدة لا تقل عن سنتين تنتهى بتقديم رسالة تقبلها لجنة الحكم ، ويجوز أن يكلف الطالب ببعض الدراسات المتقدمة طبقاً لما تحدده اللوائح الداخلية[١٢] .

بكل ما يتضمنه ذلك من هدف عام عريض فدرجة الماجستير هى تدريب على البحث العلمى واكتساباً لمهاراته ؛ أما درجة الدكتوراه فلابد أن ترتكز على الأصالة ، والابتكار ، والإسهام فى المعرفة ، والقابلية للنشر .

ومن كل ما سبق تتضح الحاجة إلى وضع تفاصيل معايير عملية التقويم كعملية تتسم بالشفافية تكون بمثابة **ميثاق للممارسة** بكل ما يتطلبه ذلك من إتاحتها للطالب والمشرف والمناقش ، بل والمجتمع ككل ، وبما يساعد علي تحقيق الجودة والعدالة ويكسبها ثقة المجتمع .

المراجع

١ - انظر في هذا الشأن :

- **أورلندو ألبورنوز** : الاستقلالية وإثبات الكفاءة في التعليم العالي ، في : **مستقبليات** المجلد الحادى والعشرين ، العدد ٢ ، ١٩٩١ ، ص ص ٢٤١ ،٢٥١ .
- اليونسكو : **بحث فى سياسات التغيير والنمو فى مجال التعليم العالي** ، ١٩٩٥ ، ص ١٤ .

Levine , Arthur E. " The Future of Colleges : 9 Inevitable Changes", **The Chronicle of Higher Education**, October 27 , 2000.

٢ - انظر علي سبيل المثال :

- وزارة التعليم العالي : **هيئة ضمان الجودة والاعتماد في التعليم ، وزارة التعليم العالي ، وحدة إدارة المشروعات ، اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد "مسودة القانون "** ، جمهورية مصر العربية ، أبريل ٢٠٠٤ ، ص٢٨ .
- وزارة التربية والتعليم العالي : **منهجية الاعتماد والجودة والنوعية ، الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية لمؤسسات التعليم العالي ، وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية** ، رام الله ، فلسطين ، كانون ثاني ٢٠٠٣ .

٣ - جون ج تايلور : **عقول المستقبل** ، ترجمة : لطفي فطيم ، سلسلة عالم المعرفة ، ٩٢ ، أغسطس ، ١٩٨٥ ، ص ص ٥ - ٢٠ .

٤ - انظر في هذا الشأن :

- عمرو حمزاوي : "الحداثة وما بعدها : بين المخاطرة والتحديث الانعكاسي " ، **صحيفة الأهرام** ، ملحق الجمعة ، ١٤ مايو ٢٠٠٤ ، ص٣ .
- سامي خشبة : " نقد التحديث " ، تصحيح مفهوم "العلم " وتأكيد العقلانية ، **صحيفة الأهرام** ، ملحق الجمعة ، ٧نوفمبر ٢٠٠٣ ، ص٣٤

٥ - ياسر عبد الحافظ علي : " مداخل حديثة لإعداد المعلم وتدريبه - اقتراح مدخل جديد لإعداد المعلم داخل الفصل " ، في : **مجلة التربية والتنمية** ، السنة العاشرة ، العدد٢٥ ، مارس ٢٠٠٢ ، ص ص١٠٦ - ١٥٧ .

٦ - محمد أديب رياض غنيمي : " الإطار العام لخطة متكاملة لتطوير تكنولوجيا المعلومات والإليكترونيات الدقيقة في مصر " ، **المؤتمر الثاني للخيارات التكنولوجية لمصر ، واقع وآفاق التكنولوجيات المتقدمة** ، القاهرة ٥-٦ أبريل ١٩٩٧ ، ص٣ .

٧ - أحمد فهيم جبر : " المواصفات المأمولة والمتوافرة لرسائل الماجستير في جامعات الضفة الغربية ، **مؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني الذي عقده برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية في المدة من ٣ – ٥ /٧/ ٢٠٠٤** ، رام الله ، ٢٠٠٤ .

٨ - انظر في هذا الشأن :

Morley, Louis, Leonard , Diana & David, Miriam: "Quality and equality in British PhD assessment", in: ***Quality Assurance in Education*** , volume 11 , number2 , 2003 ,pp64 –72 .

Trafford , Vemon:" Questions in doctoral Vivas : views from the inside ",in: ***Quality Assurance in Education*** , volume 11 , number2 , 2003 ,pp114-122.

٩ - كرما الحسن : الإصلاح التعليمي : **مؤتمر شركاء في المعرفة : سياسات تطوير التعليم العالي في العالم العربي ، الذي عقد في المدة من ٧ – ٩ ديسمبر ٢٠٠٥** ، كجزء من فعاليات الملتقي الدولي الخامس للتعليم العالي والتدريب والتوظيف ، أكاديميا مصر ٢٠٠٥، القاهرة، ٢٠٠٥ .

١٠- انظر علي سبيل المثال :

The Quality Assurance Agency for Higher Education : Academic Infrastructure : Code of Practice for the assurance of academic quality and standards in higher education ,Second edition ,2004 , accessed 4/12/2005,available at :

http:www.quaa.au.uk/academicinfrastructure/code Of Practice/section1/default.asp

Macquarie University Code of Supervisory Practice Application Research Degree Candidates, accessed 14/12/2005,available at : http : // www . ro . mq . edu . au / Research _ Manual / Appendix 3 . htm

١١- انظر في هذا الشأن :

- جاك ميدوز : **آفاق الاتصال ومنافذه في العلوم والتكنولوجيا** ترجمة : حشمت قاسم،المركز العربي للصحافة، القاهرة ، ١٩٧٩ ،. ص ص ١٢٦ – ١٣٠ .

-ججين إم راسيل: " الاتصال العلمي في بداية القرن الحادي والعشرينججج " ، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** ، العدد ١٦٨ ، يونية ٢٠٠١ .

Davis,N.: Disseminating educational research with IT, Paper presented at **the International conference on Artificial Intelegence in Education**,9,Le Mans,France,July 19 - 23 ,1999 , pp 1 – 7 .

١٢- جامعة القاهرة : **قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لأخر التعديلات** ، الطبعة الثامنة عشرة المعدلة مطبعة جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ص ١٤٩ – ١٥٠ .

الفصل الخامس

ميثاق أخلاقى لإعداد البحث العلمى وقواعده من النماذج العالمية

ترجمة : أ. شحاتة نادى

الفصل الخامس

ميثاق أخلاقى لإعداد البحث العلمى وقواعده من النماذج العالمية

مع الإيمان الراسخ بأهمية التقاليد الجامعية بكل جوانبها ، ومستوياتها ، سواء من حيث علاقة الأستاذ بطلابه فى الدرجة الجامعية الأولى ، أو علاقة الأستاذ بطلاب الدراسات العليا ، أو علاقة الطالب بأساتذته وخاصة علاقته بأستاذه المشرف على رسالته العلمية ، أو هذه العلاقات مجتمعة فى العلاقات داخل الجامعة حيث تبقى العلاقات الإنسانية الأخلاقية ، والقواعد التى يلتزم بها الأستاذ والطالب فى الممارسة الفعلية هى القواعد المستمرة ، وغير المكتوبة ، والتى أرجو أن تستمر عبر الأجيال ؛ فالجامعة أستاذ يُعطى بمعنى الكلمة ، وباحث حقيقى يتعلم ، وقواعد ترتبط بالأمانة العلمية ، وغير هذا كثير مما سوف نحاول معاودة الحوار حوله حتى لا يندثر ، وتذهب جهودنا مع الرياح ؛ والاحتكاك العلمى الإنسانى فى البحث هو أقوى محددات الممارسة ، ومن ثم فالدستور ، أو الميثاق المكتوب الذى نقدمه هنا مترجماً عن جامعة من جامعات العالم دون قصد الاختيار ، فذلك جاء بصورة عفوية لنؤكد أن الجامعة كمؤسسة تعليمية تقع فى أعلى موقع للسلم التعليمى ، أو هى بمثابة التاج الذى يُتوج تعليم خريجى المرحلة قبلها ، والذى تشتد الحاجة إلى أن يجتذب أعداداً أكبر ، ويعلم الأساتذة بالتالى أعداداً مختلفة ، وأجيالاً متميزة تطلب العلم حيث لا بديل ولا مفر من الإضافة العلمية والجديد الذى يقدمه البحث العلمى .

إن الجامعة كمؤسسة مسئولة ومشغولة بالبحث ، كما أنها مسئولة ومشغولة بتعليم الطلاب ؛ هى مؤسسة بالدرجة الأولى تخدم المجتمع بحصادها الذى تخرجه كل عام من طلاب تعلموا تعليماً نرجوه جيداً ، وأبحاثاً تعليمية ملتزمة بكل القواعد الأخلاقية والعلمية أساساً . ومع هذا كان الميثاق الذى ترجمه باحث من الباحثين الشباب إنما هو بمثابة الإشارة للأجيال الجديدة بأن لكل مجتهد نصبب ؛ وأيضا الترجيه للباحثين وخاصة الشباب منهم بأنه حين يلتزم بأية قواعد فذلك لأنه لا مهرب من الالتزام بها حيث أن الجامعة كمؤسسة تعليمية تشتغل بالبحث هى مؤسسة عالية ، صمدت عبر قرون طويلة لأنها قدمت للإنسانية ما تحتاجه ، ولا نقصد هنا العلم والتعليم فقط وإنما الالتزام الأخلاقى الذى لابد وأن يكون هو الركيزة الأولى فى العلاقة الإنسانية الملتزمة داخل الجامعة ، وأيضا مع البحث العلمى ، وأساساً مع المجتمع الإنسانى والعالمى والمحلى الذى نعيش فيه .

وإذا كانت الجامعة الآن تتحول لأن تكون أكثر اهتماماً بالبحث ، وإذا كانت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات سهلت انتقال التعليم عبر الأماكن والمسافات الشاسعة ، إلا أن هذه التكنولوجيا بكل قدرتها الماردة لا تعادل كلمة طيبة أو إيماءة حانية أو نظرة تشجيع صامت من أستاذ لتلميذه الواعد .

إنه الأمل الذى يحدونا كى نسير على الطريق فى ثقة ، وأمل ، والتزام بكافة المواثيق الأخلاقية المكتوبة ، وغير المكتوبة أساسا . وهنا تظل الجامعة منارة للإنسانية ومرفأ للعقول المتوهجة الراغبة فى استمرار العمل والبحث من أجل العلم والتعليم للبشر كل البشر . ومازال اليقين عندى بأن الجامعة هى ضمير الأمة ، فإذا فسد الضمير فسدت الأمة .

والصفحات التالية فيها تفصيلات لقواعد العمل البحثى فى إحدى الجامعات والتى تمت ترجمتها إلى اللغة العربية للاستئناس وليس بهدف أن نقدم رؤية بعيون غربية . فالجامعة وكما هو مكرر ومعروف مؤسسة تعليمية عالمية مثلها مثل العلم الذى تشتغل به وتنتجه وتجدده وتنشره وتحفظه وتحافظ عليه للإنسانية جمعاء .

الميثاق الأخلاقى لإعداد البحوث وقواعد العمل البحثى
جامعة ملبورن (استراليا)

ما يلى ترجمة حرفية للميثاق الأخلاقى لإعداد البحوث بجامعة ملبورن باستراليا ، والقواعد الواجب اتباعها بالنسبة لجميع من يشتغلون بالبحث بهذه الجامعة . وهو القانون (17.1.R8) وهو جزء من الدستور (17.1) ، والاختيار لهذا الميثاق الدستور لم يكن مقصوداً وإنما تم بصورة عشوائية رغبةً فى معرفة القواعد المتبعة حين الاضطلاع بأمانة البحث التربوى فى إحدى جامعات العالم فى محاولة للتعريف بما يدور حولنا ، وخارج حدودنا حيث أن الجامعة لها طبيعتها التى لا تعرف الحدود مثلما يتخطى العلم أيضا كافة الحدود .

المبادئ :

١ - المبادئ المرشدة :

تتضمن قواعد العمل البحثى معايير الأداء العملى و السلوك الأخلاقى المتوقع من كل المشاركين فى العمل البحثى فى جامعة ملبورن (University of Melbourne) اعتماداً على المبادئ المرشدة التالية :

أ) البحث هو عملية سعى وراء الحقيقة .

ب) ينبغى على الباحثين فى كل الجوانب البحثية ما يلى:-

- ⊗ أن يظهروا نوعاً من التكامل والمهنية .
- ⊗ أن يتحروا العدل والمساواة .
- ⊗ أن يتجنبوا الصراعات حول المصالح الخاصة .
- ⊗ أن يضمنوا سلامة القائمين على البحث .

جـ) ينبغى أن تكون طرق ونتائج البحث قابلة للفحص والمناقشة .

٢ - منهج القواعد :

يجب على الباحثين أن يتعرفوا القواعد ويضمنوا قابليتها للملاحظة .

٣ - خرق القواعد :

إن الفشل فى اتباع القواعد يمكن أن يكون مبررا لاتخاذ إجراءات تحقق الانضباط .

٤ - تـوجـيـه :

حينما يشك الباحث فى قابلية القواعد للتطبيق أو تبنى المنهج المناسب ، فيجب أن تُقدم النصيحة من قبل عضو فى الجمعية الفرعية لأخلاقيات البحث التابعة لجمعية البحث والدراسات العليا . ويجب أن تكون النصيحة قائمة على أُسس راسخة .

متطلبات خاصة :

١ - البـيـانـات :

- ⊗ يجب أن تُسجل البيانات بشكل جيد له مراجع مناسبة .
- ⊗ يجب حفظ البيانات بشكل مناسب ، ولفترة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ نشرها .
- ⊗ يجب أن تضع وحدة أو قسم البحث بروتوكولات مناسبة لاسترجاع البيانات .
- ⊗ يجب أن يتبع الباحثين إجراءات استرجاع البيانات .
- ⊗ يجب توافر المنشورات الخاصة بالبيانات ، وأن تكون قابلة للمناقشة مع باحثين آخرين باستثناء البيانات السرية .
- ⊗ تُطبق سرية البيانات حينما تكون لدى الجامعة أو الباحث مخاوف خاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية ؛ فيتقدم الباحث بطلب لرئيس القسم يطلب منه الحفاظ على سرية البيانات ، ويجب على رئيس القسم أن ينصاع لرغبته .

٢ - حقـوق التـأليـف :

أ) تم توصيف المتطلبات الخاصة بالتأليف فى بروتوكول فانكوفر (Vanocouver Protocol) حيث لا يكون الفرد مؤلفاً إلا إذا شارك فى عمل كالتالى :

- ⊗ المشاركة فى تصميم البحث أو تحليله أو تفسير بياناته ، ومراجعة العمل ونقده ، وإعطاء موافقة نهائية على النشر ؛ والمشاركة فى تمويل البحث أو جمع بياناته لا تكفى وحدها لكى يصبح الفرد مؤلفاً . وكذا الإشراف العام على البحث . حيث إن البحث من أوله لآخره يجب أن يكون مسئولية مؤلف واحد على الأقل . وهكذا فإن دور المؤلف فى العمل البحثي يجب أن يكون كافياً حتى يكون له حق فى ادعاء ملكية البحث وتأليفه ، ولا يستثنى أى مؤلف للعمل البحثى طبقاً لهذا القانون إلا بإذن كتابي من باقي المؤلفين الآخرين المشاركين فى العمل البحثى .

ب) حينما يشارك فى العمل البحثى مؤلف مساعد (بموافقة مؤلفي العمل البحثى) يجب أن يُشار إليه كمؤلف منفذ ، وذلك حتى لا يضيع جهده الأكاديمي ، ويكون هناك نوع من التواصل والتعاون .

جـ) حينما يشارك فى البحث أكثر من مؤلف مساعد ، يجب على المؤلف الرئيس أن يناقش ويتفق معهم على ترتيبهم .

د) يجب أن يُضاف المشاركين فى العمل البحثى من غير المؤلفين فى الجزء الخاص بالشكر وبطريقة تتماشى مع معايير العمل البحثى ونظامه ، بالإضافة إلى ذلك يجب أن يضمن المؤلف أن عمل طلاب البحث والمساعدين فى البحث والفنيين قد أُفرد لهم منشور خاص بهم مشتق من البحث الذى شاركوا فيه .

٣ - المنشورات :

أ) لا تُقبل المنشورات التى تزيد عن ورقة واحدة القائمة على نفس المجموعة الأساسية أو الفرعية من البيانات ، إلا إذا كانت متداخلة فى الموضوع البحثى ومشار إليها فى مقدمة البحث السابق ، حيث يمكن أن تكون سلسلة من الأعمال المتداخلة ، أو حينما يكون العمل البحثى مركب وناتج عن أعمال سابقة تمت الإشارة إليها سلفاً .

ب) المؤلف الذى يقدم عملاً مشابهاً لأكثر من ناشر يجب أن يُعلِم كل الناشرين .

جـ) يجب أن تحتوى المنشورات على معلومات خاصة بمصادر التمويل المادى للبحث . والدعم المادى الذى يحمل نوعاً من الحظر على ذكر اسم الممول يجب تجنبه .

٤ - الإشـــراف :

أ) يجب أن يتبع كل قسم أو وحدة بحثية خطوط مرشدة للإشراف على البحث ؛ حتى يتماشى مع المتطلبات من حين لآخر من قبل أعضاء هيئة التدريس .

ب) يجب أن يلاحظ المشرف البحث ويتحمل مسئولياته ، وكذا تقديم النصيحة حتى يكون البحث جيداً .

جـ) يجب أن يعتذر المشرف إذا لم يكن قادراً على تحمل المسئوليات المنوط بها .

د) يجب أن يُزود كل باحث دراسات عليا مستجد بدليل مرشد لعمل البحث ، متضمناً المتطلبات الأخلاقية للدراسات على البشر والحيوانات ، ومتطلبات السرية والصحة الوظيفية والمسائل الخاصة بالأمان .

٥ - تعارض المصالح :

أ) يحدث تعارض المصالح إذا كان لدى عضو هيئة التدريس أو الطالب أو أى شخص له علاقة بالبحث الجامعى مصالح خاصة تختلف عن مصالح الجامعة ويتضمن تعارض المصالح النقاط التالية :

- حينما يمول البحث من قبل هيئة لها مصالح خاصة .
- حينما يكون الباحث أو الهيئة ذات المصالح الخاصة مستفيدة بشكل مباشر أو غير مباشر من النشر غير المناسب لنتائج البحث (متضمنة أى تأخر أو إعاقة خاصة ينشر نتائج البحث) .
- حينما يجرى الباحث تجربة ممولة من قبل شخص أو منظمة ذات علاقة باهتمامات ذات دلالة فى نتائج التجربة .
- الهيئة ذات العلاقة تتمثل فى أى شخص أو هيئة لدى الباحث مصالح مادية بها وتتضمن المصالح المادية مصالح مادية مباشرة أو غير مباشرة أو أى استفادة (مثل السفر ووسائل الرفاهية) وتوفير المواد والتسهيلات والمصالح المادية غير المباشرة هى تلك المصالح أو المنافع المشتقة من أقارب الباحث وعلاقاته العملية أو الشخصية أو طلاب الباحث .

ب) تقع المسئولية الخاصة بتعارض المصالح فى المقام الأول على الفرد ؛ حيث يجب على الباحث أن يوضح تعارض المصالح كالتالى :

- حينما يكون الباحث رئيس قسم ، أو عميد للكلية .
- حينما يكون الباحث عميد الكلية ، أو وكيل الكلية .
- فى كل الحالات التى يكون فيها الباحث رئيس القسم وحينما تجرى أى تجربة بحثية ، يجب أن توضح طبيعة التمويل والعلاقة بين الممول وموضوع التجربة .
- يجب أن يناقش المسئول الخاص بالبحث مثل هذه المسائل مع عضو هيئة التدريس محدداً إجراءات وتحديدات تعارض المصالح ، ويجب أن تدون الإجراءات كتابة وكذا رأى الباحث .

- يجب أن ينصاع الباحث لتوجيهات المسئول البحثى المشار إليه سابقاً بخصوص إدارة تعارض المصالح .
- إذا لم يشارك الباحث بشكل مباشر فى إدارة تعارض المصالح فإن المسئولية تقع على رؤساء الأقسام لكى يضمنوا أن تعارض المصالح فى البحث الخاص بأعضاء هيئة التدريس قد تم تناوله بطريقة مناسبة .
- حينما يكون هناك تعارض مصالح بحثى خاص برئيس القسم فإن عميد الكلية يصبح المسئول عن اقتراح الوكيل المناسب لإدارة مثل هذه الصراعات .
- حينما يكون العميد نفسه فى تعارض مصالح بحثى فإن نائب رئيس الجامعة سيكون مسئولاً أيضاً عن اقتراح الشخص المناسب الذى يُدير مثل هذه الأمور .
- يجب على كل أعضاء هيئة التدريس أن يقدموا تقريراً سنوياً شاملاً عن أنشطتهم الأكاديمية (استمارة رقم HR34) متضمنة إدارة الأمور الخاصة بتعارض المصالح .
- لا يجب أن يكون رئيس القسم مديراً لأى بحث تموله هيئة له علاقة بها أو لديه مصالح مادية مباشرة أو غير مباشرة بنسبة تزيد عن ٥٪ فى هذه المؤسسة إلا إذا كانت هناك مكاشفة كاملة ووافق عليها نائب رئيس الجامعة مستثنياً بذلك القاعدة العامة .
- يجب على نائب رئيس الجامعة حينما يقرر قبول بحث ممول أو تمويل البحث كممثل للجامعة أن يجمع معلومات خاصة بإدارة تعارض المصالح التى يمكن أن تظهر .

متطلبات إضافية :

أ) يجب تضمين أية معايير خاصة بالبحث أو السلوك الأخلاقي المفروض بقوة القانون أو الجامعة المرتبط بنماذج بحثية معينة فى هذا القانون فى تطبيقه للأشخاص المشاركين فى البحث الجامعى ويتضمن هذا ما إذا كانت إجراءات البحث من النوع الذى يتطلب موافقة جمعية الأخلاق لعمل التجارب على الحيوان أو الإنسان ، أو جمعيات السلامة ، حيث لا يجب أن يستمر البحث دون مثل هذه الموافقة .

ب) يجب أن يعد الباحثين قائمة بمنشوراتهم وأن يصرحوا بانصياعهم لنصوص القانون كجزء من تقريرهم السنوى .

جـ) يجب أن يتوخى الباحثون معاملات الأمان لتجنب تعارض المصالح الخاصة بحقوق الملكية الفكرية للجامعة والإرشادات الأخرى التى يمكن أن تتغير من أن لآخر .

سـوء السلـوك :

أ) يحدث سـوء السلوك إذا حدث فشل فى الانصياع لبنود القانون دون تحديد العموميات كالتالى :

- ⊗ ابتداع أو تزييف البيانات .
- ⊗ استخدام أفكار الآخرين أو أعمالهم أو بياناتهم دون تعريف بهم .
- ⊗ الإدعاء غير المشروع لملكية البحث .

ب) بروتوكولات التعامل مع سوء السلوك فى البحث توضح فى سياسة الملاك أو كتيب البروتوكول .

لقـد تمـت الموافقة على هذا القانون في المادة رقم ٧ (٢) من قانون الجامعات عام ١٩٩٤.

الفصل السادس

ما لم يكتب فى بحثى

للدكتوراه

معاناة واجتهاد فنجاح

د . سلمى الصعيدى

الفصل السادس

ما لم يكتب فى بحثى للدكتوراه معاناة واجتهاد فنجاح

فى البداية كم أود أن أذكِّر القارئ كما أذكِّر نفسى بما قاله الإمام الغزالى - وإن اختلف الهدف - : **" الطريق طويلة ، والرحلة شاقة ، والمرشد فيها عزيز "** .

ومن ثم لا يكفى للباحث أن يكون متفوقاً فى دراسته أو راغباً فى استكمال السير فى طريقها ، ولكن أن يكون قادراً على الصمود فى طريق طويلة ممتدة تحفها العقبات والتى لا يتوقع لها أن تنتهى حين إعلان النتيجة والتصفيق من الرفاق وتهانى النجاح بالحصول على الدرجة العلمية ، بل إن الطريق تستمر بعدها ما دام الباحث يملك الإصرار على المواصلة ، والقدرة والأمل .

وبعد أن أعلنت نتيجة المناقشة العلنية فى أكبر قاعات المعهد العلمى بحصول الباحثة على درجة دكتوراه الفلسفة فى التربية مع مرتبة الشرف رأيت أن أتوقف لأسجل خواطر دارت فى عقلى حول سنوات من العمر توج كفاحها بالنجاح والطموح المتجدد فى إنجاز أفضل من أجل الإنسان ، ومستقبل هذا الإنسان فى وطن عزيز دائم على النفس والعقل . ومع هذا أيضاً مستقبل أفضل فى العمل المهنى والحياة العامة .

ولعل الدافع وراء توقفي هنا ومحاولة إلقاء الضوء على رحلة الحصول على الدرجة العلمية من البداية إلى النهاية وتشجيع الباحثين المتطلعين للخوض فى غمار تجربة البحث التربوى والذى على أمل الاسترشاد بها فى طريق طويل ، ومن أجل هدف نبيل هو أقرب إلى المغامرة دون تردد ، ومع أن كل باحث له تجربته الفريدة التى لا تتشابه مع

غيره إلا أن ملامح التجربة قد تشجع الآخرين وتبث فيهم الأمل على القيام بالبحث والاستمرار فيه والمتابعة له والإصرار على أن يكون .

هذا الباحث قبل أن يكون باحثاً فهو إنسان ، وفى رحلة الألف ميل التى تبدأ بخطوة قد يتعرض لضغوط وظروف قد تؤدى إلى جعل تجربته أحياناً صعبة ، وأحياناً أخرى سلسة ، ولا ننسى أن الباحث التربوى هو معلم فى المقام الأول ، ولا يمكن الحديث عن البحث التربوى دون تناول قضايا ترتبط بالمعلم الباحث فى مجال الدارسات العليا وهو بالقطع يختلف عن المعلم فى فصله ومدرسته والذى سبقت الإشارة والحديث إليه وعنه فى فصل سابق .

ولعل التساؤل المطروح للوهلة الأولى لماذا الإصرار على مواصلة الطريق للحصول على درجة الدكتوراه ؟ وهنا وكباحثة فى مجال أصول التربية أستطيع أن أقول بأن العصر الذى نعيشه يتطلب التعلم مدى الحياة لمواجهة متطلبات التنافس العارمة فى عصر العولمة .

وكما هو مشهور يتسم عصر العولمة بالكثير من التغيرات التى فرضت نفسها على كل ما يحيط بنا ، طالت البحث التربوى ، الذى لابد وأن يتجدد فى كثير من جوانبه الشكلية والموضوعية بمايواكب روح العصر، وبما يتناسب والاحتياجات الاجتماعية والظروف الاقتصادية ، والطبيعة الثقافية لكل مجتمع .

كان هذا هو الرؤية التى طاردتنى ، وجعلتنى أحاول اقتفاء أثر من سبقونى ، وتعلمت منهم من أساتذتي الذين شغلت واشتغلت بالتعلم منهم حتى الدرجة الجامعية الأولى .

وفى ضوء الإشارة السابقة إلى أن الباحث فى مجال التربية هو معلم أولاً ، ومهنة التعليم فى الآونة الأخيرة قد طرأت عليها مجموعة من التغيرات التى تنعكس بالضرورة على العملية التعليمية وعلى رؤية المعلم لنفسه ورؤية المجتمع له مما دفع كاتبة هذه السطور إلى عدم الاكتفاء بالدرجة الجامعية الأولى أو الدبلوم الخاصة ، ولكن كان الطموح حافزاً لمحاولة السير فى طريق سبق أن سار فيها من سبقونى ، ومع كثرة عددهم إلا أن معظمهم لم يتوقف ليقدم لنا حصاد تجربته مما شجعنى لأن أحاول إشراك غيرى معى فى قراءة حصاد الرحلة علّه يجد فيها ما يفيده .

بداية الرحلة :

تعود بى ذاكرتى لوقتما كنت فى السادسة من عمرى تقريباً ، وكان اليوم الأول لى فى المدرسة ، وكلنا لا ينسى ذلك اليوم الأول ، كان يوماً جديداً فى حياتى ، مجتمع جديد ، زملاء جدد ، معلمين أراهم لأول مرة ، كان يوماً حافلاً حقاً ، عدت بعدها متسائلة حيرى ووجهت السؤال إلى أمى فى براءة " ماذا بعد المدرسة ؟ أجابت دون تفكير ؛ الجامعة ، سألتها ثانية : " وماذا بعد الجامعة " ؟ أجابت بعدها يحلها ربنا ؛ ولم أستطع أن أفهم بعدها ماذا يعنى هذا ؟ واستمر المشوار ، واستمر البحث عن كيف سيكون المشوار الذى عرفت بدايته ولا أعرف كيف ستكون نهايته أو ماذا ستحمل لى الأيام غير أنى كنت أدرك جيدا وكما ساعدتنى أمى فى أن الطريق يتطلب العمل والإصرار على الاستمرار .

وهكذا أرشدتنى أمى لاستشراف الهدف ، والذى يعتمد على إصرارى فى أن أصل إليه بطريقتى الخاصة ، فمن يضع أمامه الهدف واضحاً يعرف كيف يمكنه أن يصل إليه ، وإن كان المستقبل بالنسبى لى حينئذ كان بمثابة عام مفتوح ليس له سقف .

ما قبل الجامعة :

طوال حياتى الدراسية كانت أسرتى حريصة على أن أكون معتمدة على نفسى فى الاستذكار ، ودورهم فقط ينحصر فى التوجيه من حين لآخر ، والإرشاد فنشأت معتمدة على ذاتى فى إدارة شئونى ، وكان ذلك الدرس الأول لى فى الحياة ، والذى لقنتنى إياه أسرتى .

ومرت سنوات الدراسة فى التعليم قبل الجامعى على الاعتماد على الذات ، فلا أحد بسيف سواه ينتصر .

الجامعة :

بعد الحصول على الثانوية العامة التحقت بكلية التربية ، وكانت مرحلة جديدة فى حياتى ، تركت مجتمع المدرسة بنظامه الصارم ، وها أنا الآن فى مجتمع جديد ، لى فيه حرية حضور المحاضرات ، قراءة الكتب ، مرحلة التكوين الفكرى ، أمتلك حرية اختيار أكون أو لا أكون ، البقاء أو الدوران فى دائرة التكرار والتقليد الأعمى ، التميز أو الاندثار والوقوف فى طابور الآلاف من المعلمين التقليديين .

وهكذا كان على أن اجتهد ، وأكافح مهما قابلتنى من مصاعب ؛ فرحلة النجاح لا تكون مفروشة بالورود هكذا كانت محصلة دراستى الجامعية بلا جدال . دفعنى هذا لأن أحاول البحث عن طريق خاص بى داخل كلية التربية ، فإذا كانت ظروف الحياة ، ومجموع الثانوية العامة فرضت عليّ دخول كلية لم تكن موافقة ميولى كما كنت أتصور حينئذ ، وبتأثير من الأفكار السائدة بين الزملاء والزميلات ، إلا أنى لم أستسلم لهذا الشعور طويلا ؛ حيث بدأت الدراسة تجتذبنى خاصة مع دراسة المواد التربوية فى السنة الثالثة ؛ وبدأت أزيح من طريقى كل ما كان يدعو إلى اليأس ، واندفعت أحاول تحويل مجرى حياتى .

وهكذا كان التفكير مع الذات ، والتحاور معها وبصدق وبوضوح تام ، حقاً واجهتنى أثناء الدراسة عديد من المشكلات منها المادية ، ومنها أزمات نفسية واستطعت التغلب عليها بشراء الكتب من زملاء العام السابق بنصف الثمن أو على سبيل الإعارة وبعدها أعيدها آخر العام ، أو الحرص على الحصول على تقدير لضمان مكافأة التفوق فى الكلية ، وقررت التركيز فى بناء المستقبل ،كنت حريصة على متابعة المحاضرات لأنها السبيل لفهم المادة وبناء علاقة ودية معها ، كما أن ذلك مفيداً فى الاستمتاع بالتعلم خاصة إذا ما كان أسلوب المحاضر ممتع ، وهكذا ولد فى وجدانى الارتباط بحب الدراسات التربوية أكثر من التخصص ، وهكذا عرفت بداية مشوارى فى كلية التربية ، ومن ثم كان التحاقى بالدبلوم الخاصة بعد الحصول على الدرجة الجامعية الأولى .

مرحلة ما بعد التخرج وبزوغ الإرادة الواعية :

سنوات أربع هى فى كلية التربية ، وبعد إعلان النتيجة بالنجاح والحمد لله ، تسلمت العمل فى إحدى المدارس الإعدادية بمحافظة القاهرة ، فى حين كانت الدرجة الجامعية الأولى هى نهاية المطاف لكثير من الزملاء الذين جاءوا إلى الكلية لمجرد الحصول على شهادة جامعية ، وليس لحب العلم فى حد ذاته لم أدع الوقت يمر طويلا قررت الالتحاق بالدراسات العليا ، فكانت الدبلومة المهنية ، ثم الدبلوم الخاصة كما سبقت الإشارة ، وكانت مرحلة إصرار على العمل فاقتربت من أساتذتى فى التربية ، الذين شجعونى على مواصلة طريق الدراسات العليا بالماجستير والدكتوراه ، كنت ومازلت أرى يوم حصولى على الدكتوراه بعيداً ،كما لو كان حلماً ، ولكن على أن أرتقى سلماً لمستقبل فى أمل يتجدد يوماً بعد يوم .

وكانت رحلة الماجستير :

سعيدة أنا الآن لأنى ساعية فى طريق تحقيق الحلم ، ومتعة البحث العلمى ، اليوم أنا من طلاب قسم أصول التربية الذى تعلقت به بسبب رقى معاملة أعضائه معنا فى السنوات السابقة سنوات الجامعة أو الدراسات العليا ، أسلوب المعاملة يحدد الاتجاهات قبولاً ورفضاً ، التعامل مع الأساتذة سيكون عن قرب وبشكل مباشر . وكان أول ما صادفنى وأشعرنى بالحيرة أنه :

لا تجربة :

تكمن صعوبة الماجستير ، فى أن الباحث لا تكون لديه تجربة سابقة ، أو مشابهة لطبيعة دراسة الماجستير ، وعلىّ أن أخوض تجربة جديدة لا عهد لى بمثلها ، وكما خاضها كثيرون من قبلى .

وقررت أن أختار موضوعاً متميزاً لبحث الماجستير ، وأضع له خطة مبدئية لعرضها على السيمينار . ولكى يكون الباحث متميزاً عليه أن يختار موضوعاً مختلفاً متميزاً ، لا من حيث العنوان فقط ، وإنما من حيث المضمون أيضاً ، وعليه أن يفكر ما الفائدة التى تعود على المجتمع من نتائج هذا البحث ؟ وعلى ذلك فالباحث عليه أن يفتش فى أعماقه عن ذاته ، وشخصيته وهويته البحثية ، عليه أن يختار موضوع مختلف يميزه عن غيره ، ويكون له السبق والريادة فيه ، مازلت فى مرحلة البحث عن موضوع ، كيف يمكننى الوصول إلى موضوع مختلف متميز لأعرضه على السيمينار ؟

وقد سمعت أحد الأساتذة أجل له كل احترام وتوقير يقول فى أحد السيمينارات العلمية متعجباً : " يتحير كثير من الطلاب فى رحلة البحث عن موضوع للدراسة بينما الموضوعات كثيرة فى الحياة العملية تناوشهم ويناوشونها فى الفصل والمدرسة ، وأتعجب من عدم رؤيتهم لها وأنها لم تلفت أنظارهم ، فى حين يعرضون على السيمينار موضوعات مكررة ، وقد تكون هزيلة لا إضافة ترجى منها ولا فائدة تعود منها على الباحث والميدان والتخصص " .

وجدتها :

أثناء فترة البحث عن موضوع لرسالة الماجستير ، تعرضت لحادثة نصب ، والجدير بالذكر أن من أوقعتنى فى حبائلها امرأة أمية لا تقرأ ولا تكتب ، ولكن لوعيها بالقانون

استطاعت أن تخدعنى وتنصب علىّ . جلست أفكر مع نفسى أليس من المؤسف والمخجل أن أكون من خريجى الجامعة ، ولا أعرف أبسط القواعد القانونية !! كيف لا أكون مُلمة ولو بالحد الأدنى للثقافة القانونية التى تبصرنى بواجباتى وحقوقى ، وتعصمنى من الزلل فى الأخطاء والعقوبات القانونية !! والقانون لا يحمى من لا يعرف القانون .

عندئذ ، قلت وجدتها .. وجدتها مثلما فعل أرشميدس من قبل !! وكنت أعنى فكرة موضوع الماجستير ، كتبت الفكرة المبدئية لأعرضها على السيمينار ، وكانت حول الثقافة القانونية للمواطن المصرى ، وعرضتها بالفعل على السيمينار ، ولكن توجيهات الأساتذة فى السيمينار قامت بتعديل الفكرة والموضوع بما يناسب قسم أصول التربية وتم تعديلها إلى : **وعى المعلم المصرى بتشريعات مهنة التعليم فى مصر** .

واقتنعت بالفكرة وكنت سعيدة جداً بها لأنها تمس الواقع الفعلى للمعلم المصرى الذى يتعرض أحيانا لبعض الجزاءات نتيجة ضعف وعيه بالتشريعات التى تخص مهنة التعليم وكثير من التشريعات القانونية والمرتبطة بحياته الخاصة وبدوره كمواطن .

وبدأت رحلة البحث بعد التسجيل للموضوع ، ولأن الموضوع جديد ومختلف فقد واجهت صعوبات كثيرة أولها وأصعبها ندرة المراجع ، ومصادر المعلومات ولكنى تغلبت عليها من خلال مقابلة أساتذة كليات الحقوق ، والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ومكتبات كليات الحقوق ومركز معلومات مجلس الوزراء وغيرها .

ولشدة إيمانى بأنه لا يوجد مستحيل ، وإذا ما استخدم الإنسان ذكاءه يمكنه التغلب على الصعاب مهما كانت طالما كان لديه اقتناعاً بعمله ، وكانت له إرادة صلبة ولابد من مصادفة عقبات لست أول من يواجهها ولا آخرهم ، ولو كانت درجتى الماجستير والدكتوراه بالشيء اليسير لحصل عليهما الناس جميعاً . ومن ممن سبقنى لم يواجه صعوبات ؟!! .

واسترجعت دراستى لعلم النفس والتى أوقفتنى على كثير من الحقائق العلمية فى هذا المجال والتى ساعدتنى على الاهتداء بأن كل إنسان لديه ذكاءات متعددة ، كالذكاء الدراسى ، والذكاء الاجتماعى ، والذكاء الرياضى ، والذكاء اللغوى ، وغيرها ... ، بالإضافة إلى الإرادة والقدرة على الاحتمال التى تساعد المرء على أن يعرف ذكاءه المميز ، ويحاول قدر المستطاع أن يوظفه جيداً فى حياته ، وفى مجال عمله .

وكثيراً ما سمعت من أساتذتى وزملائى أن على الباحث ألا يستسلم لليأس ، عندما يواجه بعض الصعوبات ، وقد كان يدفعنى الأمل كلما صادفت مشكلة صعبة بأن طلب العلم فريضة علينا أن نسعى من أجلها ، ومن ثم فإن **الله** سبحانه لا يضيع أجر من أحسن عملاً .

وبعد الماجستير أمر آخر :

بعد تجربة الماجستير ، كنت قد تعلمت الدرس جيداً ، ووفقاً لما يطالب به الكثير بضرورة أن تكون هناك ثورة ، وتجديد فى موضوعات البحوث التربوية .

كيف يمكن للبحث التربوى أن يتطور وهو منغلق على نفسه دون أن يتداخل مع التخصصات الأخرى ؟ سؤال ألح على ذهنى كثيراً .

وليس هذا فحسب ولكن الطامة الكبرى أن الأبحاث التربوية تعيش بمعزل عن الأقسام التربوية الأخرى ، ولا تتداخل مع أقسام تربوية أخرى داخل الكلية نفسها !! يحدث كل ذلك على مرأى ومسمع الجميع بدعوى أن هذا الموضوع تابع لقسم كذا .

وهكذا أغلق كل قسم من أقسام كليات التربية بابه على نفسه ، وراح يجتر أفكاره ، ويكرر نفسه ، ثم نعود ونطالب بثورة فى موضوعات البحوث التربوية !!!

لما كنا فى زمان العولمة ومجتمع المعرفة فإن الاهتمام الموجه للمعلم لابد وأن يتضافر من وجهة النظر هنا ، مما جعل البحث التربوى نفسه فى متناول المعلم ويتم إخراجه بصورة تساعد على توجيهه للمعلم بالدرجة الأولى ويبدأ هذا من اختيار الموضوعات المرتبطة بالمدرسة والتلميذ ولا يكون الهدف من البحث هو مخاطبة صانع السياسة أساساً .

وإذا كان البحث التربوى لابد وأن يوجه بالدرجة الأولى إلى المعلم ، كما أرجو وأتصور فلابد أن يدرب المعلم فى مرحلة الإعداد فى كليات التربية على أن يعرف كيف يقرأ، وكيف يفكر ، وكيف ينقد ، وكيف يناقش بشكل واع ، وبعقلية جديدة تناسب طبيعة واحتياجات المكان والعصر .

ولأن موضوعات المعلوماتية وما يرتبط بها ، هو أحد موضوعات الساعة ، فقد كان لدى شغف لتناول موضوع لرسالة الدكتوراه حول التكنولوجيا والمدرسة فى القرن الحادى والعشرين ، وقرأت فى إحدى الصحف اليومية عن بدء مشروع مصر فى إنشاء شبكة

المدارس الذكية ، وشغفت بدراسة ذلك الموضوع المتميز الذى عرضته على السيمينار ، فى البداية واجهت فكرة البحث رفضاً من السيمينار ، وذلك بدعوى عدم وجود مشرف متخصص فى هذا الموضوع ، كذلك ندرة الأدبيات التى تحوى معلومات عن هذا الموضوع ، ولكنى كنت مقتنعة تماماً بالفكرة ، كما كان لدى تصور وخطة لكيفية تناول الموضوع .

كان علىّ أن أهدأ وأعيد ترتيب أفكارى بعد رفض الموضوع من السيمينار ، ولابد هنا من جلسة مع النفس لإعادة ترتيب الأوراق ، كيف أتصرف ؟ وكيف أواجه الموقف ؟ لابد من الدفاع عما أقتنع به ، وكم كان البحث عن مشرف لإقناعه بما يدور فى عقلى ولأحصل على مؤازرته العلمية أمراً محفوفاً بالمخاطر .

مرحلة البحث عن مشرف وإقناعه بالموضوع الذى اخترته :

توصلت إلى فكرة مؤداها أن الخطوة الأولى هى البحث عن مشرف يتبنى الإشراف على بحث الدكتوراه ، مشرف يتبنى الأفكار الجديدة بأسلوب غير تقليدى ، يسمح للباحث بالحرية الفكرية ، يحترم عقلية الباحث ، وعلى استعداد أن يعاونه ويتعاون معه ، يناقشه ويحاوره ، يرفض ما يقدم إليه ، ويقدم النقد البنّاء ، يرشده إلى الطريق القويم ، يقدر معاناة الباحث ، يأخذ بيده حين تتشابك الطرق . ويسمح وقته بكل هذا دون تهرب أو تعلل .

والحق رحت أتردد على الأساتذة إلى أن وجدت الأستاذ الذى تتوافر فيه كل تلك الشروط من وجهة نظرى ، وطلبت منه أن يتركنى حتى أقدم له ما أطمئن إليه وأعود إليه حين تعوزنى الحاجة ، ووجدته أخيراً حيث كان يعرفنى إبان عملى فى الماجستير ، واقتنع بالفكرة ، والخطة البحثية ، ووافق على الإشراف ، وهكذا كانت الخطوة الأولى لحل المشكلة التى واجهتنى . بالإضافة إلى تحديد المكان الذى سوف أُسجل فيه للدرجة فمازلت باحثة مستقلة لا مرفأ لى .

اختيار الكلية أو المعهد :

" **لا حياة مع اليأس ، ولا يأس مع الحياة** " كانت كلمات مصطفى كامل هذه تتردد دوماً فى عقلى أثناء رحلة البحث التربوى ، فالحياة لن تتوقف عندما توجهنا المشكلات ، فلكل مشكلة حل ، ومن المشكلات وحلها يكتسب الإنسان القوة والصلابة ، وعادة ما تلقى الأفكار الجديدة رفضاً فى البداية ، ولكنها قد تلقى قبولاً عند البعض الآخر .

وقد أرشدنى أحد الأساتذة بمحاولة عرض الموضوع فى كلية أو معهد آخر ، وهذا ما حدث بالفعل ، وعرضت الفكرة على السيمينار فى الكلية الجديدة ، ووافق عليها بعد إجراء بعض التعديلات على الخطة . وبعد التسجيل بدأت بالفعل مشوار البحث وكانت التجربة متجددة المعاناة عذبة المعنى والتى تحوطها فى حنو إرادة صلبة لا تضعف ، بلا تردد ، وسرت فى الرحلة متتبعة الخطوات والمراحل التالية :

مرحلة تجميع الأدبيات الخاصة بالموضوع :

ولعل أول ما صادف الباحثة من صعوبات كان ندرة الأدبيات الأساسية المتعلقة بالموضوع ، وربما كان ذلك سبباً من الأسباب التى جعلت بعض الأساتذة يشفقون علىّ عندما رفضوا الموضوع من قبل ، ولكن الباحث المقتنع بفكرة موضوعه عليه أن يُجاهد فى الحصول على المعلومة ، ولكن ماذا أفعل ؟

شمس المعرفة تشرق من الغرب :

ولعل المشكلة التى قد تواجه المعلم حقيقةً والباحث فى التربية بوجه خاص هو قصور المتاح من الأبحاث والمراجع باللغة العربية ، والتى تحوى أو ينبغى أن تحوى الجديد والمتجدد فى علوم التربية ونتائج الأبحاث المرتبطة بعمله . وهنا لابد للمعلم وللباحث أن يوجه أنظاره إلى حيث تُشرق شمس المعرفة ومن ثم فهو فى حاجة ماسة إلى تعلم اللغة الإنجليزية والتى ينقصه مهارتها الضرورية مما يعوقه عن الوصول إلى الجديد والمفيد حتى ولو كان عند أطراف أصابعه وعلى شبكة الإنترنت . وعلى الباحث التربوى أن يمتلك مهارات كيفية انتقاء وتصنيف المعلومات ، ويراكمها ويحولها إلى معرفة ، وهذا يتطلب أن يتدرب أثناء فترة إعداده فى كليات التربية على ذلك .

وتشرق أيضاً عند أطراف الأصابع ! كيف ؟ عندما يتمكن من مهارات الكمبيوتر ، وبمجرد لمسة واحدة بأصابع اليد على لوحة المفاتيح يستطيع أن يدخل إلى عالم المعلومات من خلال الكمبيوتر وشبكة الإنترنت .

ولابد للباحث التربوى أن يتمكن من أدوات العصر التى تُيسر له الحصول على المعرفة ، ومن أدوات هذا العصر الإلمام بالتعامل مع الكمبيوتر وشبكة الإنترنت ، حيث أصبحت من أهم مصادر المعرفة فى القرن الحادى والعشرين ، كذلك على الباحث التربوى

أن يجيد اللغة الإنجليزية ، فهناك كثير من الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية ، وهذه الدراسات - لاشك - تحتاج من الباحث التربوى أن يجيد مفردات اللغة الإنجليزية لكى يستطيع فهم تلك الدراسات ، كما أن التعامل مع الكمبيوتر وشبكة الإنترنت يحتاج إلى إجادة اللغة الإنجليزية ، كذلك على الباحث التربوى أن يجيد اللغة العربية وقواعدها حتى يمكنه التعبير عما يكتبه بأسلوب جيد وراق ، كذلك تمكنه اللغة العربية من الفهم الجيد لما يقرأه ، كما تمكنه من فهم الآخر ، وامتلاك مهارات التحاور والمناقشة بأسلوب جميل ومقنع .

مـا الحــــل ؟

أولاً : التغلب على مشكلة اللغة الأجنبية :

اللغة هى الفكر ؛ ومن ثم حاولت الباحثة الإمساك بأطراف اللغة الفصحى تمعن فى إتقانها كتابةً وحديثاً ، إذ لم يكن من الممكن أن أسعى لتعلم اللغة الأجنبية دونما اهتمام بلغتى التى سوف أعبر بها عمّا حصَّلته من معرف ومعلومات ، وسوف أستخدمها فى كتابة وعرض التقرير النهائى للبحث ، ومع الوعى بهذا كله كانت مشكلة **اللغة الإنجليزية** من أصعب العقبات أمامى ، وكان من الضروري مواجهتها ، والتغلب على العقبة التى قد تحول دون الانطلاق فى البحث كما أرجو . وطرحت على نفسى فكرة الاعتماد على القاموس وبرامج الترجمة ، إلا أنها لم تثبت نجاحها وكان لابد من مواجهة الموقف بصراحة وشجاعة ، فدراسة اللغة الإنجليزية على أسس سليمة كانت أمراً واجباً ، وإلا فلن أستطيع أن أخطو خطوة واحدة فى مجال بحث الدكتوراه ، حيث المراجع ، والمعلومات على شبكة الإنترنت أيضا باللغة الأجنبية .

وعلى الرغم من وضع الجامعة شرط الحصول على التوفل (TOFFL) كشرط أساسى فى الماجستير والدكتوراه إلا أنه لم يكن كافياً ، فقد اضطررت للانضمام لأحد المراكز المتخصصة فى تعليم اللغة الإنجليزية ، أدرس دورات مكثفة ، لأن الوقت يداهمنى ، وقضيت فى ذلك عاماً بأكمله ، أدرس وأتعلم اللغة الإنجليزية إلى أن وفقني **الله** تعالى، وأنهيت جميع المستويات ، تمكنت بعد ذلك من الإطلاع على الكتب الأجنبية ، والتجول عبر صفحات شبكة الإنترنت التى كانت فى أغلب الأحيان ، وكما هو مشهور باللغة الإنجليزية .

ثانياً : التمكن من أدوات البحث :

لكل بحث أدواته الخاصة ، وتختلف من بحث لآخر - حسب طبيعة البحث وموضوعه فى المقام الأول - ومن الأمور الهامة فى البحث التربوى أنه ينبغى على الباحث التربوى أن يعى ويفهم جيداً كل ما يكتب فى بحثه ، ولا يكتفى بالإشارة إليه كما لو كان غريباً عنه ، ويقف منه موقف المتفرج . ولكنى فى حقيقة الأمر ، لم أكن واعية بذلك فى بداية البحث ، ولكن وجدت نفسى أثناء رحلة الدكتوراه أقوم بذلك ؛ فأثناء القراءة عن تجربة المدرسة الذكية فى ماليزيا - على سبيل المثال - أقرأ عن المعلم فيها لابد وأن يجيد **تصميم مواقع الإنترنت** (web Design) ولغة (HTML) الخاصة بتصميم صفحات الإنترنت ، ووجدت نفسى أفكر : كيف أكتب عن معلم المدرسة الذكية الذى لابد وأن يجيد تصميم صفحات الويب أو أوصى بذلك وأنا بعيدة تماماً عن هذا المجال ؟! وكيف أستطيع نقد والمطالبة بتحديث الموقع الخاص **المدرسة الذكية** دون أن أعرف كيف يتم تصميمه ، فهل الباحث أقل من أن يجيد ما يطالب به الآخرون ؟! إذن علىّ أن أتعلم ذلك مهما كان صعباً .

وبالفعل انضممت لأحد المراكز المعتمدة المتخصصة فى تعليم برامج الكمبيوتر ، وتقدمت للدراسة المكثفة لتعليم تصميم مواقع الإنترنت ، وقد استغرقت الدراسة أربعة أشهر متواصلة .

ولما كانت المدرسة الذكية - من وجهة نظرى - تحتاج إضافة المزيد من التشويق والجاذبية على العملية التعليمية ، من خلال طرق التدريس ، وأسلوب عرض الدرس ، والتعامل مع التلاميذ فى المدرسة ، وجدت أن ذلك يحتاج من المعلم عمل تصور **تعليمى** (سيناريو) بشكل أكثر جاذبية ، وخصوصاً مع وجود التكنولوجيا ، وكيفية تحقيق الاستفادة القصوى منها فى العملية التعليمية ، وكيفية اختيار الألوان المناسبة فى المواقف والأهداف التعليمية ، مستفيدة من التأثير النفسى والدرامى للألوان فى العملية التعليمية ، وجدت نفسى أمام ضرورة دراسة السيناريو ، وانضممت لأحد المراكز المختصة بذلك ، وكم أفادتنى هذه الدراسة فى كيفية توظيف الألوان ، والأسلوب المناسب لتحقيق الأهداف التعليمية المختلفة ، وبذلك دخلت بالتربية إلى عالم جديد عليها أظن أن التكنولوجيا التعليمية الحديثة قد جرَّتنا إليه . وكم كنت أسأل نفسى : لماذا

يشكو الكثيرون من ضعف استيعاب التلاميذ فى الفصول لما يشرحه المعلم بدعوى تكدس الفصول وزيادة عدد التلاميذ فى الفصل ، بينما تمتلىء قاعات السينما بالمشاهدين ، ويفهمون الفيلم ، ويركزون معه جيدا ؟!!

ألا يمكن أن يحدث ذلك فى الفصل كثير العدد فى حالة كتابة سيناريو تعليمى جيد يُراعى فيه حسن انتقاء الألوان ، والمؤثرات الصوتية ، والصور ، وكل ما توفره التكنولوجيا الحديثة فى المدرسة !!

هكذا حاولت أن أدخل من خلال التربية إلى عالم جديد عليها ، فرضته ظروف توفر التكنولوجيا ، من أجل تعليم يحقق بهجة التعلم ، والسعادة لكل من المعلم ، والمتعلم .

وهكذا فإن التمكن من أدوات البحث يمكن أن يفتح أمام الباحث طرقاً جديدة ، وأفكاراً مبتكرة ، يمكنها أن تُساهم فى فتح مجال جديد للبحث التربوى سواء للباحث أو للباحثين من بعده ، ليبدءوا ، من حيث انتهى .

ومن خلال خبرتى فى البحث التربوى وجدت هناك مجموعة من الصعوبات قد تواجه الباحث التربوى بشكل عام منها :

- الباحث التربوى الذى يعمل فى حقل التدريس فى المدارس الحكومية أو الخاصة يواجه الكثير من العنت والمشقة أثناء إنجازه للبحث التربوى ، فإذا طالب بيوم تفرُغ أسبوعياً لإنجاز الدارسة لا أحد يستجيب له ، وإذا طالب بأن يخرج قبل مواعيد العمل الرسمية طالما أنه غير مكلف بحصص آخر اليوم الدراسى حتى يتمكن من الذهاب للمكتبات أو الجهات التى تخص موضوع دراسته يُقابل طلبه بالرفض التام . والأشد من ذلك أن الإدارة المدرسية تُعيق عمله ، وقد يقابل بالعنت والسخرية - والمواقف كثيرة تدل على ذلك - ، كما أنه لا يسمح له بالحصول على أجازته الاعتيادية كاملة فى إجازة نصف وآخر العام للتفرغ للبحث .
- فرض الباحث على المشرف وفرض المشرف على الباحث : وهذا ما قد يُعيق عملية البحث التربوى ؛ فقد تختلف المدرسة الفكرية التى ينتمى إليها الأستاذ المشرف مع اتجاهات الباحث الناشئ ، وهو ما يجهد كليهما ، ويسبغ على العلاقة بينهما جواً من التعاسة البحثية ويضيع الحماس المتبادل بينهما ، وبالطبع يضطر الباحث الناشىء إما إلى الخضوع لرؤية أستاذه ، أو الاصطدام معه أو ترك مجال

البحث التربوى ، أو التأخر فى إنجازه لسنوات وسنوات . وهنا تبرز مشكلة أخرى ترتبط بهذه القضية ألا وهى مشكلة اختلاف المدارس الفكرية بين الأساتذة المشرفين على الباحث نفسه ، مما يسفر عنه اختلاف آراء كليهما ، ويضيع الباحث بينهم ، ويدفع وحده فاتورة هذا الاختلاف الفكرى .

- صعوبة الحصول على البيانات والقرارات الوزارية والنشرات الصادرة من مكتب وزير التربية والتعليم ؛ فالإداريون فى الأرشيف الخاص بديوان عام وزارة التربية والتعليم يمانعون اطلاع الباحثين على القرارات الوزارية كما لو كانت سراً ، حتى بعد أن يثبت لهم الباحث شخصيته ، وإحضاره خطاباً من الكلية المسجل بها للدراسات العليا مختوماً بخاتم الكلية وتوقيع المشرفين ، وموضحاً فى الخطاب أن الباحث فى حاجة إلى هذه النشرات والقرارات الوزارية والبيانات لخدمة البحث العلمى لكن دون جدوى .
- ارتفاع تكاليف الدراسة لطلاب الدراسات العليا وذلك بدءاً من ارتفاع الرسوم الدراسية السنوية فى كليات التربية - فى مصر - ، لدرجة أنها بلغت فى بعض الكليات والمعاهد بضعة آلاف جنيه سنوياً للطلاب المصريين ، وبضعة آلاف دولار لغير المصريين ، وهذا يعنى أن كل عام دراسى يمر على الطالب يعنى أنه مكلف بسداد الرسوم الدراسية عن هذا العام .
- الإنفاق على البحث العلمى بشكل عام صار مكلفاً للغاية وخاصة فى الآونة الأخيرة بدءاً من التردد على المكتبات سواء التابعة للكليات أو الجامعات المختلفة التى غدت تشترط على مرتاديها من طلاب البحث العلمى دفع رسوم سنوية مرتفعة وذلك نظير دخول المكتبة للاطلاع فقط ، هذا بخلاف الرسوم التى يدفعها الطالب لتصوير الأوراق التى يحتاجها من الكتب أو الرسائل العلمية ، أو نظير البحث خلال شبكة الإنترنت وطباعة الأوراق الناتجة عن هذا البحث .
- عدم وجود مؤسسات تمول البحث العلمى أو تساعد الباحث التربوى غير العمل فى كليات التربية بأى نوع من الدعم المادى والتبنى العلمى ؛ فالبحث العلمى خارج أسوار الجامعة أو لمن لا يعملون فيها يتم إنجازه على نفقة الباحث الخاصة ، وكذلك البحث التربوى بطبيعة الحال ؛ على الرغم من أن البحث العلمى والتربوى سوف يعود بالنفع على المؤسسات والأفراد فى الدولة أو هكذا ينبغى أن

يكون من أجل الصالح العام وليس من أجل إرضاء الدوافع الشخصية والطموحات العلمية للباحث ، وينتج عن ذلك اضطرار الباحث إلى تحمل كافة نفقات بحثه وبما يدفع كثير من المتميزين علمياً للتوقف فى منتصف الطريق .

- انفصال كليات التربية عن بعضها البعض ، وضعف مستوى تبادل الخبرات بينها ، رغم المؤثرات العلمية التى تعقد والندوات المختلفة ، ويمكن التغلب عل ذلك من خلال تشجيع فتح قنوات الاتصال بين جميع كليات التربية فى جميع أنحاء الجمهورية وربط هذه الكليات بعضها البعض من خلال شبكة الإنترنت ، بحيث يسهل الاتصال بينها ، وتحقيق تبادل الخبرات .
- إجراءات تطبيق البحث التربوى شاقة ومهلكة ، فهى تواجه بالروتين والبيروقراطية ، وأعداء التطوير والنجاح ، فالباحث التربوى مطالب بمجموعة من الإجراءات الإدارية والأمنية حتى يتمكن من دخول المدرسة لتطبيق البحث التربوى فيها بدءاً من استخراج خطاب من الكلية المسجل فيها بحثه ، مروراً باستخراج خطاب من أمن وزارة التربية والتعليم ، ثم مديرية التربية والتعليم ، فالإدارة التعليمية ، فالمدرسة ومديرها ، والمدرسين والتلاميذ ، حيث يتهرب المعلمون فى المدرسة من مقابلة الباحث ، ولا يهتم بعدد التلاميذ فى المدرسة ، كذلك مدير المدرسة يقف على رأسه وقت تطبيق البحث ، بل ويطالب الباحث بنسخة من الأوراق (أداة التطبيق) بعد الانتهاء من التطبيق يطلب مدير المدرسة أن يقوم بتصوير نسخة مما طبقه الباحث ليكون معه ليطلع عليه لجان المتابعة ، وفى ذلك فقدان لسرية البحث ولكن ذلك ما يحدث بالفعل أثناء التطبيق الميدانى لطلاب البحث التربوى ، وربما يفسر ذلك ضعف مستوى التطبيق الذى يفتقد الحرية البحثية ، والنتائج الدقيقة للبحث التربوى فالجميع يخاف من ذكر الحقيقة .
- فقدان الثقة بين الميدان الذى يتم فيه تطبيق البحث حيث التردد فى المساعدة من المسئولين واللامبالاة من المفحوصين ، وذلك نتيجة أن التلاميذ ، أو المعلمين الذين يطبق عليهم الأبحاث لا يجدون صدى لمشاركتهم بآرائهم ، أو بخبراتهم فى الأبحاث الميدانية ، لأن نتائج هذه الأبحاث يتم ركنها على الأرفف ، ولا تُسهم بشكل فعلى وجاد فى العملية التربوية ؛ ولذلك فقد حدث نوع من الانطفاء الفكرى فى الميدان التربوى ، ولعل ذلك من أسباب إحجام كثير من التلاميذ أو العاملين فى المدرسة من معلمين وإداريين عن التحمس للمشاركة فى الأبحاث التربوية .

- الباحث التربوى يفتقد إلى الاحتكاك بالتجارب الأجنبية فى البحث العلمي ، ويستند إلى تعرفها من خلال مجموعة من الكتب أو الدراسات المنشورة سواء باللغة الأجنبية أو المترجمة ، أما زيارة هذه الدول والاطلاع الفعلي ومشاهدة تجاربها بالفعل فإن ذلك يُعد من ضروب المستحيل ، مهما كان موضوع بحث الطالب فى حاجة إلى الاطلاع الفعلي على هذه التجربة ، والنتيجة خروج أبحاث غير قوية تفتقد إلى كثير من المعلومات .
- اللغة الأجنبية تعد عائقاً أساسياً أمام طالب البحث التربوى ، فكثير من الباحثين فى المجال التربوى يعانون من ضعف فى مستوى اللغة الأجنبية ، ولاشك أن إتقان اللغة الأجنبية لاسيما اللغة الإنجليزية يساعد الباحث التربوى على ترجمة الكتب والدراسات الأجنبية ، والاطلاع على أحدث النظريات والأبحاث فى المجال التربوى ، كذلك اللغة الأجنبية تساعد الطالب على الإبحار عبر شبكة الإنترنت ، والاطلاع على كل ما هو جديد فى جميع المجالات .
- وهناك مشكلة أخرى تواجه الباحث الآن حيث لا يتوفر لدى كثيرين أجهزة كمبيوتر أو أن بعضهم يجهل أساسيات التعامل معه هذه الوسيلة العلمية التى لا غنى عنها لأى باحث كى تصله عبر صفحات الإنترنت طوفان المعلومات الهادرة ونتائج الأبحاث المرتبطة بتخصصه والتى قد تعاونه على الوصول إلى الجديد والمتجدد فى مجاله ، والذى غالباً ما يكون باللغة الإنجليزية ، فمهارات الاتصال ومهارات اللغة الأجنبية أساسية ولا غنى عنها لأى باحث جاد .

دروس مُستفادة وحلول مقترحة يمكن - لمن يهمه الأمر - المساعدة فى التغلب عليها :

- مرونة اللوائح المدرسية مع المعلم المُسجل للدراسات العليا بما يسمح له بالتفرغ يوم واحد أسبوعياً للتردد على المكتبات والمصادر المختلفة والحصول على مادة بحثه .
- أن تضاف إلى كارنيه طالب الدراسات العليا عبارة " **نرجو تسهيل مهمة حامله** " حتى تكون رسالة ضمنية للموظفين لتسهيل المهمة على الطالب فى الحصول على البيانات التى يحتاجها بعد التأكد من إثبات شخصيته .
- تخفيض تكاليف الرسوم الدراسية لطلاب البحث العلمى لتشجيع غيرهم على البحث .
- تخفيض الرسوم الخاصة بالمكتبات لطلاب البحث التربوى ، ويكفى الطالب معاناته فى تحمل نفقة البحث العلمى من كتب ومراجع وأدوات تطبيق ومواد خام ومجهود فكرى ونفسى وجسمى .

- إحداث نقلة نوعية فى كليات التربية من حيث المناهج وطرق التدريس الحديثة المقدمة للطلاب ، وزيادة فترة التربية العملية ، والتدريب على استخدام وتوظيف التكنولوجيا الحديثة بأنواعها المختلفة فى العملية التعليمية ، وإكساب خريجى كليات التربية مجموعة كبيرة من المهارات **مثل** :
  - مهارة حل المشكلات وإدارة الأزمات .
  - مهارة إدارة الوقت واستثماره الأمثل فى الحياة .
  - مهارة فن التحاور مع الآخر . ... إلخ .
- تشجيع المؤسسات المختلفة ، ورجال الأعمال على المساهمة فى تمويل البحث التربوى والإنفاق عليه ، وتوفير الرعاية الكاملة له على اعتبار أن الإنفاق على التعليم إنفاق استثمارى وليس إنفاق استهلاكى .
- الاعتماد على مصادر جديدة لتمويل التعليم والبحث التربوى بهدف رفع كفاءة الباحثين فى الحقل التربوى والاستفادة من المؤسسات المانحة مثل (اليونسكو ، واليونيسيف ، والبنك الدولى ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP) .
- إيجاد آلية تسمح لطلاب البحث التربوى بتطبيق وتجريب النتائج التى توصلت لها الأبحاث التربوية للوقوف على المناسب منها وغير المناسب ، والاستفادة من نتائج البحث التربوى فى العملية التعليمية .
- توفير المنح الدراسية للباحثين التربويين من غير المعينين بالجامعة الذين تتطلب موضوعات أبحاثهم السفر إلى الخارج والاطلاع على التجارب الأجنبية ولا يكتفى فقط بالاطلاع عليها من خلال الكتب والدراسات الورقية والإلكترونية .
- توفير دورات فى اللغات الأجنبية والكمبيوتر لطلاب البحث التربوى فى الجامعات والكليات بأجور رمزية ، حتى يتمكنوا من الاستفادة من أدوات العصر فى مجال أبحاثهم .
- الباحث التربوى يجتهد والنوافذ مغلقة ؛ فلا يجد بعد الدراسة والمشقة نافذة أمل فى الحصول على فرصة عمل أو الترقى لمكانة أفضل ، وهذا الأمل الذى يتمناه الباحث التربوى قد يكون معنوياً ، ولكن دون جدوى ، فليس هناك من يمنحه الفرصة حتى للاستماع إليه ربما يكون فى كلامه ما يفيد .

ماذا بعد الحصول على درجة الدكتوراه ؟

والآن وقد تحولت الرحلة إلى تاريخ بالنسبة لى أجدنى أتشوق إلى المستقبل ؛ وأتساءل ... ماذا بعد الحصول على درجة الدكتوراه ؟

يظن الكثير من الباحثين - خاصة الذين لا يعملون كأعضاء فى هيئات تدريس بالجامعات والمراكز البحثية - أن الحصول على درجة الدكتوراه هى نهاية المطاف فى رحلة البحث ، والجدير بالأسف !! أن كثير من الزملاء يندهشون لحرصى على حضور السيمينارات والمؤتمرات فى أماكن مختلفة قائلين : " لماذا تذهبين لحضور السيمينار ، ألم تحصلى على الدكتوراه ؟ !!

يا للأسف .. أن ينتشر هذا الفيروس الفكرى بين المشتغلين بالبحث التربوى ! فالحصول على درجة الدكتوراه بداية لحياة بحثية جديدة يسعى على هديها المهموم بالبحث التربوى لوضع لبنة فى صرح البحث التربوى ، وللمشاركة فى هذا البناء عليه أن يتسلح بالمعلومات التى تمكنه من تكوين بنية معرفية تُؤهله للمشاركة فى وضع لبنة فى صرح التربية ؛ ولكى يحصل على معلومات حديثة عليه أن يطرُق جميع أبواب المعرفة متتبعاً سير المعلومات من جميع مصادرها المختلفة ، ومن هذه المصادر بالطبع الحرص على حضور السيمينارات العلمية والتربوية ، والمؤتمرات ، والمشاركة فيها ، وعمل المداخلات النقاشية مع الأساتذة فى المجالات المختلفة للحصول على أفكار جديدة ومبتكرة يمكنها أن تُسهم فى مجال البحث التربوى بشكل أو بآخر .

وكم تبلغ سعادة الباحث حين يُقدِّم إضافة جديدة ، أو يكون رائداً لموضوع جديد فى مجال التربية .

إنها ليست تحديات الحياة على اتساعها ، ولكن إحدى المعارك الفكرية التى تمتلئ بها حياة الباحث والتى تميزه عن غيره من الباحثين ... فلابد إذاً من الإصرار على النجاح ؛ فلا يكفى - كما تعلمت - أن يكون الباحث ذكياً ، ولكن أيضاً قادراً فى إصرار على تحمل المشاق .. والصعوبات .. بل والتضحيات من أجل التجديد ، والعمل من أجل الإبداع فى مجال متجدد ؛ ألا وهو مجال التربية والتعليم .

وكانت خلاصة التجربة بالنسبة لى كما سمعتها مراراً تتردد على مسامعى : " **تُقدَّر قيمة الإنسان بما يبذله من عطاء أمام تحديات الحياة** " .

حقا إنها دعوة للعمل والتفاؤل والأمل ... فى مستقبل مشرق ؛ مهما كان الضباب ؛ فالشمس سوف تشرق ... هذه المرة ليست من الغرب ولكن من أعماق الباحث .

الفصل السابع

بحث الفعل والمدرسة كمجتمع للمعلمين الباحثين

د. نادية جمال الدين

الفصل السابع

بحث الفعل والمدرسة كمجتمع للمعلمين الباحثين

انطلاقاً من التغيرات الحادثة فى العالم كله والمنبثقة من التنوع الشديد فى القضايا والمشكلات والصراعات والطموحات التى يموج بها عالمنا المعاصر ، حيث تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى التحولات الاقتصادية دوراً فاعلاً ومؤثراً بصورة جعلت الاقتصاد العالمى اقتصاداً ينمو ويعتمد فى نموه السريع على المعلومات المتراكمة فى سرعة ، أى أنه أصبح اقتصاداً مؤسس على المعلومات مما دفع البعض للنظر إلى المدرسة من منظور اقتصادى بصورة أساسية ؛ وهذا بدوره يدفع بالمدرسة - كمؤسسة اجتماعية - لأن تتصدى لمهام مختلفة وأهداف جديدة ومتجددة ، بالإضافة إلى الوظائف التربوية والتعليمية الأخرى المتوقعة من المدرسة والمعلمين ؛ ثم كان التفكير فى كتابة هذا الفصل بصورة لا نجزم بأنها شاملة لكل ما ينبغى أن يُثار بشأن هذه التغيرات ونتائجها على الإنسان والمؤسسة ، ولكن كان القصد هو ضرورة إثارة الفكر التربوى بشأن **بحث الفعل** .

فالإحساس يتزايد بالحاجة الشديدة للتجديد وللعمل من أجل مواجهة التغير ؛ فالمدرسة لم تعد هى المدرسة بالمعنى الذى ألفناه ، إنها مجتمع مختلف حيث مس التغير الجمهور المستهدف من التعليم فتغير تغيراً جذرياً ، فى الخلفية الاقتصادية ، والجذور الاجتماعية ، ونوعية الأهداف المرجوة من العملية التعليمية ككل .

ومع هذا كله يمكن أن نُفسِّر التغيُّر من زاوية أن الإلزام قد جعل الأعداد أكثر تنوعاً ، ولم يقتصر الأمر على زيادة الأعداد فقط ؛ وإنما تغيرت نوعية الطلاب أيضاً بعد زيادة سنوات التعليم . وطال التغيُّر أيضا نوعية المعلمين ومتطلباتهم مما أدى إلى ضرورة الاهتمام بالمعلم إذ

أنه يعمل فى فصل مغلق ، ولن يكون الأداء جيداً إلا إذا جعلناه هو الذى يهتم بعمله ؛ إن تغير أداء المعلم داخل فصله مع تلاميذه ، وفى مدرسته مع زملائه ، وأولياء الأمور ، والمجتمع المحيط - أى العملية التعليمية بكل جوانبها وتشعب علاقاتها - لن يكون دون مواجهة صريحة وواضحة وحقيقية لظاهرة الدروس الخصوصية .

وهذا الفصل تحديداً يُكتب من أجل **المعلم** الذى يجرى إعداده **فى** كليات التربية فى مصر حتى الآن من منظور الاهتمام بالمادة العلمية والتربوية دون توجيه اهتمام كبير بإعداد **المعلم الباحث** الذى يقدر ويمكنه أن يحدد مواطن القصور فى عمله أو أسباب الضعف فى أداء تلاميذه أو يبحث عن تفسير لمشكلة تواجهه داخل فصله أو مع زملائه فى مدرسته أو العكس .. ؛ هذا هو القصد الأول من توجيه هذا الفصل إلى المعلم سواءً كان فى مرحلة الإعداد فى كليات التربية أو كجزء من التنمية المهنية أثناء الخدمة .

ويضاف إلى ما سبق - وبالضرورة - أن الحديث عن بحث الفعل يوجه أيضاً إلى **المعلم الممارس** لمهنة التدريس دون أن يمر بخبرة الإعداد بكليات التربية أى **المعلم غير المؤهل تربوياً** .

أما القصد الثانى فهو الزميل " **مُعلِّم المُعلِّم** " فى كليات التربية حيث الدعوة له قائمة ومفتوحة من أجل أن يضيف إلى هذا المجال فى ضوء خبراته ، أو يهتم بأن يجعل بحث الفعل أحد مجالات ممارساته وعمله مع طلابه فى كليات التربية .

أما لماذا المعلم وليس طالب البحث فى التربية وحده - كما قد يُفهم من عنوان هذا الكتاب - ؟ ربما نجد الإجابة واضحة كل الوضوح عند الدكتور **طه حسين** فى كتابه : " **مستقبل الثقافة فى مصر** " والصادر عام ١٩٣٨م ، حيث يُشير فى مواقع متعددة ويقرر فى قوة : " **أن المعلم** - والذى لا يراه معلماً فقط ، وإنما مربياً كذلك - **له حقوق أساسية تفرض علينا أولا الثقة به والاحترام له كى يشعر بالأمن فى عمله ومع تلاميذه** " ؛ ومن ثم فالاهتمام **بالمُعلِّم** ودوره فى العملية التعليمية واضح كل الوضوح عنده .

ومن الجدير بالاهتمام فى هذا المجال ليس فقط ما ذكره الدكتور **طه حسين** عن المعلم وإنما تأكيده على الحب والإعجاب والاحترام كأحد ملامح علاقة التلميذ بمعلمه ، وعلاقة المعلم بتلاميذه[١] .

ولعل الحديث عن الحب هنا كان أمراً ملفتاً للنظر فى تلك الآونة إذ ارتبط بعد هذا بما قرأته فى الكتاب الذى أخرجه **وليم جيمس** تحت عنوان : " **أحاديث للمعلمين والمتعلمين** "[٢] ، وترجمه إلى العربية فى القرن الماضى الدكتور **محمد على العريان** والذى رأى فى مقدمته لهذه الترجمة : " **أن كل تربية تقاس بمدى فاعليتها فى إسعاد الناشئة ، وإنضاج شخصياتهم ، وإكسابهم القدرة على اكتساب القدرة** " ، وكان إحساسى بهذه العبارة البسيطة مدهشاً ، وطوال الرحلة مع دراسة التربية والبحث العلمي كان الهاجس المُلِحْ .. كيف يمكن أن يكون التعليم محققاً لسعادة المتعلم وإسعاده حقاً ؟ وتلمست بصيصاً من النور يُمكن فى ضوئه الركون إلى التفسير الذى اخترته لنفسى للإجابة على هذا التساؤل المحير فى كتاب للكاتب الشهير **"باولو فريرى"** وترجمه إلى العربية الدكتور **حامد عمّار** بالاشتراك ، تحت عنوان : " **المعلمون بُناة ثقافة** " حيث رأى : " **أن إكساب المتعلم القدرة على التعلُّم فيه سعادة للمعلم والمتعلم معاً** [٣] .

والمتعلم الذى يقصده **باولو فريرى** هو المُتعلِّم الكبير الذى ينجح فى تعلُّم كيف يقرأ ويكتب ، وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للكبير المتحرر من الأمية ، فكيف يكون الأمر بالنسبة للسعادة المرجوة لهذا المعلم والباحث التربوى الكبير – الذى نتحدث إليهما هنا – ؟ ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى ما رآه **أخوان الصفا** منذ القرن العاشر الميلادى من : " **أن السعادة لا تكتمل للمتعلم إلا إذا انضم إليه غيره ، وأصبحوا جماعة تطلب العلم والفلسفة على طريقتهم ، مما يمكنهم من الوصول إلى السعادة القصوى** " ، ومهما كان تصوفهم العقلى إلا أنه يشير إلى السعادة النابعة من تعلُّم العلوم العقلية والاجتماع معا فى طلب العلم[٤] .

وإذا كان الأمر كذلك ... أليس من الممكن أن يكون البحث فى مجال التربية والتعليم ذاته دافعاً لسعادة الباحثين – دافعاً لهم على محبة من يعملون معهم ومن أجلهم – ؟ إن التأكيد على أهمية **البعد الوجدانى** فيما نكتب ونقدم للمعلم الباحث ، والمتعلم والقارئ المهتم بهذا المجال الإنسانى الهام أمرٌ ضرورى . ومهما كان الرأى ، فقد استقر الرأى عندى أن السعادة تتحقق حين يشعر الباحث **بالإنجاز** ، ولا يقتصر الأمر على الإنجاز فقط ، وإنما لابد وأن يتميز هذا الإنجاز **بالإتقان** ؛ وفى بحوث تدور حول الإنسان ومن أجله لابد وأن يتسم هذا الإنجاز المتقن **بالفاعلية** ، وهذا كله إنما يكون لأن البحث من أجل **الإنسان** ، ولن يكون من أجل الإنسان إلا إذا **أحب** الباحث عمله الذى يقوم به من أجل هذا الإنسان ومستقبله الذى هو جزء حقاً من مستقبل البشرية .

وخلال رحلة العمل والحياة مع البحث التربوى على كافة المستويات العلمية المعروفة للمتخصصين وغيرهم كانت المحاولة المستمرة فى البحث عن الجديد من أجل التجديد فى العمل حتى لا يضيع العمر هباءً فى المكرر والمُعاد من القول مع طلاب التربية حباً لهم وأملاً فيهم وثقة بهم ورغبة فى أن يستمروا بناة علم تربوى جديد وثقافة أيضاً كما سبقت الإشارة . والحق لقد كان هذا أمراً صعباً حيث تسود ثقافة **الاستسهال** فى الحصول على الدرجات العلمية مهما كان مستواها فى سلم التعليم الأكاديمى المتخصص .

ولا يقتصر الأمر على أهمية الجانب الوجدانى فى العملية التعليمية أو الرابطة بين المعلم والمتعلم والأستاذ والباحث بل كان الدافع حقاً هنا هو ربط هذا كله بما يدور من تغيرات وتجديدات على الساحة التربوية كى لا نحرث فى البحر أو ننقش على الماء كما يُقال ؛ ومن هنا تلمستُ فى التصور الشائع والذى مؤداه أن التجديد لا يمكن أن يأتى بالجديد تماماً أو أنه يأتى فجأة خيطاً أحاول أن أتتبعه كى أطرح مختلفاً على ساحة البحث التربوى والمرتبط بالمعلم الذى هو فى أمس الحاجة لأن نمنحه الاحترام والثقة كى يشعر بالأمن فى مجتمع بات ينظر إليه نظرة يشوبها القلق تحت تأثير انتشار الدروس الخصوصية . وكان الانطلاق إلى مجال البحث التربوى فى محاولة لجعل المعلم أكثر ارتباطاً بعمله فى المدرسة وواقع العملية التعليمية داخل الفصل للتأكيد على الإيمان بأهمية الدور الذى يتحمل مسئوليته وأمانته .

ومع هذا كله كان التصور الذى يطرح نفسه دوماً هو أن التجديد فى التعليم أو التربية كعملية إنسانية عادة ما يكون غير متصل أو مرتبط بظروف محددة ؛ فالتجديد فى التعليم والبحث التربوى بالتالى موجات ومجالات تذهب وتعود ... وكما هو شائع الآن فالقديم قد يعود جديداً ليفرض نفسه على الساحة ويصدق هذا أيضاً فى مجال التربية والتعليم والبحث التربوى على وجه الخصوص .

وفى ضوء هذه الملاحظة تعود الآن وبصورة قوية نغمة الحديث عن **"بحث الفعل"** أو الاهتمام بـ **"بحث المعلم"** ، أو **"بحث الفعل التشاركى"** ، وغير ذلك من مسميات تدور فى نطاق البحث .... والفعل ... والمعلم ... ، أو المعلم مع زملائه ، وفى فصله ومدرسته ، أو الميدان الحقيقى لممارساته التربوية والتعليمية .

وانطلاقاً من هذا ، وتأكيداً له فقد كان الهدف من العودة إلى المدرسة والمعلم والباحث فى التربية مقصوداً من أجل توسيع دائرة البحث التربوى وتجنب قصره على البحوث الأكاديمية أو الهادفة للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه فقط ، ومن ثم فربما كان الهدف هنا من الحديث عن **بحث الفعل** هو أن نقرر من البداية أنه يختلف عن البحث التقليدى المألوف والذى نستطيع أن نحدد ملامح منهجه وخطواته بطريقة علمية موضوعية صارمة حيث يقوم به التربويون وفقا لإطار نظرى محدد ، أما **بحث الفعل** الذى نريد أن نوجه الاهتمام له هنا فتصميمه وإجراؤه وضبط خطواته تتم بواسطة المعلم نفسه ، أو بالتعاون مع زملاء يشاركونه المشكلة ، أو العمل بما يحقق التنمية المهنية لهم ، بالإضافة إلى ما يستفيده التلاميذ أنفسهم من التحسن فى الأداء فى مدرسة فعالة .

بحث الفعل :

ولعل من المفيد التوقف لإعطاء لمحة عن تطور فكرة بحث الفعل من منظور تاريخى لنؤكد ما سبق الإشارة إليه من أن **الأفكار لا تموت ولا تنشأ من عدم** ، وأيضا تطور هذه الفكرة وكيف تناولتها السياسة التعليمية فى مصر بصورة وظيفية وكما انعكست فى بعض القرارات الوزارية الصادرة فى هذا الشأن وبعض الإجراءات التى اتُخِذت بهذا الشأن فى الميدان من أجل المعلم وتنمية أدائه .

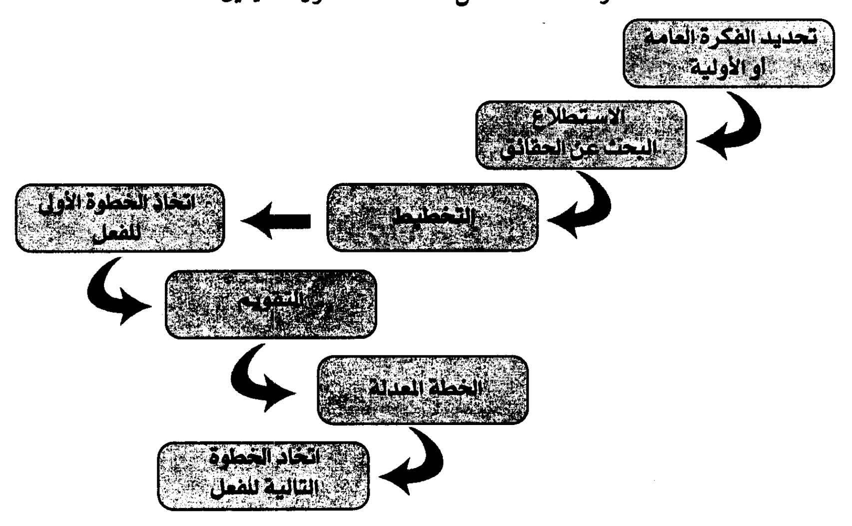
وتشير الدراسات المتعددة إلى أن نشأة فكرة **بحث الفعل** قد تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر ، كما تمت الإشارة إلى استخدام **بحث الفعل** فى بعض الدراسات الاجتماعية فى بدايات القرن العشرين ، وبرغم غموض وضبابية الحديث حول نشأته إلا أن معظم الدراسات الجادة فى هذا المجال ترجع فكرة بحث الفعل أساساً إلى عالم النفس الاجتماعى (**كورت ليفين** Kurt Lewin ١٨٩٠ - ١٩٤٧م) ، والذى يُعتبر صاحب تأثير قوى على نمو وتطور علم النفس الاجتماعى، والتعلم التجريبى ، وديناميات الجماعة والأهم فى نطاق هذا البحث هو أنه أول من صك مصطلح : " **بحث الفعل** " . فمن وجهة نظره أن البحث المطلوب للممارسة الاجتماعية يمكن أن تتحدد ملامحه فى أنه بحث للإدارة الاجتماعية أو الهندسة الاجتماعية ، فهذا النوع من **بحث الفعل** مطلوب من أجل إحداث فعل اجتماعى ، وبحث يؤدى إلى **فعل اجتماعى** ، فلا يكفى أن يكون الهدف النهائى منه هو إخراج كتاب ، أو صفحات فى كتاب ، بل لابد وأن يؤدى البحث إلى فعل اجتماعى[٥] .

ونظراً لاهتمام **ليفين** بالجماعة ، وما يدور فيها وبينها من تفاعلات ، فقد حاول البعض المقارنة بينه وبين فيلسوف التربية (**جون ديوى** ١٨٥٩- ١٩٥٢) والذى ارتبط اسمه بالمدرسة التى جعلت مركزها الطفل ، وقد أشار فى كتابه (**كيف نفكر**) إلى الطريقة البرجماتية التى ينظر بها للنتائج الفعلية للعمل . وكما هو مشهور فقد أرسى **جون ديوى** دعائم العلاقة بين الديمقراطية والتربية فى رؤيته للتربية التقدمية ، وحيث تحتل فكرة الديمقراطية موقعاً رئيساً فى تفكيره وممارساته ؛ فكل منهما من هذه الزاوية يؤكد على أن الأجيال الجديدة لابد وأن تتعلم ممارسة الديمقراطية . فالديمقراطية أصعب فى تبنيها والمحافظة عليها من الاستبداد ، كما أن **جون ديوى ، وكورت ليفين** يؤكدان على أن هناك علاقة وثيقة بين الحرية والعلوم الاجتماعية ؛ فبدون معرفة وقبول **قوانين الطبيعة الإنسانية** فى تكوين الجماعة فإن الديمقراطية لا يمكن أن تنجح . وبالإضافة إلى هذا فإن ممارسة البحث والتنظير فى حاجة إلى الحرية والديمقراطية ، وإلا فإن العلوم الاجتماعية سوف لا يُكتب لها إلا الفشل[٦] .

ولعل الاقتناع الكامل بالديمقراطية ، وإعداد الأفراد من أجل تبنيها ، والاستمتاع بممارستها هى التى جعلت من **جون ديوى** الفيلسوف المتميز فى مجال التربية التقدمية ؛ حيث إن كتابه الشهير فى هذا المجال ترجم إلى العربية أكثر من مرة تحت عنوان " **الديمقراطية والتربية** " .

وبالمثل فإن **كورت ليفين** يُعتبر عالم النفس الأكثر شهرة والذى لا يقارن بأى عالم نفس آخر فى هذا المجال ذلك أنه وبطريقة إجرائية محددة المعالم ، قد أوضح ماذا يعنى أن يكون القائد ديمقراطياً ، وأن تكون الجماعة متفاعلة بصورة ديمقراطية[٧] . وإذا كان **كورت ليفين** هو صاحب الفضل فى صك مصطلح **بحث الفعل** - كما سبقت الإشارة فإن خطوات هذا البحث أيضاً تتضمن خطوات حلزونية أو كما أطلق عليها (Spiral) كل خطوة تتكون من حلقة تبدأ بالتخطيط ، ثم الفعل ، والحصول على الحقائق المترتبة على هذا الفعل ، والحلقة الأولية كما يصفها **ليفين** تتضح فى الخطوات الأساسية المبينة فى **شكل رقم** (١) .

شـكل رقم (١)
خطوات بحث الفعل كما حددها كورت ليفين



Source : *Mark. K, Kurt Lewin : groups , experimental learning and action research " , the encyclopedia of informal Education , op . cit .*

فالخطوة الأولى :

إذاً هـى اختبار الفكرة بعناية فى ضوء الوسائل المتاحة ، وأحياناً يتطلب الأمر مزيداً مـن البحث عن الحقائق وعن الموقف . وإذا ما تحققت المرحلة الأولى من التخطيط بنجاح ، فسـوف ينبـثق عـنها ما يمكن تسميته " **بخطة عامة** " حول كيف يمكن تحقيق الهدف ، وثانياً قـرار يـتعلق بالخطـوة الأولى للفعـل ، وغالـباً ما تكون هذه الخطة بشكل أو بآخر معدلة أو محسنة بالنسبة للفكرة الأصلية .

الخطوة التالية :

تتكون هذه الخطوة الدائرية من التخطيط فالتنفيذ والاستطلاع أو البحث عن الحقائق بهـدف تقويم النتائج التى تم الحصول عليها فى الخطوة الثانية ، ثم الإعداد للأساس المنطقى للتخطيط للخطوة الثالثة ، وربما أيضاً من أجل تعديل الخطة العامة كلها .

وباستقراء ما سبق يمكن القول بأن ما نراه هنا يُعد مدخلاً لما يمكن تسميته بـ " **بحث موجه لحل المشكلات فى موقف اجتماعى** " وهذا - وفيما يراه البعض - ينسجم مع ما قاله **جون ديوى** عن الخبرة والتعلم من خلال العمل(٨) .

وهكذا فالمدخل - كما سبق تقديمه - يأخذ شكلاً تتابعياً ، وهو قابل للتفسيرات المختلفة ؛ واتباع هذا المدخل قد يقودنا إلى ممارسة صحيحة وليست ممارسة جيدة . ومن زاوية أخرى يمكن القول بأن : " **النموذج السابق يسمح بأن نرى الفكرة الأولية** " على أنه يمكن تحديدها من البداية ، ذلك أن : " **الاستطلاع** " لا يزيد عن أن يكون تعرُّف الحقائق أو البحث عنها ؛ ومن ثم : " **التنفيذ** " والحالة هذه مجرد عملية مباشرة .

وقد استخدم بحث الفعل فى مجالات متعددة ، وحيث توجد ضرورة لفهم المواقف الاجتماعية المعقدة ولتحسين نوعية الحياة . ومن بين هذه المجالات : الصناعة والصحة والخدمات الاجتماعية . عندما كانت أحوال المجتمع ومشكلاته - فى أوروبا تحديداً بعد الحرب العالمية الثانية - تتطلب نوعية مختلفة من العمل فى المجال الاجتماعى .

وعلى أية حال فهناك تعليقات كثيرة فى مظانها حول هذا النوع من البحث ، وإن كان فى حقيقة الأمر - ومهما كان النقد له - يخدم أغراضاً محددة . إذ من المنطقى أن تُوجَّه له انتقادات شتى أو شكوك بالنسبة للواقع المجتمعى حيث طُرح السؤال كثيراً .. هل يمكن أن تؤدى المعرفة إلى التغيير ؟ وكيف ؟ .. وللإجابة على هذا يرى البعض أنه حتى مع إجراء هذه النوعية من البحث ، والحصول على معرفة صحيحة للموقف الذى نتعرّض له بالدراسة ، إلا أن هذا لا يؤدى بالضرورة إلى التغيير بل لابد وأن نوجه الاهتمام أيضاً إلى العوامل والقوى الثقافية والطبيعية التى قد تؤثر فى الموقف .

ومهما كان الرأى فقد واجه **بحث الفعل** شيئاً من الإهمال ربما لارتباطه ، فى نظر البعض بالنشطاء السياسيين والمعارضة فى ستينيات القرن الماضى ، وفى الولايات المتحدة الأمريكية حيث كان يعمل **ليفين** فى جامعاتها ، هذا بالإضافة إلى تخلى المجتمع الأمريكى نفسه عن الاتجاه التقدمى فى التربية ، وظهرت بدلاً منه الدعوة للعودة إلى الأساسيات فى مواجهة التقدم العلمى فى المعسكر السوفيتى والذى تجلى فى إطلاق قمر صناعى يدور حول الأرض " **سبوتنيك** " فاستدارت الولايات المتحدة لتحاكم فلسفة التعليم السائدة وتبحث عن بديل تربوى وتعليمى يُمكِّنها من اللحاق بما حققه المعسكر المنافس .

ومع بداية سبعينيات القرن العشرين وقبلها بقليل ظهرت فكرة **المعلم الباحث** كحركة فى مجال التعليم الثانوى بالمملكة المتحدة وذلك من منظور يهتم بألا يقتصر عمل المعلم الممارس فى الفصل على مجرد التدريس بل يمتد ليمارس عملية البحث أيضاً على اعتبار أنه أكثر من يستطيع تحديد المشكلات التعليمية وإيجاد حلول لها ؛ فمن هذا المنظور تُصبح العملية التعليمية عملية نشطة لأن المعلم هو الذى يمارس عملية البحث داخل الفصل عن كيفية إصلاح ممارساته وأداء التلاميذ ، وهنا فالمعلم لا يتوقف من وجهة النظر هذه عن ممارسة **التقويم المستمر للأداء** داخل الفصل وعن طريق النتائج التى يصل إليها يبدأ البحث من جديد عن ممارسات مختلفة أو حلول لما اكتشفه بنفسه من أسباب أدت إلى ضرورة التغيير فى الأداء وهذا أفضل كثيراً من وجهة النظر هذه من **التقويم الخارجى** لعمل المعلم وأداء التلاميذ .

كما ظهرت أيضا فى المملكة المتحدة تلك الحركة التى أُطلق عليها **المعلم الباحث** ، ذلك أن الرؤية للتدريس من هذا المنظور تعتمد أساساً على البحث ؛ ومن ثم فإن البحث وتطوير المنهج كلاهما يدخلان فى صميم عمل المعلم ، والدافع إلى هذا فى نظر البعض هو ما أدى إليه الفصل بين النظرية والتطبيق فى البحوث التى تجرى فى معاهد وأقسام التربية بصورة متخصصة بعيدة عن الممارسة الفعلية فى المدرسة ذلك الاتجاه الذى تزايد خلال الثمانينيات(٩) .

ومع الثمانينيات أيضاً وبتأثير من المنظمات الدولية فى زمن العولمة ، والرغبة فى تحقيق مجتمع المعرفة كانت العودة للحديث عن المجتمع المحلى ، وضرورة أن ينشط ويأخذ القيادة والمبادرة فى تحديد وإنجاز احتياجاته وذلك فى إطار من **اللامركزية** ، وارتبط بهذا كله الاهتمام والدعوة العالمية بأن تكون المدرسة **مدرسة فعّالة** ، وحيث يكون إصلاحها وتطوير العملية التعليمية بها من الداخل وعلى أيدى العاملين بها من المعلمين .

ومن هنا فقد استعاد **بحث الفعل** مواقع فقدها من قبل ، كما ظهر بقوة الاهتمام بإدخال إضافات أو الرؤية له من منظور تشاركى فجاء الحديث عن : " **بحث الفعل التشاركى** " كشكل من أشكال الممارسة الموجهة لتحسين العملية التعليمية الدائرة فى الفصل والمدرسة .. وهكذا .

ولعل أهم ما يراه البعض أساسياً بالنسبة لبحث الفعل فهو ما يتعلق بالتزام من يمارسونه وأيضاً أهمية تهيئتهم وتدريبهم لممارسته ، واتخاذه كشكل من أشكال الممارسة البحثية اليومية ، ذلك أن بحث الفعل ليس مجرد طريقة أو إجراءات بحثية ولكن سلسلة متصلة من الالتزام بملاحظة المشكلات من خلال الممارسة لمجموعة من الأسس المترابطة والمرتبطة باستطلاع الواقع المجتمعي المحيط ، وهذا كله وفى نظر **كورت ليفين** لابد وأن يتم فى إطار من الحرية والديمقراطية .

وبعد هذا العرض التمهيدى لعوامل ظهور بحث الفعل فربما يحق لنا أن نتحدث تفصيلا عن :

بحث الفعل .... ما المقصود به ؟

وفقاً للتعريفات التالية المختارة من عدة مصادر يمكن للمعلم أن يختار التعريف الذى يرجحه وبالتالى يصبح نموذجاً لبحثه ، يتبعه ويعمل بناء على خطواته التى ارتضاها .

وفى محاولة لتجميع وتلخيص ما تَفرّق من تعريفات فى مواقع متعددة يمكن التوقف أمام بعض التعريفات الموجزة لبحث الفعل منها ما يلى :

التعريف الذى يرد فى المصادر المختلفة منسوباً إلى **كورت ليفين** (١٩٤٧م) بحث الفعل مكون من خطوات ثلاث فى عملية دائرية :

- التخطيط .
- الأداء .
- تقويم نتائج البحث .

وفى تعريف آخر لباحث آخر يتحدد بحث الفعل بأنه : " **العملية التى يقوم بها الممارسون فى محاولة لدراسة مشكلاتهم بطريقة علمية من أجل الاسترشاد أو التصحيح أو التقويم لأدائهم وقراراتهم** " .

وفيما يتعلق بالتعليم فهناك من يُعرِّفه بأنه : " **دراسة يقوم بها مجموعة من الزملاء فى المدرسة لبحث النتائج المتحققة من أنشطتهم المرتبطة بتحسين التعليم** " .

وحين يُطرح السؤال .. ما الملامح المميزة لبحث الفعل ؟ فإن المصادر تُشير بأن بحث الفعل إنما هو بمثابة (**أسرة بحثية**) هذه الأسرة البحثية لها طرقها المتعددة والتى تتبع

للحصول على نتائج أمرين أساسيين هما : الفعل والبحث وفى هذه الحالة يصبح اسماً على مسمى . ورغم الحديث دوماً عن هذا المصطلح بصيغة الأسرة يتضمن أنواعاً أو مسميات عديدة تندرج تحت هذا المصطلح المستخدم حالياً فى كثير من دول العالم بشكل كثيف يؤدى - غالباً - إلى تشابك هذه التعريفات مما يتطلب الاجتهاد فى محاولة استخلاص تعريف . نرجو أن يكون تعريفاً عملياً وموضحاً ومحدداً لبحث الفعل .

وبعد كل ما ذكر فى الصفحات السابقة بشأن هذه النوعية من البحوث لابد من الإشارة مجدداً إلى أنه من أسباب الاتجاه المتزايد لمحاولة البحث عن طريقة مختلفة فى البحث تبتعد عن البحوث النوعية أو الكمية والمتعارف على طرقها العلمية الملتزمة وذلك من أجل التجديد والتغيير الفعلى فى العملية التعليمية الدائرة داخل الفصل أساساً ومع التلاميذ فى المدرسة ، ومن ثم كان الاتجاه بشكل مكثف لتشجيع المعلم على استخدام الفعل والبحث معاً لبث روح التجديد والتطوير والتعديل لديه .

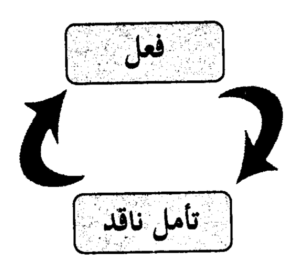
وهذه الأسرة البحثية التى نتعرف عليها هنا أطلق البعض عليها بالإضافة إلى بحث الفعل (AR) ، و بحث المعلم ، (TR) وبحث الفعل التشاركى (PAR) [١٠] ، وغيرها من المسميات التى تتضمن أن تكون ممارسة المعلم داخل عمله أو مدرسته مجال تساؤل واستفهام مستمر والمدرس - والحالة هذه - يمتلك المبادرة دوماً ليطرح السؤال على نفسه - وعن قصد - ما هذا ؟ .... عما يلاحظه داخل الفصل و يتأمله وينقده ثم يصححه بنفسه ويعاود اجتهاده بصورة متجددة .

ومما يُذكر دائماً أنه لا يوجد طريقة واحدة يمكن أن يُطلق عليها الطريقة الوحيدة أو الطريقة الصحيحة ، فالمعلم يكون معلماً باحثاً حين ينشغل باستمرار بما يدور داخل الفصل .. يتأمل فى نقد ممارساته وما ينتج عنها من نتائج . هذا المعلم المشغول بأدائه والذى ينتقد نفسه بطريقة بنّاءة ومنفتحة وواثقة يبتكر طرقاً أو يعرف بنفسه كيف يجدد فى عمله على طول حياته المهنية[١١] .

معنى هذا أن العملية التى وصفت دائماً بأنها عملية دائرية أو حلزونية عملية تنبثق خلال عمل المدرس نظرا لزيادة فهمه لعمله ومتغيراته كما أنها عملية تكرارية والتى توجه دوماً إلى المزيد من الفهم لما يحدث .

شكل (٢)

نموذج مبسط لبحث الفعل



وفى كثير من الأحيان قد لا يقتصر هذا البحث على المعلم وحده كمسئول عن العملية التعليمية ، بل يأخذ شكلاً تشاركياً ليس فقط مع الزملاء من المعلمين ، بل أيضاً يراد من تشاركياً هنا التلاميذ أنفسهم ، وإدارة المدرسة وأولياء الأمور . ذلك أنه من بديهيات هذا الأسلوب البحثى أن **التغيير عادة ما يكون سهل التحقيق حين يُشارك فى إحداثه الذين يتأثرون بهذا التغيير أنفسهم** ؛ ومن ثم يُضاف إلى هذه الصفة **التشاركية** أنه أيضاً أسلوب أو طريقة بحث **نوعية** ، وهذا هو المطلوب فيما أرى هنا كى ننطلق إلى التجديد فى الأبحاث التربوية حيث قضينا العقود السابقة ومنذ انطلاقة البحث التربوى فى كليات التربية بمصر نلاحق الجوانب الكمية بكافة الأساليب الإحصائية ، ولم تكن المحصلة كما نأمل ... إذ علينا أن نبحث عن التجديد ... والتجويد .

وقد يتساءل سائل : إذا كنا نبحث عن التجديد والتجويد فما الفرق بين بحث الفعل وبين مفهوم إدارة الجودة الشاملة والمتواتر استخدامه حاليا فى العملية التعليمية نقلا عن مجال الصناعة ؟

وللإجابة على هذا فإن التشابه أو التلاقى بين مفهوم الجودة الشاملة ومفهوم بحث الفعل أمر قائم ، ومع هذا فإن الاختلاف يتضمن أولاً أن إدارة الجودة الشاملة إنما هى استراتيجية للإدارة تهدف لتحسين الإنتاجية ورضا العميل أساساً . بينما مشروع بحث الفعل ينبثق من الممارس للعمل نفسه والقائم بأدائه .

وعلى الجانب الآخر فإن بحث الفعل إنما هو بحث حول تنمية معرفة جديدة أو التجديد فى الرؤية النظرية ، أما إدارة الجودة الشاملة فلا تنتمى لدائرة البحث[١٢] .

إن بحث الفعل من حيث حرية المعلم فى الانطلاق من فكرة أو مشكلة فى فصله أو ملاحظة لا تجد تفسيراً سريعاً لديه إنما هو طريقة جذابة للبحث حيث تسمح لغيره من الزملاء أن يشاركوه البحث ومع جاذبيتها قد لا تكون أسهل فى الأداء من طريقة أخرى فى البحث ولكنها باختصار طريقة مختلفة . وهذا الاختلاف يكمن أساساً فى طبيعته العملية . ومن الجدير بالذكر أن من الأمور الأساسية التى تبرر الاهتمام ببحث الفعل حالياً هو ما يُتاح من تمكين للمعلم فى أداء عمله وتأكيده أيضاً على إمكانية مشاركة المنتفعين به فى التخطيط للعملية التعليمية مما يؤدى أيضا لتقوية بُعد المشاركة المجتمعية فى هذا المجال الهام وهو التعليم . فمشاركة مجتمع المعلمين والمتعلمين من الأمور التى لا تقبل المناقشة ، بل تتطلب المؤازرة والبدء بالفعل للاستفادة من كافة الطرق والأساليب المطلوبة للتجديد .

وبعد كل ما سبق فقد آن الأوان كى نطرح السؤال :

كيف يُجرى المعلّم بحث الفعل ؟

يقترح فى ضوء الواقع اتباع الخطوات التالية :

- يطرح أسئلة منبثقة من واقع حبه لاستطلاع نتائج عملية تعليم وتعلُّم تلامذته .
- يُراجع الأسئلة ويبحثها مع تلامذته بطريقة منظمة ويوثقها بطريقة دقيقة .
- يجمع المادة الناتجة عن الأسئلة المطروحة ويحللها طبقا لملاحظاته وتأمله لها .
- يختبر الافتراضات والمعتقدات ، ويحاول التفسير من خلال إطار نظرى .
- يشترك مع زملائه فى النقد والتفسير لما جمعه وانتهى إليه من نتائج .
- يقدم النتائج لغيره من المشاركين والمهتمين بتجديد التعليم .
- يتحدث إلى تلاميذه بشأن النتائج وتفسيراتها .
- يناقش النتائج فى قاعة الاجتماعات .
- ينشر النتائج عبر القنوات الممكنة .
- يعاود رحلة البحث فى ضوء ما انتهى إليه من أفكار جديدة(١٣) .

ولعل ما سبق يرتبط ويستفيد استفادة كبرى من العملية الدائرية (أو الحلزونية) التى بدأها **كورت ليفين** ، والتى تتصدى لهذين الأمرين البحث والفعل وتمنحهما الملامح الوظيفية

والأساسية المميزة وقد سبق الإشارة إليها **شكل (١)** ونرجو أن يؤدى **الشكل (٣)** إلى تقديم صورة لدورة هذه العملية فى نظر بعض الباحثين فى هذا المجال[١٤] حيث رأى أن هذه الدورة - وكما يوضحها الشكل (٣) - تتضمن عملية تحسن مستمرة فى الأداء وتجديد للمعرفة المهنية من خلال عملية التخطيط والفعل والملاحظة والتأمل للنتائج ومن هنا فإن الربط بين المصطلحين " **البحث** " و" **الفعل** " يُلقى الضوء على الملامح الأساسية المميزة لهذا المدخل البحثى والذى يتضمن اختبار الأفكار فى حال تطبيقها كوسيلة لتحسين العملية التعليمية أو الأحوال الاجتماعية ومن ثمَّ التجديد أو الإضافة للمعرفة وهكذا بصورة دائرية مستمرة ما دام المعلم يعمل ويهدف إلى تحسين أدائه المهنى وتجديده باستمرار .

شكل (٣)

دورة بحث الفعل

Source : *Riding , Phil,et als.. : An action research approach to curriculum development Information Research , op cit .*

وبعبارة أخرى فالمعلم الباحث هنا لا بد وأن يقرر ماذا يريد أن يفعل ثم بعد هذا يقرر كيفية فعله بأفضل الطرق الممكنة ؛ فالفعل أو الممارسة يأخذ شكل التغيير أو التحسين أو التجديد فى موقع العمل . أما البحث فيتكون من التعلم والفهم ونشر النتائج التى يصل إليها هذا المعلم الباحث .

لقد وجدت أنه من المفيد التوقف أمام الكلمتين المكونتين لمصطلح " **بحث الفعل** " كى يمكن الفصل لتحديد المجال الذى نود الإفاضة فيه . وكما لا يخفى على القارئ فإن التطور الطبيعى لبحث الفعل لا يقتصر على ما قد يتصدى له المعلم فى الفصل أو مجموعة المعلمين فى المدرسة أو حتى المنطقة التعليمية ؛ بل بحث الفعل يمكن أن يكون

مجالاً خصباً للباحثين الراغبين فى مجال الدراسات العليا فى الجامعة أو مراكز البحوث . ذلك أن تحديد الهدف من البحث وطريقة أداء الباحث له تحمل أهمية قصوى ؛ فعلى سبيل المثال إذا طرح الراغب فى البحث على نفسه أسئلة يتلمس إجابة لها ، فإن هذه الإجابة تحدد المنهج العلمى الذى يريد أن يتبعه ؛ فالسؤال هل يريد الباحث القيام ببحث تقوده أو تحدده الرؤية النظرية (Theory-driven) ؟ أم بحث تقوده أو تحدده البيانات (Data-driven) التى جمعها أو يجمعها ؟ إن الإجابة على هذا التساؤل أساسية وهامة لتحديد نوعية البحث ومنهجه[١٥] .

وعلى سبيل المثال فإذا كان المطروح على الباحث الممارس أسئلة من نوع : " هل تريد أن تقوم ببحث ينتهى إلى الإضافة للأدبيات السابقة أو الإضافة للمعرفة ؛ ومن ثمَّ تنطلق من الأدبيات محاولاً الإضافة إليها أو نقدها أو تعديلها أو للبحث عن بديل لها ؟ إذا كانت الإجابة بنعم فهذا ينتمى لدائرة البحث الخاصة بالبحوث التى تقودها النظرية . أما إذا أراد الباحث أن يتصدى لبحث يرتبط بالموقف وبالتلاميذ أو البشر كما هم فى مواقعهم واضعاً الأفكار والمفاهيم المسبقة جانباً لينفتح على الممارسة الفعلية فى الموقف وملاحظة نتائجها هنا يمكن القول بأن هذا النوع من البحث موجه بالبيانات حيث أن هذه النوعية من البحث تعتمد على الاستجابة للموقف ، وتتصف بالمرونة ، والبحث الموجه بالبيانات هذا هو الأقرب لما نسميه " **بحث فعل** " ، وهذه النوعية من الأبحاث هى الأقرب للمعلم الباحث (أو من يريد من طلاب الدراسات العليا فى مجال البحث التربوى) إذ أنه يرتبط بالممارسة الفعلية للمعلم الباحث والذى يريد فى مرونة - كما أشرنا من قبل - أن يُعدل أو يُحسن أو يُجدد فى عمله أو فى موقعه ، وبما يؤدى للإضافة إلى مهاراته الفعلية والتى تؤهله للحصول على نتائج مهنية أفضل وهكذا .

ومع هذا يمكن القول أيضا - وتبعاً لهذا الرأى - أن ليس كل " **بحث فعل** " هو بحث تقوده أو توجهه البيانات ، وعلى أية حال إن الحوار فى عالمنا العربى لابد وأن ينفتح ويتسع بشأن البحث التربوى ومجالاته ومناهجه وطرق البحث المرتبطة بالمعلم وعمله داخل المدرسة ، ذلك أن بحث الفعل من مميزاته الأساسية ، ومهما كانت الاختلافات الفلسفية بشأنه ، فهو يتم من أجل تحسين الأداء فى موقع العمل أو تحسين ظروف العمل أو التجديد فيها . والمعلم حين يتصدى للقيام به فإنه ينتهى إلى تحسين موقف المعلم نفسه أمام نفسه وتلامذته ومدرسته ؛ ومن ثمَّ فالفائدة المرجوة من " **بحث الفعل** " الذى يقوم

به المعلم هو العائد المباشر الذى يعود على المعلم وعلى المدرسة كمؤسسة تعليمية وأيضاً على البيئة المحيطة حيث أن رد فعل الأداء سوف يكون دافعاً للمُعلم باستمرار على الإجادة فى ممارساته للحصول على نتائج أفضل .. وهكذا .

خلاصة ما سبق وكثيرٌ غيره يتوفر فى مصادر متعددة ، سوف يتم الإشارة إلى بعضها وخاصة المواقع الإلكترونية المتخصصة ، إذ يمكن القول بأن : **" بحث الفعل حين نتحدث عنه إنما هو مجموعة من الخطوات المتتالية واحدة تلو الأخرى ، إما لحل مشكلة ، أو لتكوين معارف جديدة ، أو التجديد فى مجال العمل ... وهكذا " .**

المعلم وبحث الفعل :

يأتى الاهتمام بالمعلم تحديداً وبحث الفعل من منظور ما يعود على المعلم من زاوية التنمية المهنية وهى هنا وكما يتلاءم كثيراً مع الظروف المصرية تتم داخل موقع عمله أو على رأس العمل (School Based) كما تستخدم فى بعض البلاد العربية . وقد سبق الإشارة إلى أن بحث الفعل الذى يقوم به المعلم يتصف **بالمرونة** من حيث أنه يركز على **حل المشكلة** من خلال طرح أسئلة تتعلق بالمشكلات الإنسانية التعليمية فى إطارها الطبيعى ، وتؤدى المرونة إلى أن النتائج تكون سريعة العائد ، ونتيجة لهذا أطلق عليه **بحث المعلم** نظراً لأن المعلم نفسه هو الذى يحدد الموقف الذى يلاحظه ، ويخطط كيف يواجهه ، والأدوات أو الطرق والأساليب التى سوف يستخدمها ؛ ثم يقوم بمحاولة تعديل الواقع وملاحظة نتائج ما قام به من إجراءات ، والتأمل والتقويم لها فى ضوء الهدف الميداني ؛ ومن ثَمَّ يُعيد التخطيط فى ضوء النتائج التى انتهى إليها ... وهكذا . وبالإضافة إلى هذا فإن البعض يراها تنمية مهنية للمعلم من زاوية **الإيجابية** التى تُميز أداء المعلم ، ذلك أن الأسئلة التى يطرحها المعلم من واقع الخبرة المُعاشة أو ممارسته اليومية للتدريس أو خبرة التدريس نفسها ، فلغتها الأساسية منبثقة من الممارسة الفعلية لعمله ، وهذا بدوره يؤدى إلى اهتمام المعلم بما سيترتب على فعله الذى ينطلق من رغبة ذاتية لما يشعر به من تحسن لكفاياته ، **ومن هنا يمكن أن يطرح على نفسه بعض الأسئلة البحثية مثل ما يلى :**

- كيف يمكن أن أحصل على فهم جيد لممارساتى ؟
- كيف يمكن أن أُحسِّن ما أقوم به ؟
- كيف يمكن أن تؤثر ممارساتى على تعلم التلاميذ ؟
- كيف يمكن لمعلوماتى عن تخصصى أن تؤثر فى ممارساتى التربوية ؟

إن بحث الفعل هنا – حين نحاول أن نقدمه للمعلم – إنما يأتى كمحاولة للخروج من أسر الممارسة الضيقة للبحث التربوى الأكاديمى أولاً . ومن زاوية ثانية لا يخفى على القارئ أن أكثر ما كُتب فى هذا المجال إنما كُتب باللغة الإنجليزية وغالباً يجده من يجلس الساعات الطوال يقلب صفحات الشبكة العالمية بمواقعها المتعددة ؛ ومن ثم تغلب عليه الخبرة الأجنبية والعالمية . والمحاولة هنا والتى نقصد إليها هو أن أُذكِّر نفسى والقارئ – دوما – بما أشار إليه **مارتن كرنوى** أن الأفكار العالمية لابد وأن تمر عبر **مرشحات** قومية أو وطنية أو محلية(١٧) .

ويرتبط بهذا أن بحث الفعل أو بحث المعلم يعلن عن نفسه بأن القائم به أو المتصدى له ليس بصدد بحث أكاديمى صارم المنهج والخطوات حيث لا يهدف المعلم من القيام به تعميم ما وصل إليه من نتائج أو الإضافة العلمية إلى المجال أو التحقق من نظرية ولا يستغرق تطبيقه سنوات متعددة ولا يتطلب استطلاع مراجع ومصادر أولية ، أما الرجوع إلى الميدان فلا يهدف إلى استخدام عينة لها مواصفاتها وضوابطها المقننة باستخدام أدوات بحثية تؤدى إلى نتائج ذات دلالة إحصائية ، والمعلم الباحث أيضاً لا يضطر للرجوع إلى إطار نظرى – يعتمد عليه وينطلق منه – يستغرق إعداده بالصورة العلمية شهوراً وربما سنوات . كما أن بحث المعلم هذا أو بحث الفعل لا يتطلب قواعد الإخراج والنشر المميزة التى يتطلبها البحث الأكاديمى ؛ ومن ثم نود التأكيد بأن بحث الفعل الذى نقصده هنا إنما هو بحث يصممه المعلم كى يجمع معلومات تساعده على إيجاد تفسيرات لما يدور فى الفصل ، ثُمَّ يستخدم هذه المعلومات فى صنع قرارات ترتبط بمستقبل ممارساته داخل الفصل ، وبحث الفعل من هذا المنظور يمكن أن يكون كمياً أو نوعياً أو وصفياً أو تجريبياً .

ولعل أهم ما يراه البعض أساسياً بالنسبة لبحث الفعل هو ما يتعلق بما يطلق عليه التزام المعلم – أى **البعد الأخلاقى** لممارسة بحث الفعل – هذا بالإضافة إلى أهمية **تهيئة وتدريب المعلم** الذى يمكن أن يعتبر بحث الفعل أو يتخذه كشكل من أشكال الممارسة اليومية . وبحث الفعل الذى يقوم به المعلم عادة داخل فصله ليس مجرد طريقة أو إجراءات بحثية ولكنه سلسلة متصلة من الالتزام بملاحظة المواقف أو المشكلات من خلال الممارسة لمجموعة من الأسس المترابطة والمرتبطة باستطلاع الواقع المحيط به . وفى إطار ما ذُكر فإن توفر المرونة وإمكانية تعديل ما يقوم به من فعل تعتبر ميزة ترتبط ليس فقط بنموه المهنى ولكن أيضاً بالتزامه الأخلاقى ، ولذا يعتبر هذا البحث أداة من أدوات التقويم الذاتى الهادفة إلى أن يوجه المعلم نفسه بنفسه(١٦) .

ومن المهم جداً الإشارة هنا إلى أن بحث الفعل تُطلق عليه أسماء متعددة وذلك طبقاً لرؤية من يكتب ويتحدث عنه هذه الأيام نظراً للاهتمام العالمى به ، بالإضافة إلى انتشار استخدام الشبكة العالمية فى الدول التى وجدت سبيلاً إلى ذلك ، ولذا يتوافر على صفحات هذه الشبكة - وكما يمكن أن تختبر بنفسك - صفحات وصفحات وعشرات المواقع المخصصة لبحث الفعل من أجل مساعدة المعلم والتواصل معه . ومن هذا المنطلق يمكن فى مصر وغيرها من البلاد العربية للتغلب على هذا النقص وحتى تتاح للمعلم هذه التسهيلات مجتمعة عقد حلقات للحوار تسمح بتبادل الخبرة والتى تعتبر شكلاً من أشكال التعاون والمؤازرة لمواجهة المشكلات الآنية والفعلية التى قد تواجه المعلم على الخصوص وباستمرار نظراً للفروق الفردية بين التلاميذ أو صعوبات يواجهها المعلم فى المادة التدريسية أو لتنوع خصائص البيئة التعليمية . فالاستفادة من خبرة الزملاء العاملين فى الميدان ميزة سهلتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وتشجعها أخلاقيات المهنة المؤكدة مرة أخرى على التزام المعلم ورغبته فى تحسين أدائه وأداء تلامذته .

وتبادل الخبرة يمكن أن يتم بين مدرسى المادة الواحدة فى المدرسة أو مدرسى الفصل أو مجموعة من المدرسين من مدارس مختلفة (وسوف يأتى تفصيل هذا فيما بعد) . بناءً على دعوة أحد المدرسين الراغبين فى مناقشة نتائج بحثه كما يراها لتعم الفائدة وتعم المؤازرة العلمية والعملية . لما كانت وظيفة المعلم الأساسية هى التدريس فعلى المعلم أن يهتم بهذا الواجب المهنى ، وألا يدع أى مهام أخرى تتداخل مع هذا الواجب الأساسي .

وفى ضوء عشرات الصفحات التى تم تصفحها عبر الشبكة الإلكترونية وتأمُّل العديد من الأمثلة لهذه البحوث فى أماكن متعددة يمكن أن نتوقف لنقترح أو نلخص رؤية أساسية فى ضوء الخبرة والممارسة العملية يمكن تطبيقها من وجهة النظر هنا تتحدد فى الخطوات الدائرية أو الحلزونية التالية :

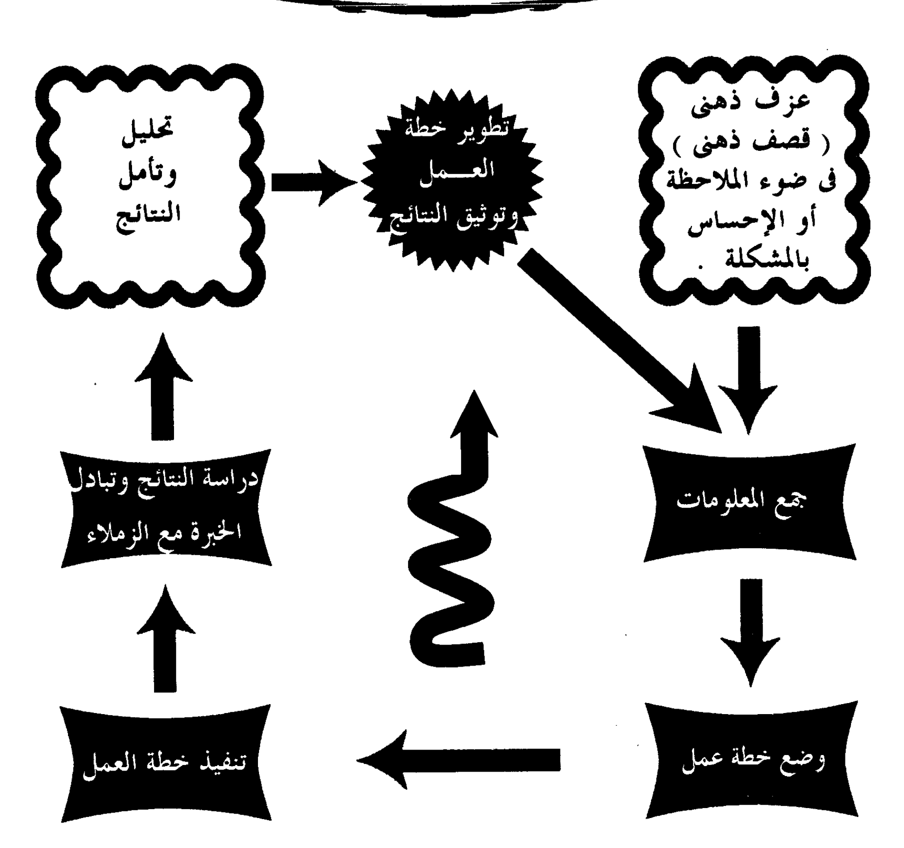
- تحديد قضية أو مشكلة مطلوب تغييرها (وهو ما نطلق عليه عزف ذهنى مع الزملاء أو الملاحظة الخاصة بالمعلم) .
- جمع ومراجعة المعلومات المتصلة بها .
- وضع خطة عمل .
- تنفيذ الخطة .
- تقويم النتائج وتبادل الخبرة مع الزملاء .

- تحليل وتأمل النتائج .
- تطوير خطة العمل فى ضوء ما تم جمعه ن معلومات وتوثيق النتائج لحفظها .
- إعادة الدائرة مرة أخرى حتى يتم الإجابة على كل التساؤلات .

والشـــكل التالى يقدم تلخيصاً لعملية بحث الفعل كما تم اقتراحها أعلاه .

شـكل (٤)

تلخيص لعملية بحث الفعل



ولما كان المأمول أن يستفيد المعلم تحديداً من بحث الفعل فإن هناك بعض الملاحظات نوردها على أمل توضيح الطريق :

- لابد وأن تكون الطرق التى يجمع بها المعلم البيانات المطلوبة سهلة ، ولا تستغرق وقته حتى لا ينفصل عن دوره الأساسى كمعلم .
- الطريقة التى سوف يستخدمها المعلم لابد وأن تكون موثوق فيها ، كى تسمح للمعلم بوضع فروضه بصورة غير معلنة للجميع (سرية) ، وينمى استراتيجيات بحث قابلة للتطبيق داخل الفصل .
- لابد وأن يهتم المعلم اهتماماً واضحاً بالمشكلة التى يعالجها .
- البعد الأخلاقى فى التعامل مع المشكلة وحلها ضرورة واجبة .
- حتى يكون بحث المعلم مجدياً عليه ألا يتبنى أية وسائل أو أفكار مرفوضة فى البيئة المحيطة أو داخل المدرسة .

وعلى أية حال فمسئولية المعلم تجاه عمله ومسئوليته المهنية هى المحددة لما يريده المعلم ويقوم به . وقد يتبادر إلى ذهن البعض سؤال هو لماذا هذا الحديث عن المعلم وبحث الفعل الذى يقوم به المعلم ؟

والحق أن بداية هذا الفصل يمكن أن تجيب على هذا السؤال ، ومع هذا يمكن القول بأن الهدف من الحديث عن **بحث الفعل** هو إتاحة الفرصة للمعلم كى يكون أكثر تمكناً فى التعامل مع تلاميذه فى الفصل ، وأكثر قدرة من حيث تعرف المشكلات التى تواجه التلاميذ فى تعلم مادته أو تعرف مشكلاته هو مع تلاميذه ؛ فثَمَّة اقتناع بأن التنمية المهنية للمعلم قد تمكنه من إدارة فصله بفاعلية وبصورة تجعله يتقبل عمله كمعلم بسعادة ذلك أنه لا يكفى أن يقوم المعلم بإلقاء الدرس على تلامذته فى الفصل أو فى مكان آخر بعيد عن المدرسة وحجرة الدراسة . وما أحوجنا لأن يستعيد المعلم مكانته المتميزة داخل فصله حيث دعا الشاعر حافظ إبراهيم يوماً فى زمن مضى التلاميذ قائلا :

قف للمعلم وفه التبجيلا   كاد المعلم أن يكون رسولا

والتبجيل والاحترام للمعلم يتطلب من المعلم أن يحب تلامذته ويخلص لعمله الذى يحبه أو ينبغى أن يكون كذلك ؛ ومن ثَمَّ يبادله التلاميذ فى الفصل هذا الحب فى احترام وثقة ينعكس على المعلم فى موقفه معهم من إحساس بالأمان والراحة . وبذا يستعيد المعلم هيبته والتى هددتها وقللت من قدرها الدروس الخصوصية ، والاستهانة بالانتظام فى المدرسة ، وهجمة المجتمع فى شراسة على نظام التعليم تتهمه بالفشل دون محاولة للتعاون مع القائمين على التعليم بتلمس مواطن العلل .

وبعد هذا كله **هل تُرك المعلم فى مصر أثناء الخدمة وشأنه ؟!** .... سؤال كم نود الإجابة عليه هنا حيث إنه يلقى بعض الضوء على مدى الاهتمام بالمعلم من زاوية الاهتمام بإتاحة الفرصة له للتنمية المهنية تلتقى وتتكامل مع ما سبق ونادى به الدكتور **طه حسين** فى كتابه مستقبل الثقافة فى مصر . وفيما يلى تفصيل لملامح هذا الاهتمام .

بعض الإجراءات الإدارية الرسمية المتخذة بشأن التنمية المهنية للمعلم :

بعد كل هذه الرحلة مع المعلم ، والرغبة فى أن يُمْسِك بزمام التطوير للعملية التعليمية داخل فصله كى نمنح أولادنا المستوى العالمى الذى نبغيه من التعلم ؛ فإن التأكيد والذى تكرر عبر صفحات هذا الكتاب ، هو أن إصلاح التعليم يأخذ مكانه حقاً فى الفصل الدراسى ، ومع المدرس بالفعل .

وإذا كان الأمر كذلك فهل تُرك المعلم وشأنه أثناء الخدمة ؟ أو ما الذى قدمته وزارة التربية والتعليم فى مصر - علَى سبيل المثال - للمعلم من أجل تنميته مهنياً ؟

الحق إن الأمر يتطلب مراجعة سريعة نرجوها لجهود وزارة التربية والتعليم البارزة فى هذا المجال ، ويمكن أن نتوقف هنا تحديداً منذ العقد الأخير للقرن العشرين (١٩٩١- ٢٠٠٤ م) أى تلك الفترة التى تولى فيها الأستاذ الدكتور **حسين كامل بهاء الدين** وزارة التربية والتعليم حيث وجّه اهتماماً واضحاً للتنمية المهنية للمعلم ، وقد تجلى هذا فى مظاهر متعددة ، غير أننا نتوقف هنا أمام ما يرتبط بهذا الباب فمن حيث البنية التحتية للتنمية المهنية اهتم بالإنشاءات ؛ فتم إنشاء وافتتاح المركز المتكامل للتدريب بمحافظة قنا بهدف أن يكون مركزاً للتدريب يخدم صعيد مصر ؛ فكانت التجهيزات للإقامة اليومية والمبيت ، وأيضا التدريب المتقدم .

وكان أيضا إنشاء مدينة مبارك للتعليم بمدينة ٦ أكتوبر ، والتى تُعتبر مدينة تعليمية متكاملة بما تحويه من معامل للتدريب على التكنولوجيا المتقدمة ، حتى أماكن الإقامة ، والإعاشة الكاملة بصورة تمكن المعلم الوافد للتدريب من الاستقرار فى تحقيق هدفه حتى يعود لمدرسته . وفى مدينة الإسماعلية تم أيضاً افتتاح مركز تدريب متكامل ليضاف إلى سابقيه من مراكز التدريب . ثم كان أيضاً تطوير مركز اتحاد الطلاب بالعجوزة ، وتم تزويده بالأجهزة والأدوات والقاعات الصالحة للتدريب بأنواعه المختلفة من حيث التكنولوجيا المتقدمة وأيضاً التجهيزات الرياضية للطلاب والمعلمين ، هذا بالإضافة إلى إمكانية الإقامة والإعاشة ؛ فالبعد الإنسانى للتعامل مع المعلم كان واضحاً فى كافة الإنشاءات والتجهيزات لمراكز التدريب الرئيسية .

ويأتى بعد هذا ما قام به مشروع تحسين التعليم الأساسى والذى قام بتجهيز والمساهمة فى تجهيز (١٦) مركزاً للتدريب عبر محافظات الجمهورية . واحتل مركز التدريب الرئيسى بمنشية البكرى موقعاً خاصاً بالنسبة لإعادة التجهيز وإمداده بما يلزم من ضروريات تدريبية تجعل منه مركزاً ملائماً لاحتياجات التدريب المتنوعة للمعلمين والعاملين بوزارة التربية والتعليم .

كان هذا الاهتمام بمراكز التدريب مؤشراً على الاهتمام بالتنمية المهنية للمعلم ومساعداً للانطلاق فى برامجها المتنوعة من أجل الوصول إلى المعلم القائم بالعمل فى كل مراحل التعليم وكافة التخصصات . ولتحقيق هذا أيضاً تم إنشاء شبكة الألياف الضوئية حيث زودت جميع محافظات الجمهورية بقاعات **الفيديو كونفرانس** لتلقى البث المباشر لأنواع التدريب المختلفة التى تتم فى القاهرة ؛ ومن ثم استخدمت التكنولوجيا المتقدمة لتحقيق التفاعل بين المدربين والمتدربين من خلال هذه الشبكة ، وهكذا وصلت التكنولوجيا إلى كل من لم يكن من السهل الوصول إليهم من المعلمين .

والمتصفح لكتاب مبارك والتعليم منذ ظهوره للمرة الأولى عام (١٩٩١م) ، وعبر السنوات التالية حتى عام (٢٠٠٣م) يمكنه أن يلمح بوضوح الأعداد الهائلة التى تم تدريبها ، وتقديم النماذج التدريبية المتميزة لهم فى كافة التخصصات والمجالات المطلوبة . وبناء على الإمداد بالأماكن والتجهيزات والمعدات اللازمة كان الانطلاق الجاد نحو تقديم مختلف أنواع التدريب اللازمة للتنمية المهنية للمعلم .

غير أن هذا وحده لم يكن نهاية المطاف فى هذا المجال الهام حيث كان الاتجاه إلى إرسال بعثات إلى الخارج من المعلمين العاملين فى المدارس على اتساع انتشارها بالجمهورية ؛ فكان السفر لمعلم الرياضيات والعلوم واللغة وغيرها .. هذا مما أثبت الرؤية لأهمية التنمية المهنية أهمية إتاحة الفرص لهم للاحتكاك بغيره من المعلمين فى بعض دول العالم ؛ فالخبرة الأجنبية ، والإفادة منها كانت متاحة - مهما كانت التكاليف - لإعطاء الفرصة للمعلم كى يكون أكثر قدرة على العطاء فى مجاله فى إطار ما اكتسبه فى رحلته للتدريب فى البلاد المتقدمة .

وكذلك أيضاً قام مشروع تحسين التعليم بإعداد القيادات الوسيطة حيث تم إرسال (٦٦٠ متدرباً) من بين (٨٨٠ متدرباً) تم تدريبهم فى أرض الوطن لمدة تقترب من الشهرين حيث كان منطلق وزارة التربية والتعليم هو أن إدارة المدرسة هى العصب الرئيس فى العملية التعليمية داخل المدرسة وجودتها ، وبالتالى كان العمل لإتاحة الفرصة لأعداد من القيادات الوسيطة حتى إذا عادوا للوطن قاموا بتطوير الإدارة فى

مدارسهم ، وأيضاً تدريب زملائهم ، ونقل ما تدربوا عليه إليهم ؛ فتتزايد الفائدة من هذا التدريب سواءً كان للمدرسين أو للقيادة الوسيطة .

وتحقيقاً وتفعيلاً لهذا كله صدر القرار الوزارى رقم (٢٥٤) بتاريخ ١٩ / ١٠ / ٢٠٠٠م حيث تنص **المادة الأولى** منه على :

تنشأ بكل مدرسة (ابتدائى - إعدادى - ثانوى عام وفنى) وحدة للتدريب يصدر بتشكيلها قرار من مجلس إدارة المدرسة مكونة من :

١ - أحد نظّار أو وكلاء المدرسة ويكون متفرغاً للعمل بها (مشرفاً على الوحدة) .

٢ - العائدين من البعثات الخارجية بالمدرسة .

٣ - عدد من الخبرات الفنية والإدارية المشهود لهم بالكفاءة بالمدرسة .

أما **المادة الثانية** فتحدد وظيفة هذه الوحدة حيث تقوم بـ :

١ - تصميم البرامج التدريبية للعاملين على مستوى المدرسة .

٢ - عقد البرامج التدريبية للعاملين على مستوى المدرسة .

٣ - تقديم الخبرة والمشورة الفنية للعاملين بالمدرسة .

٤ - نقل الخبرات التى أُتيحت للمبعوثين العائدين من الخارج فى تطوير الأداء المدرسى .

٥ - رفع كفاءة العاملين على مستوى المدرسة بتقديم النماذج المستحقة لطرق التدريس .

أما **المادة الثالثة** فتُقرر ما يلى :

١ - تقوم الوحدات التدريبية بالمدارس برفع تقارير دورية كل أسبوعين إلى المديريات التعليمية بنتائج أعمالها .

٢ - تقوم المديريات التعليمية بالمحافظات بدورها برفع تقارير منتظمة كل ثلاثة أسابيع إلى الوزارة (مكتب الوزير) عن نتائج أعمال هذه الوحدات .

والمتمعن فى هذا القرار يجد أنه اهتم بإنشاء وحدة تدريبية فى كل مدرسة من مدارس التعليم قبل الجامعى لإتاحة الفرصة لتقديم التدريب المتنوع والمختلف للعاملين فى المدرسة بما يتيح المناقشة والحوار حول المشكلات ، ويهيئ الفرصه لتبادل الخبرات بين كل القائمين على العملية التعليمية فى المدرسة ، أى أن البيئة المساعدة على أداء بحث الفعل متاحة ومهيئة بنص ذلك القرار الوزارى الصادر عام (٢٠٠٠م) مما يضيق الفرصة على من يدّعى عدم توافر الوقت أو الظروف لذلك .

ومن الجدير بالذكر أن مشروع تحسين التعليم تلقّف هذا القرار فى سرعة كى يفعله بأن قدّمه للمعلمين والمسئولين عن هذه الوحدات بالمدارس ، وأعد لأجل هذا الغرض كتاباً أطلق عليه دليل التدريب داخل المدرسة ، وقد احتوى هذا الدليل على موضوعات أساسية من أهمها : كيفية تقديم هذا التدريب للمعلم بالمدرسة من حيث تقدير الاحتياجات التدريبية ، والتعريف بأهداف التنمية المهنية للمعلم ، وكيفية اختيار الفئات المستهدفة ، وإعداد المادة التدريبية وأساليب التدريب ، واختيار الوسائل التعليمية ووضع الميزانية ؛ ثم كيفية تنفيذ وتقويم التدريب ، وبالإضافة إلى هذا تم تقديم نماذج للتدريب الذى يمكن تقديمه للزملاء العاملين فى المدرسة .

وقد تم تعزيز هذا القرار بقرار آخر يحدد تبعية هذه الوحدات بالمدارس بعد أن أصبحت تُعتبر : **وحدات للتدريب والتقويم وذلك فى القرار الوزارى رقم (٢٦٢) بتاريخ ٤ / ١١ / ٢٠٠٣م** .

وحيث أصبحت وحدة التدريب والتقويم من اختصاص وكيل المدرسة لشئون التعليم والتنمية المهنية حيث يتولى الإشراف عليها ومتابعة العمل بها .

ومع أن هناك تفصيلات وأرقام كثيرة يمكن أن نوردها هنا إلا أننا نكتفى بهذه الإشارة السريعة والتى توضح إمكانية توظيف هذه النوعية من البحث ، ألا وهى بحث الفعل وتطبيقه فى المدرسة إما كبحث يقوم به المعلم فى فصله ، أو كبحث فعل تشاركى مع الزملاء .

وبعد فعلى المعلم تنعقد عملية التطوير المستمر للتعليم ، وبالتالى كان هو مقصدنا أساساً من كتابة هذا الفصل .

الهوامش

- الكلمات المفتاحية (Key Words) الأساسية التى تم استخدامها للبحث فى هذا الفصل هى :

Action Research ، Teacher ، school
Participatotry Action Research ، Effectiveness
Innovation ، education ، Action Research

- من خلال محرك البحث (google) تمت استشارة المواقع التالية والرجوع إليها :

websites :

http:// www.sitesupport.org/module2/whyparticipate.htm
http://www.vermontbook.org/action-research2.html
http://www.staff.vu.edu.au/aric/program.htm
http://www2.fhs.usyd.edu.au/arrow/reader/rseymour.htm
http://www.epsb.ca/pd/pegasus/creating1.htm
http://www2.fhs.usyd.edu.au/arow/reader/
http://www.scu.edu.au/schools/gcm/ar/arhome.html
http://www.edletter.org/past/issues/2001-so/abstracts.shtml#a3
http://www.bath.ac.uk/edsahw/
http://gse.gmu.edu/research/tr/Traction.shtml
http://mypage.iasb.edu/~gmetteta/Classroom_Action Research.html
http://www.coe.fau.edu/sfeel/define.htm
http://www.web.net/~robrien/papers/arfinal.html

المراجع

١ - طـه حسـين : **مستقبل الثقافة فى مصر** (صدرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب عام ١٩٣٨ مـن دار المعـارف بمصـر) ، والطـبعة التـى تم الـرجوع إلـيها هـى الطبعة الصـادرة عـن دار الكتاب اللبنانى بيروت ، ضمن الأعمال الكاملة المنشورة فى هـذه الطـبعة حـيث جـاء فى المجلد التاسع تحت عنوان **مستقبل الثقافة** طبعة عام ١٩٨٢. فى أكثر من موضع وخاصة ص ١٦٩ وما بعدها .

٢ - راجـع مقدمـة محمد على العريان لكتاب : وليام جيمس : أحاديث للمعلمين والمتعلمين ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٨٠ ، ص ٣٣ ، راجع أيضاً ص ص ٥٤ - ٥٥ .

٣ - راجـع الترجمة التى قام بها أ.د / حامد عمار (بالاشتراك) لهذا الكتاب ، وعنوانه بالإنجليـزية " Teachers As Cultural Workers, Letters to those Who Dare Teache" فالعـنوان باللغـة العـربية " المعلمـون بـناة ثقافة " ، والكتاب صادر عن الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٠١ .

٤ - ناديـة جمـال الدين : فلسفة التربية عند إخوان الصفاء ، رسالة ماجستير منشورة ، المركز العربى للصحافة ، القاهرة ١٩٨٣ ،ص ٢٥٣ وما بعدها .

٥ - Mark K .Smith (2005) : " Kurt Lewin , groups , experiential learning and action research " the encyclopedia of informal education, http : www . infed . org / thiners / et-lewin . htm

٦ - Masters , J . (2000) . The History of Action Research . Action Research E-Reports , 3 . Available at : http : // www .fhs .usyd . edu . au / arow / arer / 003 . htm First published , 1995 .

٧ - Mark K . Smith (2005) : " Kurt Lewin , groups , experiential learning and action research" op.cit .

٨ - Mark K . Smith (2005) : " Kurt Lewin , groups , experiential learning and action research " opcit .

٩ - Masters , J . (1995) . The History of Action Research . Action Research Electronic Reader,The University of Sydney , on-line http : // www . behe . cchs . usyd . edu . au / arow / Reader / rmasters . htm.

١٠- Dick , B . (1999) what is Action research ? . Availabale at http : // . www . scu . edu . au / schools / gcm / ar / whatis , html And , Dick , B . (2002) Action research : action and research (On line) . Availabale at http : // www . uq . net . au / action _ research / arp / aandr . htm

١١- Dick , B . (2002) Action research : action and research (On line) . Availabale at http : // www . uq . net .au / action _ research / arp / aandr . htm .

١٢- Seymour-Rolls , Kaye & lHughes , Ian : Participatory Action Research : Getting the Job Done http : // . www . scu . edu . au / schools / gcm / ar / arow / rseymour . html

١٣- Seymour-Rolls , Kaye & lHughes ,Ian : Participatory Action Research : Getting the Job Done , op . cit .

١٤- Riding , Phil , et als : An action research approach to curriculum development Information Research , Vol . No .1 , April 1995 . http : // infrmationr . net / ir / 1- 1 / paper 2 .html .

١٥- Kurt Clausen , Co-Editor : performing Action Research at various levels in the Education system , http : // www . nipissingu . ca / oar / archive-Vo 16 No 3 – V 63 E .htm .

١٦- مارتن كارنوى : العولمة وإصلاح التعليم وما يجب أن يعرفه المخططون ، ترجمة محمد جمال نوير ، العربى ، القاهرة ، ٢٠٠٣م .



أما بعـد

فـإلى لقـاء فـى كـتاب آخر نعمل فيه مع كل من يرغب فى المشاركة على أمل إثراء السـاحة التربـوية ، مـا اسـتطعنا إلى هـذا سـبيلا ، وبهـدف أن نكون مع المعلم والباحث التربـوى فـى ساحة من أشرف ساحات العمل الإنسانى . وقد لا نختلف مع القارئ حين نشـير إلى أن التعليم والكتابة التربوية موضوع ومجال وهدف يتطلب الحميمية والتواصل مع المتلقى أيّا كان تخصصه .

وهـذا العمـل محاولـة أولـية كـان القصد منها أن نكتب فى بعض المجالات التى ما زالت مهجورة من الباحثين وغير مألوفة ، فالهدف الأساسى هو الدعوة للتجديد المستمر فى العلـوم التربـوية . والاجـتهاد فى هذا المجال من الأمور التى نرجو أن نظل نعمل وعيوننا علـيه من أجل الخروج من البحيرات المغلقة التى تكتظ بما نألفه من أجل التجديد المفيد للجميع .

والله المســـتعان

وبقيت للناشر كلمة ،،،

انطلاقاً من دورنا كناشرين حاولنا جادين من خلال إصداراتنا تتبع البحث العلمى ونشره على مستوى العالم العربى ، ولم نكتفى بذلك بل سعينا نحو صفوة الأساتذة على مستوى الجامعات المصرية لينيروا طريق الباحثين بأقلامهم . . آملين أن يتقبل الله هذا الجهد . . وينفع به كل من يسير على درب العلم .

والله الموفق

الناشر